جامعة ابن خلدون بتيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية النفطية في الجزائر–التركيز على القطاع السياحي

من اعداد الطالبين:

- داوي خالدية
- ساسة خالد

إشراف الأستاذ:

- د. طالم علي

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
أد.سدي علي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. طالم علي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د. بالعجين خالدية	أستاذة محاضرة أ	مناقشا
د. بوقربوز مصطفى	أستاذ محاضر ب	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 1442–1443هـ/ 2021–2022 م

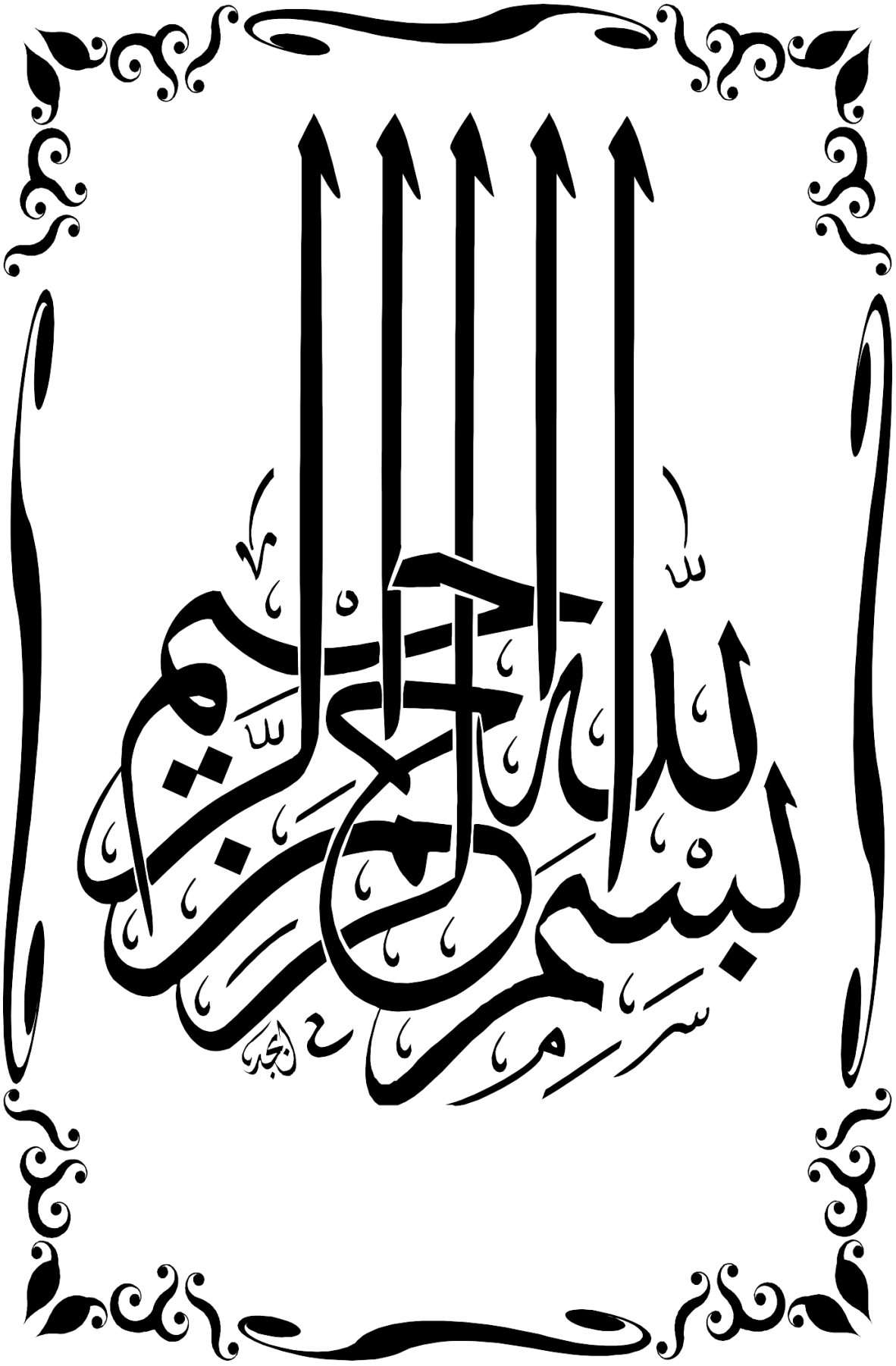
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

قال تعالى {ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه} (لقمان الآية 12)

وقال رسوله الكريم: "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل "

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والارض على ما أكرمني به من قيام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ الفاضل " طالم علي " الذي أشرف على هذه المذكرة إذ لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته من أجل إنارة سبيلنا العلمي، وكان نعم الأستاذ المرشد والناصح لنا.

وإلى كل الأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير أسدي عبارات العرفان إلى كل زملائي بالدراسة (مالية و تجارة دولية).

كما أتقدم بالشكر والاعتراف وأسمى عبارات التقدير لكل من ساهم من قريب او من بعيد بشكل مباشر وغير مباشر في إعداد هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة أرجو لهم من الله الثواب والأجر.

إهـــداء

أحمد الله رب العالمين و أشكر فضله وما وصلت إليه و أدعوه أن يوفقني لما هو خير لي و الأمة الإسلامية

إلى من دفعني إلى طريق النجاح والذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر أطال الله عمره.

***إلى أبي ***

و إلي الشمعة المضيئة في حياتي رمز الحنان و العطاء للسيدة الفاضلة التي تحملت وساعدتني بكل حب وحنان أطال الله عمرها...

إلى دربي .....وعلمي إلى طريقي.....وجنتي

*** أمي الغالية***

إلى سندي وملاذي بعد الله، ومن علموني علم الحياة وأظهروا لي ما هو أجمل من الحياة .....إخوتي و أخواتي وابنة أختي إليان زروقي.

إلى من كانوا ملاذي، وتذوقت معهم أجمل اللحظات، والى من سأفتقدهم وأتمنى أن يتذكروني، ومن أحببتهم في الله

"أصدقائي وصديقاتي"

داوي خالدية

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة مجهودي التي كبرت معها وهي تراعيني بالحنان والدعاء، إلى من كتبت لها لجف القلم قبل أن أتم حقها في الشكر والعرفان إلى نور دربي وجلاء همي وشمعة علمي في صغري ومنارتي في كبري

"أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

"والدي العزيز"

إلى من عشت معهم تحت سقف واحد وتقاسمت معهم الافراح والأحزان إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء

"إخوتي وأخواتي"

إلى كل الأصدقاء

إلى كل أساتذتي الكرام وخاصة الأستاذ المشرف، وإلى كل طلاب الدفعة 2022/2021 تخصص مالية وتجارة دولية

ساسة خالد

I- الفهرس

المحتويات	الصفحة
بسملة	
كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة الدراسة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للريع الإقتصادي والتنويع الإقتصادي	
تمهيد	
المبحث الأول: الريع الاقتصادي	11
المطلب الأول: مفهوم الريع الاقتصادي	12
المطلب الثاني: أنواع الريع الاقتصادي	16
المطلب الثالث: خصائص الريع الاقتصادي	20
المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي	22
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	22
المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي	26
المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي	29
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي اهميته والياته	31
المطلب الأول: آليات ومتطلبات التنويع الاقتصادي	31
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي	36
المطلب الثالث: تجارب دولية حول التنويع الاقتصادي	37
خلاصة	42
الفصل الثاني: السياحة رهان للتنويع الإقتصادي	
تمهيد	44
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة	45
المطلب الأول: تعريف السياحة والسائح	45
المطلب الثاني: خصائص السياحة	49

المطلب الثالث: أهمية السياحة	52
المبحث الثاني: أنواع ودوافع السياحة وتطورها	54
المطلب الأول: أنواع السياحة	54
المطلب الثاني: الدوافع نحو التوجه للقطاع السياحي	59
المطلب الثالث: تطوير القطاع السياحي عالميا	62
المبحث الثالث: تجارب دول رائدة في قطاع السياحة	65
المطلب الأول: التجربة التونسية	65
المطلب الثاني: التجربة التركية	70
المطلب الثالث: التجربة المصرية	73
خلاصة	76
الفصل الثالث: التشخيص لواقع القطاع السياحي في الجزائر	
تمهيد	78
المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر	79
المطلب الاول: المقومات السياحية الطبيعية	79
المطلب الثاني: المقومات السياحية التارخية	82
المطلب الثالث: المقومات السياحة المالية	84
المبحث الثاني: القطاع السياحي كاستراتيجية لتحقيق التنويع الإقتصادي	87
المطلب الاول: أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي	87
المطلب الثاني: أثر السياحة على ميزان المدفوعات	89
المطلب الثالث: أثر السياحة على التشغيل	90
المبحث الثالث: واقع الإستثمار السياحي في الجزائرورهان التنويع الاقتصادي	92
المطلب الأول: استراتيجية ترقية القطاع السياحي في الجزائر	92
المطلب الثاني: تحليل واقع المؤشرات السياحية في الجزائر	98
المطلب الثالث: تنافسية القطاع السياحي الجزائري	102
خلاصة	105
خـاتمة	107
قائمة المصادر والمراجع	110

II- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(**3-1**)	توزيع سعة الفنادق و المؤسسات المماثلة لها حسب الفئة	86
(**3-2**)	تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2016- 2021	88
(**3-3**)	تطور حصة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات للفترة 2016-2021	90
(**3-4**)	التوظيف في قطاع السياحة 2014-2021	91
(**3-5**)	تطور عدد السياح في الجزائر للفترة مابين 2005-2017: الوحدة 1000 سائح	98
(**3-6**)	تطور عدد الوكالات السياحية على المستوى الوطني من 2015 إلى 2018	99
(**3-7**)	تطور ميزان المدفوعات- بند السفر للفترة 2005-2017	100
(**3-8**)	ترتيب شمال إفريقيا وفقا لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة حسب تقرير 2011 – 2019	102
(**3-9**)	ترتيب الدول العربية من حيث السياحة سنة 2022	103
(**3-10**)	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة من 2015 – 2018	104

مقدمة

مقدمة

يعتبر قطاع المحروقات الشريان الاقتصادي لدولة الجزائر قطاعا استراتيجيا هاما، فهو من جهة يحتل جانبا مهما من اهتمام الحكومة الجزائرية متابعة منذ الإستقلال فهو أداتها في تحصيل العملة الصعبة وموردها في النهوض بمشاريع التنمية، لكنها أغفلت حقيقة تباين مردودية الاقتصاد من حين لآخر نظرا للتغيرات التي تطرأ على مستويات أسعاره فتؤثر بذلك على مداخيل البلاد، وعليه يجب على الجزائر أن تفكر في ايجاد بدائل ذات مردودية أكثر أهمها السياحة، و التي تعتبر من بين القطاعات الاستراتيجية التي تؤدي لتفعيل دورها داخل القطاعات الاقتصادية كما تساهم في التنسيق بينهما وبين القطاعات الأخرى خارج الحدود الوطنية إذا ما تم توجيهه لذلك وبالفعل اليوم أصبح أغلب الخبراء الاقتصاديين يرفقون مفهوم السياحة بعبارة الصناعة السياحية فهي هيكل اقتصادي لها مدخلات ومخرجات نسبية في سياقها بتلك الصناعة، كما تساهم السياحة في التعريف بالهوية والقيم الوطنية.

وبالنظر إلى الجزائر وما تزخر به من مقومات سياحية تميزها عن باقي دول البحر الابيض المتوسط وذلك لإنفرادها بخصائص طبيعية نادرة وتاريخية، يمكن أن تجعل الجزائر قطبا سياحيا يستدعي القيام بترقية قطاع السياحة، و ذلك بتقديم تسهيلات مناسبة ، لتنمية قطاع السياحة.

إشكالية البحث: وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم القطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟.

وعن هذه الإشكالية نقترح جملة من الأسئلة الفرعية نعرضها فيما يلي:

– هل هناك إمكانية الأخذ بقطاع السياحة في الجزائر محل قطاع النفط؟

– علاقة السياحة بالتنويع الاقتصادي؟

– ما هو واقع الأستثمار السياحي في الجزائر؟.

1. فرضيات البحث:

وكإجابات أولية للأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر السياحة كسياسة تنويع ناجحة في الرفع من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
- تعتبر السياحة المستقبلية محفزا للنشاط الاقتصادي للبلد المستقبل للسياح، أما بالنسبة للتنويع يحفز على تصدير السياحة نحو الخارج.

- تمتلك الجزائر مقومات ضخمة في الجانب السياحي، لكنها لا تستغلها بالشكل المطلوب.

2. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في العناصر التالية:

- التركيز على الموارد الاقتصادية خارج مجال النفط كونها من القضايا الاستراتيجية والحساسة الواجب تغطيتها أي الخروج من التبعية النفطية، إضافة إلى الربط بين مختلف القطاعات كبنية تحتية لها وترقية وتنمية قطاع السياحة في المقام الأول نظرا للأهمية الاستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي إضافة إلى إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية التي ساهم فيها الكثير من الباحثين في اثرائها بالبحوث التي توضح الأثر لتنمية وترقية القطاع السياحي في الجزائر.

3. أهداف البحث او الدراسة:

انطلاقا من الاشكالية وأهمية هذا البحث الذي جاء ليحقق الاهداف التالية:

- التطرق لمختلف المفاهيم السياحية.
- ابراز المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر التي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية عالمية.
- تحليل ومناقشة القطاع السياحي كاستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي.
- واقع الاستثمار السياحي في الجزائر بالإضافة إلى واقع المؤشرات السياحية في الجزائر.

4. حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

أ-الإطار المكاني: سيتم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

ب-الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة خلال الفترة (2000-2021)

6.صعوبات الدراسة: لعل أهم الصعوبات التي اعترضتنا في هذه الدراسة هي:

- قلة الكتب المتعلقة بالريع الاقتصادي في الجزائر، حيث تكاد تكون محدودة من حيث العدد.
- التضارب في المعطيات والإحصائيات التي تخص الاقتصاد الجزائري وصعوبة جمع الإحصائيات، إلا ما وجد في موقع الإنترنت.
- شساعة الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به.

7.الدراسات السابقة:

1– دراسة الباحث جاوي سمية وعدنان ابراهيم (2014-2015)، أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، ما هي آثار وانعكاسات الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة في الجزائر؟ هدفت هذه الدراسة للموارد الناضبة دور مهم في تحقيق التنمية من خلال دفع عملية الانتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها تؤثر بنسبة متفاوتة على البيئة حيث تمثل الخطر الاكبر في تلويث البيئة خاصة منها الفحم و البترول وهذا ما جعل ضرورة البحث على مصادر وموارد بديلة لتحقيق التنمية المستدامة، و التي تعتبر الشغل الشاغل لعديد من الدول النفطية، خير مثال : الدولة الجزائرية التي تمثل الموارد الناضبة حوالي 98% من مداخيلها.

2– دراسة الباحث تيطوم أيمن وسعادة سعيدة(2016-2017)، استراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية –حالة الجزائر، ما هي استراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية؟، هدفت هذه الدراسة على ضرورة أن تفكر الجزائر اليوم في تفعيل الاستراتيجية التنموية البديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنويع، الجزائر كغيرها من الدول، فيجب عليها استغلال الطاقات المتجددة وتخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمار واهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الاهتمام بالقطاع الاستثماري الأجنبي المباشر الذي يمكن من خلاله توفر المداخيل والعوائد، التي تستطيع من خلاله انشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية.

3– دراسة الباحث سناء مكناسي وإلهام نايلي(2018-2019)، ترقية القطاع السياحي كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي ، دراسة المقارنة بين الجزائر ، تونس و المغرب، ما دور ترقية القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر، تونس و المغرب؟، تهدف الدراسة إلى أن التنمية المستدامة لقطاع السياحة لا يجب أن تقوم على العفوية ، ولكن يلزمها تخطيط محكم من طرف الهيئات السياحية، وللسياحة آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ، وغير أن آثارها الاقتصادية هي أكثر وضوحا خاصة ما تعلق بمساهتها في خلق مناصب الشغل لذلك لابد من الفعالية في تطبيق الاستراتجية التنموية.

ومن خلال دراستنا فقد تطرقنا إلى جانب الريع والتنويع الاقتصادي والسياحة وواقع الاستثمار السياحي في الجزائر، تحليل واقع المؤشرات السياحية في الجزائر إضافة الى تنافسية القطاع السياحي في الجزائر.

8.منهج الدراسة:

من اجل الالمام بمختلف جوانب الموضوع ومن دراسته جيدا وجب الاعتماد على المنهج الصحيح، حيث يستند بدرجة اولى على الوصف والتحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة النظرية والتطبيقية ووضع حدود للاشكالية , بهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول الى النتائج منطقية يمكن الاعتماد عليها في بحوث اخرى. بناء عليه ترتكز الدراسة على جانبين :

1.الجانب النظري : تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية التي تهدف الى الاطاحة على الفوض المطروحة بجوانب معرفية ذات صلةبالتنويع الاقتصادي والريع الاقتصادي .

2.الجانب التطبيقي : يتناول اختبارتحليل احصائي التي تم جمعها حول القطاع السياحي في جزائر.

9.هيكل البحث:

ارتئينا أن نقسم البحث إلى ثلاثة جوانب، حيث يتناول كل جانب من الجوانب فصلا واحدا نوجزه فيما يلي:

الفصل الأول: الريع والتنويع الاقتصادي، تناولنا في هذا الفصل المفاهيم المختلفة عن الريع الاقتصادي بداية بمفهوم الريع الاقتصادي وأنواعه، وخصائصه ومتطلباته إضافة إلى مفهوم التنويع الاقتصادي وانواعه واهميته، ، مبرراته، وتجارب دولية أو دول ناجحة في سياسة التنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني: السياحة كسياسة تنويع اقتصادي، تناولنا في هذا الفصل المفاهيم المختلفة عن قطاع السياحة بداية بمفهوم السياحة وأنواعها وأهميتها اضافة إل الدوافع نحو التوجه إلى القطاع السياحي وتطوره عالميا بلإضافة إلى تجارب دولية رائدة في هذا القطاع.

الفصل الثالث: واقع القطاع السياحي في الجزائر ومؤشراته كبديل استراتيجي للتوسع الاقتصادي تطرقنا في هذا الفصل بتقديم واقع السياحة في الجزائر، وذلك بعرض مختلف المقومات السياحية الجزائرية، كما تطرقنا

ايضا خلال هذا الفصل بمساهمة القطاع في الناتج المحلي وميزات المدفوعات والتشغيل بالإضافة إلى تحليل واقع المؤشرات السياحية وتنافسية قطاع السياحة واستراتيجية ترقية القطاع السياحي.

الفصل الأول

الإطار النظري للريع الاقتصادي والتنويع الاقتصادي

تمهيد :

يمثل التنويع الاقتصادي قضية جوهرية في الدول ذات الإقتصاد الأحادي، أو ذات الإقتصاد يشمل على الريع الاقتصادي الذي تهيمن عليه مادة أولية أو سلعة واحدة على عملية الإنتاج والتصدير، وما يترتب عن ذلك من ارتهان الإقتصاد الوطني لهذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة والحجم الإحتياطي والإنتاج من جهة أخرى، وهذا من شأنه إحداث اختلالات كبيرة في البنية الإقتصادية لهذه الدول.

وإنطلاقا من هذا الواقع، كان إلزاما على الدول ذات الإعتماد على الريع الإقتصادي إحداث تحويلات وتغيرات جذرية وجوهرية في هيكل إقتصادها وعلى كافة الأصعدة، الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمؤسساتية ... إلخ، وعلى مختلف المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية، من خلال تبني مسار متكامل ومترابط للعملية التنموية،الذي يقوم على أساس التنويع الإقتصادي، الذي يكفل تحسين أداة الإقتصاد الوطني وتنويعه ويعزز إستقلاله وتوازنه ويضمن إستدامته.

ويستهدف هذا الفصل الأول من البحث، الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالريع الإقتصادي والتنويع الإقتصادي، وبناء على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: الريع الإقتصادي والتنويع الإقتصادي.
- **المبحث الثاني**: التأصيل النظري للتنويع الإقتصادي.
- **المبحث الثالث**: التنويع الإقتصادي.

المبحث الأول: الريع الاقتصادي

تعد أغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية ولاسيما النفط ذات إقتصاديات وحيدة الجانب، تعتمد بشكل كبير على المورد الريعي في تمويل موازنة الدول وتوفير مستلزماتها.

المطلب الأول: مفهوم الريع الإقتصادي.

أولا: مفهوم الريع:

بالرجوع إلى معاجم اللغة لمعرفة معنى كلمة الريع نجد أن المعاني مرتبطة بالزيادة والنمو و العمل في الأرض، بمعنى أن الريع هي كلمة تعنى النماء والزيادة وتطلق على الأرض المريعة أي الأرض الخصبة والمثمرة وهنا اختلف الكتاب في تعريف معنى كلمة الإقتصاد الريعي لكن كلهم يتفقون على معنى واحد، وهو إعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل.[1]

ثانيا: مفهوم الريع الإقتصادي:

يتفق الفقهاء المسلمون على شرعية الحصول على الريع في بعض الحالات ويختلف في حالات أخرى، فالحالات التي يتفقون عليها هي حصول مالك الأرض على الريع فإذ إستغل أرضه هو بزراعتها بعمله ورأس ماله، إلا أنهم اختلفوا على تلك الحالات التي يؤجر فيها صاحب الأرض أرضه لقاء ريع محدد القيمة يدفع له مما استردت الأرض على مستأجرها وتطرق الكتاب المسلمون الآخرون إلى مفهوم الريع وجاء تعريفهم بمعنى أنه الثمن الذي يحصل عليه صاحب الأرض مقابل مساهمته بأرضه في العملية الإنتاجية، ويكون هذا الريع بشكل إيجار نقدي أو عبثي ومحدد بنسبة معينة من الإنتاج أو الربح.[2]

يقسم بعض الباحثين مصادر الريع إلى نوعين:

---

[1] باوي سومية، **أثر الإقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة د. مولاي طاهر – سعيدة- الجزائر، 2015/2014,ص 02 .

[2] عبد الرزاق عزيز حسين، **الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين الإشكالية والمفهوم**، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، إقليك كوردستان، العراق، العدد02، 2018، ص ص 61، 62.

أ- المصادر الخارجية: حيث تشمل:

ريع النفط والغاز بين تكلفة إستخراجه وسعر بيعه وريع المعادن الذي يشكل نتيجة تفوق سعر المعادن في إنتاجها تفوقا كبيرا وريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجية.

ب- المصادر الداخلية:

وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وينجم هذا النوع من الريع من خلال سوء استخدام المال العام وريع المضاربات المالية إذ يتم السعي للربح دون مجهود، والريع الأخير فهو ريع الخدمات الذي كان دوره في البداية خدمة قطاعي الزراعة والصناعة في حين بات اليوم قطاعا مستقلا بذاته.

- تعريف آخر للريع الإقتصادي:

هو إعتماد الدولة على مصدر واحد للريع " الدخل" وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدر طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز وأول من استعمل هذا المصطلح بإعتباره شكلا من أشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" ولكن أول من استعمله كنمط إقتصادي هو كارل ماركس في كتابه "رأس المال" حيث قال: " في الإقتصاد الريعي تقوى علاقات الغرابة والعصبية أما في التشكيلات الإجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج"[1]

يرى د. غسان إبراهيم أن الإقتصاد الإقتصاد الريعي يتخذ شكل إقتصاد الخدمات أو بات يعرف بالإقتصاد الإفتراضي النقيض للإقتصاد الإنتاجي الذي يعد القاعدة المادية التي تتحرك عليها كل الظواهر الريعية، مضيفا بأن الريع هو الفارق الكبير غير المبرر إقتصاديا بين سعر التكلفة وسعر البيع القائم على غياب الجهد والتعب والمشقة وقسم هذا الباحث الإقتصاد الريعي إلى نوعين:

1. الخارجي: يشمل النفط والغاز إلا أن هناك فارقا كبيرا بين تكلفة استخراجهما وسعر بيعهما، وريع المعادن: وريع الممرات وخطوط النقل الإستيراتيجية وريع السياحة.

[1] باوي سومية ، مرجع سابق، ص ص 3، 4.

2. الداخلي: ويأتي من المصادر الداخلية، وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وريع المضاربات المالية.

وعموما يمكن تعريف الريع الإقتصادي على أنه دخل تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما، ويحصل ذلك حين تكون أراضيه ممرا تجاريا كقناة السويس أو حين تكون ممرا لأنابيب البترول، أو قد تكون منطقة سياحية، كذلك قد يكون الريع ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية، وبناءا على ما تقدم يمكن تقسيم الريع إلى:

أ) الريع الطبيعي: ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.

ب) الريع الإستيراتيجي: ويتمثل هذا النوع من خلال موقع الدولة من حيث الموانىء أو تحكمها في طريق التجارة أو تمتعها بميزة جيو سياسية، كالإشراف على الممرات المائية أو قد تكون كمنتج سياحي.

ج) الريع التحويلي: ويشمل هذا الريع ما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى.[1]

– تعريف آخر للريع الإقتصادي:

هو إعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على المصدر وتحتكر مشروعية إمتلاكه وتوزيعه وبيعه، الريع لغة هو النماء والزيادة.1

- تعريف آخر للريع:

لا يوجد إتفاق بين الباحثين على تعريف واضح للريع، ومن ثم تعريف الدولة الريعية، فرغم أن الريع يأخذ أشكالا عدة أغلبها واضح للعيان، مثل: الإعتماد على النفط والفوسفات أو الدخل المحول من حوالات المغتربين في الخارج ...الخ، فإن أكثر أشكال الممارسات الريعية شيوعا ليست بالضرورة الأكثر إشكالية أو الأكبر تكلفة بالنسبة للمجتمعات المحلية.

[1] باوي سومية ، مرجع سابق، ص ص 3-4.

والريع لغة هو النماء والزيادة، ويقال أرض مريعة أي خصبة وريعان كل شيء أولي ويعد أول من إستخدم هذا المصطلح بإعتباره شكلا من أشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم "، ويعتبر ريكاردو واحد من أبرز الإقتصاديين الذين طوروا فكرة الريع مركزا على الريع الزراعي، فوفقا لنظريته فإن الريع هو الدخل الذي تحققه الأرض الحدية نظرا لما تتمتع به من خصوبة، فهذا الريع هو ذلك المال المتحقق من ميزة الأرض التي يمتلكها، لذلك دافيد ريكاردوا يعتبر الريع ثالث مكونات الثروة بعد الأجور والأرباح، وكذا ابن خلدون في مقدمته الريع بمثابة كسب وميزة عن الرزق الذي يتطلب جهدا.[1]

- تعريف آخر للريع الإقتصادي:

بالنسبة لتحديد الريع، كان ميل متجاوبا في الجوهر، مع ريكاردو وإن الريع الذي سوف تغله أي أرض، بتوظيف قدر معين من رأس المال، هو ناتج الأنواع المستغلة في الزراعة، مع أخذ الموقع في الإعتبار " وحتى لو أن كل أرض أنتجت ريعا، فلابد أن يكون هناك حد كثيف في الزراعة، وأن ثمة قدرا معينا من رأس المال الزراعي لا يحقق ريعا.

ومع ذلك يلمح ميل إلى أنه في الأحوال التي يكون فيها استعمال بديل للأرض، أو في حالة ما إذا كانت توجد " قيم ندرة " قد يدخل الريع في سعر السلعة، بمعنى أن الريع هو الذي يحدد السعر وليس السعر هو الذي يحدد الريع.

وغالبا ما كان ميل ينظر إلى مالك الأرض كما كان ينظر إليه آدم سميث إلى حد ما إن لا سلطته (سلطة مالك الأرض) المطلقة على الوسائل الطبيعية هي سلطة مؤكدة، والريع هو نتيجة إحتكار، أما السبب الذي من أجله يستطيع ملاك الأرض إقتضاء الريع عن أرضهم هو أن الأرض سلعة يطلبها الكثيرون، ولا يمكن لأحد أن يحصل عليها إلا منهم، ولكن ربما كان فكر ميل أيضا مع ستيور، عندها يقرر أن مالك الأرض لا ينعم بأي إحتكار حقيقي نظرا لأنه في وسع أي شخص شراء أرض، ولا يؤكد ميل

[1] بن يوب فاطمة، أبو فلفل سهام،**الانتقال من الاقتصاد الريعي الى التنويع الاقتصادي.التدابير الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها وعرض نموذج التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع**، جامعة 8 ماي 1945. قالمة 26-27- جانفي 2016صص 3-4.

بقوة أن مصالح مالك الأرض تتعارض مع مصالح المجتمع، كما قرر ريكاردو من قبل، إلا أنه يؤكد أن مصلحة مالك الأرض معادية لأية تحسينات زراعية بصورة عامة مفاجئة.[1]

- تعريف آخر للريع الإقتصادي:

يمكن تعريف الريع بأنه قيمة ما يحصل عليه ملاك الأرض مقابل السماح للغير بإستغلالها، ومن نافلة القول أن هذا الريع لم يكن لينشأ لو لم تكن الأرض محدودة في مساحتها ولم تكن[2] ملكيتها خاصة، بعبارة أخري إن الريع هو الثمن الذي يحصل عليه بعض الملاك نظير احتكارهم ملكية الأرض، أي أن الريع ثمن إحتكاري.

المطلب الثاني: أنواع الريع الإقتصادي.

تتعدد أنواع الريع الإقتصادي التي تحصل عليها الدول وذلك حسب مصادره الخارجية والداخلية، فلا توجد دولة في العالم لا تحصل على الريع الإقتصادي ولكن مقداره ونوعه يختلف من دولة إلى أخرى بإختلاف مسبباته ويمكن إجمال أنواع الريع حسب مصادره كالتالي:

1. ريع المواد الناضبة أو الريوع الإستخراجية:

تعتبر الموارد الطبيعية الناضبة من الثروات المحدودة وغير قابلة للتجديد كالنفط والغاز والمعادن لكنها تدر ريعا إقتصاديا على الدول التي تمتلكها من خلال تصديرها إلى الخارج، بسبب الكلفة البديلة أي كلفة مصدر البديل للمواد الناضبة الذي يجسدها الفارق الكبير بين كلفة الإنتاج لإستخراجه وسعر البيع له، حيث الكلفة الإستيخراجية متدنية وسعرها في السوق ويشكل هذا الريع للموارد الناضبة القسم الأكبر من إيرادات الدول التي تمتلكها، ويعتبر بمثابة عصب الحياة الإقتصاديات ومجتمعات هذه الدول، وقد بلغت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية نسبة كبيرة تراوحت ما بين (35%-

[1] حسين عمر، **موسوعة الفكر الإقتصادي**، جزء أول، دار كتاب الحديث، القاهرة، د.ن، ص ص 34، 35.

[2] حسين عمر، المرجع نفسه، ص 395.

40%) مما يدل على إعتماد هذه الدول على الإيرادات (العائدات) النفطية في تمويل موازناتها ونفقاتها العامة وخططها الإقتصادية.[1]

2. ريوع موقعية:

يعتبر هذا النوع من الريع من الأنواع الشائعة التي تحصل عليها الكثير من الدول بحكم موقعها الجغرافي والإستيراتيجي والتي على شكل مدفوعات بسبب مرور أنابيب النفط أو الغاز من أراضيها أو التصدير من خلال موانئها على البحار (كمرور خط أنبوب النفط العراقي من تركيا وتصدير النفط من ميناء جيهان على البحر المتوسط) أو خط نقل الغاز الروسي المار من بعض الدول الأوروبية لتصدير الغاز إلى أوروبا.

3. ريع السيادي:

يتمتع العديد من الدول بمواقع أثرية هامة ونادرة نتيجة قيام الحضارات فيها في الماضي كحضارة وادي الرافدين في العراق وحضارة وادي النيل في مصر والحضارة الصينية وغيرها كثير، كذلك وقوع بعض الأماكن الدينية المقدسة في بعض الدول، القدس في فلسطين والكعبة في السعودية، إضافة إلى إمتلاك بعض الدول لبيئات طبيعية متميزة لوقوعها على البحر أو مناظر خلابة و أجواء معتدلة كلها تمكن الدولة من الحصول على دخل ريعي مرتفع نتيجة سيادة الدولة الداخلية والخارجية على تراثها الثقافي وموقعها الطبيعي، والذي مكنها من الحصول موقعها الإحتكاري للمدخول.[2]

- الريع التفاضلي:

لقد نوه سميث بنظرية الريع التفاضلي عند كلامه عن توزيع الدخل الوطني على طبقات المجتمع المختلفة وفيما بعد أصبح العمود الفقري لنظرية ريكاردو في التوزيع، فالريع التفاضلي ما هم إلا الفارق

[1] عبد الرزاق عزيزحسين، **الدولة الريعية والإقتصاد الريعي بين الإشكالية والمفهوم**، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، إقليم كردستان العراق، العدد 2، 2018، ص ص 62، 62 .

[2] عبد الرزاق عزيز حسين، المرجع السابق، ص 63.

الموجود بين تكاليف الإنتاج الفصلية، أي يستوجب إنفاقها فعلا بين سعر السوق الذي يمكن أن يختلف في ظل المنافسة النامية في الأسواق بالنسبة لسلعة أو منتج معين.

- الريع العقاري:

ينشأ هذا الريع من مصدرين الأول ذلك الريع الناتج من المدخول المتصاعد (الإيجار) والثاني من إرتفاع أسعار العقارات سواء للإستثمار أو للمضاربة العقارية تضر وبشكل كبير حركة الإستثمار الفعلي الإنتاجي، وقد لجأت بعض أنظمة الحكم في بعض الدول النامية ومنها العربية إلى توزيع الأراضي إلى بعض أفراد المجتمع (المقربين) لإستمالة الولاءات وشراء الذمم (وخاصة الأنظمة الشمولية والريعية) لنظام الحكم، ثم حصول هؤلاء الناس المقربين للسلطة عبر شراء الدولة لهذه العقارات الموزعة عليهم بأسعار باهضة مشجعة وبالتالي المضاربة العقارية.

- ريع المضاربات المالية:

يظهر هذا النوع من الريع خاصة في الإقتصادات المعاصرة، بسبب السعي لتحقيق الربح السريع ودون مجهود من قبل المضاربين في الأسواق المالية، وأن معظم المضاربين هم من ذوي الدخل المحدود الذين استهوتهم إمكانية الحصول على الربح السريع والمغري حيث تركوا مهنهم وأعمالهم ذات المردود المحدود واتجهوا إلى البورصة للمضاربة بمدخراتهم ومدخرات عوائلهم للحصول بوقت قصير (يوم واحد مثلا) على ما يكسبونه في أشهر أو حتى سنوات.

- ريع الخدمات:

ومن المعروف أن الخدمة هي كالسلعة تنتج وتعطي قيم مضافة، يستفيد منها الإقتصاد والمجتمع وكلما كانت العلاقة مباشرة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير، كلما تقلص الريع وقد يتقدم لكن وجود الوساطة أو الوسيط بين المنتج والمستهلك أن تكون العلاقة غير مباشرة بينهما.[1]

[1] عبد االرزاق عويو حسين، ، المرجع السابق، ص 63.

4. الريع السياسي:

هو ذلك النوع من الريع الذي تحصل عليه الدولة بحكم مواقفها ومكانتها السياسية في إستقطاب الدولة سواء في المحافل والمنظمات الدولية أو عن طريق إستغلال مكانتها للإنحياز إلى جانب الدولة(خاصة الدول الكبرى) دون أخرى كالتصويت في قضايا معينة في المنظمات الدولية أو الإنضمام لتحالفات سياسية أو عسكرية معينة أو عقد إتفاقيات معينة مع دول معينة (كإتفاقية كامب ديفيد مصر و إسرائيل) لقاء الحصول على مساعدات ومنح وهبات مالية أو قروض وغيرها من الأمور الأخرى والتي هي بمثابة ريع خارجي تحصل عليه هذه الدول نتاج موافقتها ومكانتها السياسية وتشكيل جزءا هاما من إيرادات موازناتها ولولاها لما إستطاعت تمويل نفقاتها الداخلية.

5. تحويلات العاملين و المغتربين في الخارج:

وتعتبر هذه التحويلات ذات طابع ريعي، حيث أن الدولة المستقبلية والمستفيدة (الأم) لهذه التحويلات لاتبذل أي مجهود على ذلك المدخول بل هو خارج إرادتها وتخضع لإرادة مواطنيها المقيمين في الخارج ومدى إرتباطهم بموطنهم الأصلي.

6. ريع الندرة:

يمكن تعريفه بأنه ذلك الريع الإضافي أو الزائد الذي ينشأ بسبب إستخدام سلعة أو مورد ثابت أو محدود العرض، ومن الناحية التاريخية كان العنصر النادر هو الأرض ومن ثم فالريع هو عائد الأرض كأحد عناصر الإنتاج، وأي عنصر نادر يمكن أن يحصل على ريع يعكس هذه الندرة.[1]

7. الريع الإحتكاري:

هذا الريع ينشأ من سيطرة الشركات وخاصة متعددة الجنسيات لكل حلقات الإنتاج (استخراج) وتسويق وبيع الموارد الطبيعية مما تجعلها في وقع إحتكاري أو شبه إحتكاري لتحديد أسعار هذه الموارد ومثال على ذلك، سيطرة شركة (INKO) الكندية على سوق النبكل وحتى وقت قريب أما على

[1] عبد الرزاق عزيز حسين ، المرجع السابق، ص 63.

صعيد تسعير النفط فقد لعبت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك (OPEC) كتكتل نفطي وبنجاح في تسعير النفط والمحافظة عليه وتحديد الحصص والكميات التي تصدرها كل دولة نفطية عضو فيها وتحقيق أعلى الأرباح لها نتيجة عدم قيام المنافسة فيها بين الدول المصدرة للنفط وبذلك حققت المنظمة وبالتالي الدول النفطية ريعا إحتكاريا.

المطلب الثالث: خصائص الريع الإقتصادي

إن للريع الاقتصادي خصائص تميزه وتميز الدولة الريعية.

إن جميع خصائص الإقتصاد الريعي هي:

1- إيرادات الريع يجب أن تأتي من أسواق خارج الدولة.
2- الريع يجب أن يكون مصدر الإيراد الرئيسي في الإقتصاد المحلي.
3- المتلقى الرئيسي لإيرادات الريع المباشرة هو الحكومة.
4- النسبة الكبرى من نشاط السكان الإقتصادي تتمحور حول إستهلاك و إعادة توزيع الريع بدلا من إنتاجه.

أ) حالات الريع السائدة: وهذه الخاصية تشير إلى أن الدولة تعتمد إعتمادا مبالغا فيه على تأجير ممتلكاتها أو الإعتماد على مصدر واحد للدخل، حيث أصبحت ظاهرة منتشرة داخل معظم الوزارات والهيئات الحكومية التي تؤجر ممتلكاتها للغير من أجل إدارتها.[1]

ب) ضعف المنتجين المحليين: تلك الدول التي تعتمد في إقتصادها على الريع وعلى تأجير مقدراتها وثرواتها وصلاحية إدارتها للخارج، فإن مؤسساتها المحلية في الغالب تكون ضعيفة للغاية وعاجزة عن تدشين وإدارة وتشغيل مثل تلك المقدرات ليس لفشل الشعوب النامية الريعية، لكنه بسبب إهمال الدولة وعدم سعيها لتطوير وتحسين قدرات ومهارات العمالة المحلية والتصنيع القومي بها.

[1] عبد الله جناحى، **الإقتصاد الريعي وغياب السيطرة الوطنية على الثروة النفطية**، مركز الخليج يسياسات التنمية http//gulfpolicies.org بدون صفحات تم الإطلاع في0 2 /2 2022/0,الثالثة مساء .

ت) نسبة صغيرة من السكان تشارك في توليد الريع: لا شك أن أية دولة تعتمد إعتمادا كبيرا على الخارج ليدير لها مشروعاتها ويستخرج لها ثرواتها ومقدراتها وينشئ ويدشن لها مشروعاتها القومية، لا تكون بحاجة لمشاركة قطاعات محلية، أو بمعنى أصح تكون في غفلة ولا توفر فرصا لدمج قدرات العاملين فيها وبالتالي نجد أن نسبة صغيرة من السكان تشارك في توليد الريع أي الدخل القومي للبلاد.

ث) الحكومة هي المستفيد الأول من الإيجار الخارجي: في الدول الريعية تكون الشعوب غالبا خائفة على سياسات دولتها وتكون كذلك سبب في إنتشار البطالة وعدم توافر فرص عمل للشباب، وهي مبررات واقعية جدا إذ أن الشباب والشعب بالفعل لا يتمتع ولا يستفيد بنتائج تلك الإتفاقيات مع الخارج، ووحدها الحكومة هي من تجني ثمار تأجيرها لتلك الثروات والمقدرات لكن الشعب لا يرى منها شيئا وتلك لا تعد سرقة من الحكومة بالقدر الذي يعد تفريطا في ممتلكات البلاد من المال العام وعدم إستغلاله الإستغلال الأمثل.[1]

[1] منه مصري ، **مقصود بالإقتصاد الريعي** http// wwwalmrsalcam ، تم الإطلاع ب 21 /2020/02,الثانية عشر صباحا .

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنويع الإقتصادي.

يكتسي موضوع التنويع الإقتصادي مكانة هامة في الإقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الإعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية فالإعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الإقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفظت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي.

من أجل تحديد مفهوم التنويع الإقتصادي ثم التطرق لمجموعة من التعاريف منها:

يقصد بالتنويع الإقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الإقتصاد من مخاطر الإعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعية واحدة رئيسية (زراعية كانت أو إستخراجية)، كما يعني التنويع الإقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل التنويع الصادرات حيث بعد التنويع من الأولويات التي تترجم الإهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والإعتمادية المستمرة على الخارج.

وهذا التنويع يوضح أن تنويع الإقتصاد يعني أساسا توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تعبئة كل الموارد المجتمعية المتاحة الكفيلة التي تكفل زيادة الإنتاج الوطني لتلبية الإحتياجات المحلية بالدرجة الأولى.[1]

كما يعرف التنويع الإقتصادي بأنه عملية توسيع القاعدة الإقتصادية، وإقامة ركائز إقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يساهم في إيجاد مصادر أخري للدخل بجوار النفط، حيث تشمل

[1] نبطوم أيمن وآخرون، **إستيراتيجية التنويع الإقتصادي في ظل الأزمة النفطية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، اقتصاد بنكي ,جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص ص2 ، 3.

القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج الجني كالصناعة والزراعة والقاعدة المالية، قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحية والتجارة وغيرها.

- تعريف آخر للتنويع الإقتصادي:

العملية التي تتضمن خروج الإقتصاد من حالة الإنحصار في مصادر الدخل، وتخفيض الإعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات وذلك بإقامة قاعدة إقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات تستجب لحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفير الحماية للإقتصاد من الخدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينهما، لا يكون الإقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الإستمرار والتحديد مستقبلا.[1]

- تعريف آخر للتنويع الإقتصادي:

وردت العديد من التعاريف الإقتصادية حيث تختلف بإختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة في حين يربطه البعض بالإنتاج ومصادر الدخل يربطه الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الإعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الإعتماد على منتج واحد يتخلله تقلبات في أسعاره.

يعرف التنويع الإقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث تقوم بتخفيض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل للأيادي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

[1] عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية**، دار نهضة العربية، بيروت 1980، ص ص 255, 256.

ومن ناحية ثانية يعني التنويع الإقتصادي، عملية إستغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي وفي مراحل متتالية لتنويع الصادرات.[1]

- تعريف آخر للتنويع الإقتصادي:

يعرف التنويع الإقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد الذي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الآجل الطويل.

كما يعرف أيضا على أنه تنويع الإستثمار على قطاعات مختلفة من الإقتصاد وذلك للحد من مخاطر الإعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، كما يعرف التنويع الإقتصادي على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في إقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة إعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا، من خلال التعاريف السابقة نجد بأن سياسات التنويع الإقتصادي تهدف إلى تقليل الإعتماد على قطاع إقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة[2].

أو الإعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط، التمويل، الموازنة الدولية كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية.

- تعريف آخر للتنويع الإقتصادي:

كما يعرف التنويع الإقتصادي على أنه إستخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة الإقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والإستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي

[1] فابوش فريال، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة(1990، 2015)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم إقتصادية جامعة عربي بن مهيدي أم بواقي، 2017/ 2018 ص 09.

[2] حميف أحمد، وآخرون، **واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 19، 2018، 10-29 ص 22.

" كذلك يعني إيجاد مصادر إضافة غير نفطية للعملة الأجنبية والإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستدامة للإستخدام في القطاعات الإنتاجية الخدمية لإستيعاب الأعداد المتنامية الداخلية لسوق العمل بعيدا عن الإستخدام الحكومي".

ويعرف أيضا على أنه تنويع الإستثمار على قطاعات مختلفة من الإقتصاد وذلك للحد من مخاطر الإعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، كما يعرف التنويع الإقتصادي على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في إقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة إعتماده على قطاع واحد وخصوصا إن كان ريعيا.[1]

- تعريف آخر للتنويع الإقتصادي:

يقصد بالتنويع الإقتصادي كونه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الإعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الإقتصادي، يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية.

أما في شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة إستثمارية على أكثر من أداة إستثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الإستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية.[2]

[1] حامد عبد الحسين الحيوي، **التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز القرات للتنمية والدراسات الإستيراتيجية www.fcdrs.com تم الإطلاع25/01/2022 س 23.00.

[2] مجموعة من الباحثين، **الأساليب الحديثة للتنويع الإقتصادي في البلدان العربية وسبل إستدامته**، طبعة أولى، مركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا ، أوت 2020 ، ص ص 17- 18.

المطلب الثاني: أنواع التنويع الإقتصادي

1) التنويع المرتبط وغير المرتبط:

أ) التنويع المرتبط (المترابط): وهو إضافة منتجات أو خدمات جديدة ولكنها مرتبطة بالمنتجات والخدمات القائمة تعرف على نطاق واسع بأنها تنويع مرتبط وبمعنى آخر الدخول إلى نشاط أعمال جديدة في صناعة مختلفة والتي تكون:

- مرتبطة بنشاط أو أنشطة الأعمال القائمة للشركة.
- لدى الصناعة خصائص مشتركة بين مكون أو أكثر لكل نشاط من سلسلة القيمة.

وهكذا فإن التنويع يمكنه تقليل عدم اليقين والمخاطر المتعلقة بالنشاط في صناعة واحدة، إلا أن المشاركة في أعمال كثيرة غير مرتبطة قد تؤدي إلى حالات عدم تيقن متعلقة بفقد الإتصال بأساسيات كل نشاط أو نوع من الأعمال.[1]

وبين التنويع المرتبط على تحويل ورفع قيمة الكفاءات والمشاركة في المواد وحزم المنتجات، إن الإرتباط في النهاية يقوم على تشابهات واضحة مثل خطوط المنتج أو العملاء أو قنوات التنويع، إن مفتاح التنويع المرتبط الناجح هو تطوير التعاونية التعظيمية بين وحدات الأعمال المرتبطة والخطوة الأولى في العملية هي تحديد القدرة الكامنة لتوفيق القوى بين وحدات الأعمال، وبعد ذلك يجب أن يكون هذا التوفيق مرهونا بكفاءة صعبة التقليد، إن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يكون صعبا عندما لا يشترك مدبرو وحدات الأعمال المختلفة المشتركة.

ب) التنويع غير المرتبط (غير المترابط): يطلق على إضافة منتجات وخدمات جديدة ولكنها غير مرتبط بالمنتجات أو خدمات التي تقدمها المنشأة حاليا، وتتبع بعض شركات التنويع غير المرتبط معتمدة في ذلك بشكل جزئي على توقعاتها للأرباح الناتجة من تقسيمها للشركات المملوكة لها ثم بيعها بنظام القطعة.

[1] باسم شمس الدين، إستيراتيجية للنمو والإستقرار والنجاح في العملية الإدارية، طبعة 1 ، دار كتاب الحديث، القاهرة، 2012.صص 21، 32.

التنويع غير المرتبط يضمن الدخول إلى صناعة ليس لديها إرتباط واضح بأي من أنشطة سلسلة القيمة للشركة في صناعتها الحالية وبين فقط على إستخدام الكفاءات التنظيمية العامة من أجل زيادة ربحية كل وحدة أعمال.

إن التنويع غير المرتبط تقوده الرغبة في الإستفادة من فرص الربح في صناعة ما، ويجعل الشركة تشترك في أعمال غير متشابهة بطبعتها وعلى الرغم أن هذه الطريقة قد تقلل المخاطر التي تتعرض لها الشركة فإنها تحمل أيضا عدد من الأضرار أو المساوئ المحتملة.

وبسبب أن إهتمامات المدبرين الإستراتجيين موزعة عبر وحدات الأعمال غير المرتبطة، فإنهم قد لا يبقون على مقربة من السوق والتغيرات التقنية التي تؤثر على الأعمال أو يسايرونها، وعلاوة على ذلك فقد يتجاهلون عن غير قصد النشاط الأساسي للشركة من أجل وحدة أعمال أخرى أو أكثر، وإن تجنب هذه الأخطاء يكون أسهل عندما تكون وحدات أعمال الشركة مرتبطة.[1]

2) التنويع الداخلي والخارجي:

أ) التنويع الداخلي: هو إستخدام المنظمة لمواردها الداخلية للدخول في مجالات أعمال جديدة غالبا ما تكون مترابطة في مجالات العمل الحالية وذلك عن طريق تنمية مجالات الأعمال الجديدة بنفسها، ويتمثل هذا النوع من التنويع في التوسيع في المنتجات التي تقدمها المنظمة إلى الأسواق المحلية أو التوسيع في السوق أو تقسيمات سوقية جديدة أو تقديم منتجات جديدة في الأسواق حالية تعمل فيها المنظمة.

ب) التنويع الخارجي: فهو عندما تقوم المنظمة في الدخول إلى مجالات عمل جديدة عندما تكون مترابطة عن طريق الإندماج والإستحواذ ضمن منظمتين أو أكثر من عملياتها لتكوين منظمة تأخذ شكلا جديدا وعادة يتم الإندماج بين المنظمات المتماثلة، أما الإستحواذ فهو شراء المنظمة أو إحتوائها بالكامل.

1 باسم شمس الدين. إستيراتيجية للنمو والإستقرار والنجاح في العملية الإدارية، ص 23.

3) التنويع العمودي والأفقي:

أ) التنويع العمودي: هي أن تتوسع المنظمة في مجالات أعمال ضرورية لتصنيع أو توزيع منتجاتها الحالية والتي كانت تعتمد فيها على منظمات أخرى مستقلة وتنقسم إلى:

1. التكامل الأمامي: يعني الدخول إلى فروع تجارية وإحداث علاقة مباشرة مع المستهلكين.

2. التكامل الخلفي: يتعلق بدخول المؤسسة في أنشطة التموين بالمواد ومستلزمات نشاطها الأصلي التي عادة ما تحصل عليها من الموردين.[1]

ب) التنويع الأفقي: هو إستخدام نفس القدرات التقنية والتجارية في ممارسة أنشطة متشابهة للأنشطة الأصلية أو بديلة لها بإستخدام نفس سلسلة الإنتاج ونفس نقاط التوزيع، بحيث تتمكن المؤسسة من إستغلال كافة الموارد المتاحة لتحقيق النمو في الأنشطة وإقامة وثقية مع العملاء.

4) التنويع الشامل: والذي تسعى من خلاله المؤسسات اللإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت إكتساب وإختراق أسواق جديدة.

5) التنويع الجغرافي: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.

6) التنويع المالي: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الإستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الإستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الإستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الإنكماش الإقتصادي، له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الإقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن إنهيار الأسعار الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح تحسين التنافسة الدولية.[2]

---

[1] بدا الزهرة، **دور إستيراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الإنتاجية**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في إدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017/ 2018 ، صص 14.

[2] فايوش فريال، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990/ 2015)** مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، اقتصاد نقدي ,جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/ 2018 ص 11.

المطلب الثالث: أهداف التنويع الإقتصادي.

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الإقتصادي في ما يلي:

- التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية الغذائية، أو تدهور النشاط الإقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).
- تحسين وضمان إستمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ولرفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها.
- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الإعتماد على الخارج في إستيراد السلع الإستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الإقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

ومن جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الإقتصادي حسب الأفق الزمني:

- فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا) وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية.
- أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو إستخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية إقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجيه نحو الإستثمار للقطاعات أخرى.[1]

إذن فالهدف من التنويع الإقتصادي هو توسيع القاعدة الإقتصادية وإقامة الركائز الإقتصادية الحقيقية مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدماتية، تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.

[1] مجموعة من الباحثين ، **الأساليب الحديثة لقياس التنويع الإقتصادي في البلدان العربية وسبل إستدامته** , طبعى أولى، برلين، ألمانيا، أوت2020.ص ص 17-18.

بمعنى آخر أن التنويع الإقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الأولى بناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي، أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الإقتصادية المتوازنة إقليميا وإجتماعيا التي تعود بالفوائد على الجميع، ويمكن تحقيق الأولويتين من خلال العمل المتواصل في سبعة مجالات هي:

أ) بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة.

ب) تبني سياسة مالية منضبطة.

ج) إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية.

د) زيادة كفاءة سوق العمل.

و) تطوير البنية التحتية.

هـ) تطوير قوة العمل.

ي) تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئسي للمشاريع.

لكن بناء الإقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الإقتصادية المتوازنة يتطلبان إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الإنتاج والإستجابة للمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية، وتقليل الإعتماد على النفط والغاز وتنويع قاعدة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يكون عوامل الإنتاج كالأرض ورأس المال والعمل المنظم وخصوصا التكنولوجيا دور أساسي في قيادة النمو الإقتصادي، كما و ينبغي أن ترتبط[1] عوامل الإنتاج مباشرة برأس المال البشري بإستثمار طويل الأجل يركز على التعليم و البحث و التطوير، إذن ينبغي أن تخصص له الأولوية في الإنفاق المالي العام.

[1] مجموعة من الباحثين ، المرجع السابق ، ص 18.

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي واهميته والياته .

يعد التنويع الإقتصادي هدفا ضروريا وكافيا لتوفير الظروف المناسبة لإنطلاق التنمية في البلدان النامية على حد سواء التي تشرع تقييد البرامج بعملية الإصلاح الإقتصادي.

المطلب الأول: آليات ومتطلبات التنويع الإقتصادي.

يعتبر التنويع الاقتصادي مدخل لارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول, بحيث تم التركيز على مختلف آليات التنويع الاقتصادي التي تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية .

الفرع الاولى : آليات التنويع الإقتصادي.

إن عملية التنويع الإقتصادي ليست بالعملية ولكنها ليست مسجلة فقد تمكنت مجموعة من الدول في النجاح بتجربة التنويع الإقتصادي مثل دول ماليزيا وأندونيسيا والمكسيك، بينما فشلت كثير من الدول في تجربة التنويع الإقتصادي، ويمكن تحديد آلية التنويع الإقتصادي بصورة عامة وفق ما يلي:

أ) الإطار العام للتنويع الإقتصادي: في ظل الإطار العام يتم الإهتمام بجانبين هما:

1) الإهتمام بسياسات جانب الطلب في الإقتصاد الكلي ويتم التركيز على مجموعة من السياسات الإقتصادية الكلية المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وتتمثل هذه السياسات بالسياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، لذلك لابد من إصلاح يعمل على تحرير السياسة النقدية من القيود المفروضة عليها من خلال نظام سعر الصرف الثابت لتتمكن من القيام بدورها في خدمة الإقتصاد الوطني وإدارة النشاط الإقتصادي.[1]

2) تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال الإهتمام بسياسات جانب العرض، وهنا يكون الإصلاح في جانب العرض بالتوازي مع الإصلاح في جانب الطلب من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع هياكل الإنتاج وهيكل الصادرات.

ب) الإطار التفصيلي للتنويع الإقتصادي: ويتم عبر الإجراءات التالية:

[1] بشير هادي عودة الطائي ، المرجع السابق، 2021، ص، 53.

1) توفير الموارد المالية وتحديد القطاعات التي يمكن قيادته للإنطلاق في عملية التنويع وفق ما يتوفر لدى الدولة من إمكانيات فعلى سبيل المثال يمكن للعراق الإستفادة من المورد النفطي في توفير الموارد المالية اللازمة للتنويع الإقتصادي كذلك يمكن الإستفادة من القطاع النفطي ليكون القطاع القائد للتنويع، وإن وفرة المورد النفطي يمنح الدولة ميزة تنافسية بالإستفادة من إنخفاض تكاليف إنتاجية لتكون البداية كالصناعات البتروكيميائية أو المشتقات النفطية و التوسيع بهذه المنتجات وتحسين نوعيتها وقدرتها على المنافسة.

2) إن الإتجاه نحو التنويع الإقتصادي يحتاج إلى إستيراتجيات إستثمارية طويلة الأمد للنهوض بالقطاع الصناعي من خلال تطبيق سياسة إقتصادية تناسب مع طبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة وتحاكي التطورات التكنولوجية في المجالات الصناعية.

3) العمل على إحداث تغيرات جذرية في هيكل الإدارة الإقتصادية، حيث يتم تقليص دور القطاع العام وتفعيل وزيادة دور القطاع الخاص من خلال دراسة الواقع الإقتصادي والإتجاه نحو التحول التدريجي بما يضمن التوازن بين القطاعين من أجل رفع كفاءة الإدارة الإقتصادية.

4) التوجه نحو السوق المحلي والسوق الإقليمي وتشجيع الإقبال على المنتجات المحلية والحد من المنتجات الأجنبية المشابهة لحماية المنتج المحلي ودعمه، مع التمكن من كسب السوق المحلي، ويمكن دراسة الطلب في السوق الأجنبي ورفع كفاءة المنتجات المحلية والعمل على تصدير السلع للسوق العالمية.[1]

5) كما تم ذكر ذلك في الإطار العام حيث يمكن الإعتماد على السياسة التجارية والسياسة المالية والسياسة النقدية، والعمل على الإستثمار في رأس المال البشري، ورفع إنتاجية العمل والسعي لرفع نسبة التشغيل ومشاركة المرأة بشكل أكبر وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص ومنحهم حوافز ومزايا تتناسب مع إنتاجيتهم.

[1] بشير هادي عودة الطائين، المرجع السابق، 2021، ص، 53.

الفرع الثاني: متطلبات التنويع الإقتصادي.

1) التحول نحو آلية السوق:

على الرغم من بعض المشكلات المتوقعة والناجمة من عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق، إلا أنها خطوة تجعل الإقتصاد في وضع جديد أقرب إلى حقيقة إمكانياته المتاحة وخياراته المستقبلية، لأن الإنتقال يؤدي إلى نقص مركزية الإنتاج وقراراته في التخصيص والتوزيع وتجعل المشروعات معروضة إلى قوى السوق وترفع أسعار السلع الإنتاجية والوسطية والنهائية إلى المستويات الإقتصادية وتزيل التشوهات في الأسعار النسبية وتدفع بها للتكيف مع الندرة الحقيقية وتعيد رسم العلاقة بين الأجور والإنتاجية والمستوى العام للأسعار.

2) خصخصة الشركات المملوكة للدولة الممتلكة:

تعد الخصخصة في العراق حديثة مقارنة بتجارب بعض الدول النامية والمتقدمة، إذ تبين أن السياسة الإقتصادية التي إعتمدت خلال العقود الماضية لم تحقق أهدافها، لأن ما يميز النظام الإقتصادي خلال العقود الماضية هو سيطرة القطاع العام على الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية والخدمية.[1]

لكي تؤدي عملية الخصخصة دورها في تحقيق أهدافها التي تسعى إليها لغرض زيادة مصادر الدخل يجب توفير الأتي:

أ) الإلتزام السياسي للحكومة ببرامج الخصخصة والتشجيع على القطاع الخاص في التوجه نحو الإستثمار وتوسيع وتنويع أنشطته بما يجعله أكثر إطمئنانا وثقة.

ب) إعادة النظر في الأنظمة والقوانين والتشريعات و إزدواجية الإختصاصات بين بعض الأجهزة، فضلا عن تبسيط الإجراءات المتعلقة بالموافقة والتصاريح والرخص وتخفيض تكدس العمالة في الأجهزة الحكومية.

[1] خالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الإقتصاد الحر**، رسالة ماجيستير الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، بدون سنة، ص 11.

ت) تحديد أسبقية المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تعمل على أسس تجارية ولا تعاني من مشكلات كبيرة كالتضخم الوظيفي والبطالة المقدمة والمديونية المتراكمة.

ث) ضرورة مراعاة التدرج الزمني في طرح أسهم المشروعات العامة المراد تحويلها إلى القطاع الخاص حتى تتمكن الأسواق المالية عن إستيعابها.

ج) توفير بيئة مالية ومصرفية متطورة تساعد على نجاح سياسة الخصخصة وذلك من خلال ما يتم تقديمه من خيرات إستشارية وقواعد و بيانات وقنوات لتدفق رؤوس الأموال.

ح) تقتضي مصلحة الإقتصاد الوطني بأن تقوم الدولة بتقديم الإعانة والدعم اللازمين لإعادة تأهيل هذه المؤسسات وتمكينها من إستئناف عملها بعد أن توكل إلى عناصر كفوءة ونزيهة ومخلصة.

خ) لابد من وضع ترتيبات منظمة تمنع المؤسسة المنقولة إلى القطاع الخاص من الإصطدام بالمصلحة العامة ويتم ذلك من خلال وضع قوانين وشروط تضمن حماية الموظفين والعاملين في تلك القطاعات.[1]

د) التنويع في إستخدام أدوات التحول وتتراوح هذه الأدوات بين أكثرها شمولا كتصفية المؤسسات العامة تماما وبين أوسطها كبيع أسهم المؤسسات للعاملين وصغار المستثمرين.

ذ) تهيئة البيئة الإقتصادية المناسبة، لأن تطوير القطاع الخاص وزيادة مساهمته يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الإستثمار وتشغيل أمواله في ظل منافسته تضمن إستمراره في النشاط.

3) تهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمارات: يمثل الإستثمار بمختلف أنواعه (المحلي والأجنبي) واحد من أهم آليات التنمية الهادفة إلى تحقيق النمو الإقتصادي في معظم دول العالم وعلى إختلاف الأنظمة الإقتصادية، وقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين تدفقات لرؤوس الأموال تجاه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولاسيما بعد أن أدركت تلك الدول أهمية الإستثمار الأجنبي من خلال مساهمته في ربط أسواق المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، لذلك فقد عملت العديد من الدول إلى إعتماد برامج وسياسات إقتصادية وتشريعية تهدف إلى تشجيع الإستثمار بشقيه المحلي والأجنبي.

[1] خالد روكان عواد، المرجع السابق، ص ص12-13.

4) تعديل الهيكل الإنتاجي:

لا بد من إجراء تعديلات على الهيكل الإنتاجي للقطاعات الإقتصادية الرئيسية من أجل تكوين هيكل و قاعدة إقتصادية ، وإبتغاء ذلك لابد من العمل بما يأتي:

- تطوير القطاع الزراعي.
- تطوير القطاع الصناعي.[1]
- تطوير القطاع النفطي.
- تطوير القطاع السياسي.
- تطوير قطاع النقل والمواصلات.

5) إصلاح القطاع المصرفي: ينعكس إصلاح هذا القطاع في قدرة الإقتصاد على مواجهة المخاطر والصدمات الخارجية التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمتمثلة بوزارة المالية والبنك المركزي في دعم هذا القطاع إلا أنه ما زال يواجه تحديات كبيرة، ولغرض مواجهة التحديات التي تنهض بوجه هذا القطاع لابد من إتباع الخطوات التالية:

1) وضع خطة إستيراتجية لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المعرفي وفق الإمكانيات المتاحة وربط المصاريف بشبكة إتصالات ومحطات طرقية مع البنك المركزي.

2) التقيد بالمعايير المعرفية العالمية، ومنها معيار كفاية رأس المال وإفصاح المال عن القوائم المالية.

3) تطوير الوعي المعرفي من خلال القيام بحملة إعلامية للتعريف بمهام المصاريف والخدمات التي تقدمها.

4) إحكام الرقابة على أداء المصاريف من خلال المتابعة الميدانية والمكتبية لنشاطها من قبل السلطة النقدية.[2]

[1] خالد روكان عواد، المرجع السابق، ص ص 14-25.

[2] خالد روكان عواد، المرجع السابق، ص ص 14-25.

المطلب الثاني: أهمية التنويع الإقتصادي.

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون إقتصاديات الدول الريعية عرضة لها بإعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد، ويأتي إمتلاكها للموارد الطبيعية (النفط والغاز) ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون إنتاج، وبإعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم آجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة التجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية تفادي الإستراتجيات التي تسبب بفشلها.

وبالتالي تكمن أهمية التنويع في مايلي:

- إحتلت مسألتي النمو والتنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الإقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الإقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أمرين حاسمين في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان خاصة النفطية وذلك لسببين أولهما: تركيز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط، ثانيا: الإعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شأنها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.[1]
- يرتبط توازن إستقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية إرتباطا وثيقا بأسعار النفط، ولذا تكمن ضرورة التنويع الإقتصادي في تحقيق الإستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى، يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأس مال بشري، وتكنولوجيا ومؤسسات إدارية وبيئية إجتماعية منافسة، وبإعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط، كقطاع الصناعة التحويلية الزراعية أو الخدمات.

[1] باهي موسى، روابيية كمال، **التنويع الإقتصادي كخيار إستيراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية**، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، الجزائر العدد 15 ، ديسمبر 2012، ص 134.

وعلى هذا الأساس على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة التحويلية والخدمات وكذلك الإهتمام بالسياحة وذلك لتجنب مشاكل المورد الغير متسعر بصفة الإستقرار نتيجة التقلبات في الأسعار.[1]

- أن كل من التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي يعتبران أمرين حاسمين من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد ومنها النفطية، والتنويع هو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه إلى الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، وتنويع الإنتاج لا بد أن يقوم بالإجمال على الميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الإقتصادي، بإعتباره أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الإقتصاد وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متزامنين لكافة النشاطات. [2]

المطلب الثالث: تجارب دولية حول التنويع الإقتصادي.

يؤدي التنويع الاقتصادي الى تقليل تقلبات النمو,ممايشجع الدول الى إتخاذها الخطوة الصائبة للوصول الى حلول لتعدد الدخل وخلق قيمة مضافة.

الفرع الاولى: التجربة السنغافورية:

سنغافورة تميزت بالنمو المستمر لإقتصادها على الرغم من صغر حجمها وذلك بالإعتماد على مجموعة من السياسات والإجراءات والإستراجيات المعنية بتنمية صناعاتها وزيادة صادراتها، حيث إعتمدت على النموذج الإقتصادي الكلاسيكي ضمن نظرية هكشر- أولين

[1] حامد عبد حسين الجبوري، **التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز القرات للتنمية والدراسات الإستيراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية على الموقع .http://annabaa.org/arabic/authrrertides/7989 تم إطلاع بتاريخ 2022/ 02/ 21.

[2] مرزوق آمال، **أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الإقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات وإستيراتيجية التنويع الإقتصادي في ظلإنهيار أسعار المحروقات**، يومي 25-26 أفريل 2017، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ص 1.

والمتضمن الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، حيث تركزت السياسة التجارية السنغافورية على ثلاث عناصر أساسية وهي:

- ترويج التجارة: وذلك من خلال الترويج لكل من الواردات والصادرات.
- البنية التحتية للتجارة: وذلك بتعزيز القدرة التنافسية للتجارة، من خلال أنظمة التسهيلات التجارية وتمويل التجارة وسلاسل التوزيع.
- العلاقات التجارية: وذلك بتوفير بيئة التجارة الحرة للإستثمار من خلال كل العلاقات التجارية الثنائية والجماعية والإقليمية، ومن العوامل التي ساعدت سنغافورة على الإرتقاء في مستوى إقتصادها و زيادة حجم صادراتها من السلع والخدمات:
- تحقيق الإستقرار السياسي والأمني من خلال إستقرار نظام الحكم إلى جانب وجود سياسة إقتصادية مستقرة .
- وجود أجهزة حكومية ذات تنظيم مرن ومنظور.
- توفير المناخ الأمثل لجذب الإستثمارات، حيث أدى تركيز خطط التنمية على قطاع التصنيع إلى زيادة حجم التصدير نحو مختلف الدول وإلى تنويعها.[1]

حيث إعتمدت في بداية مراحل صناعاتها على الصناعات الكثيفة العمالة كالمنسوجات والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وذلك نظرا لتوفرها على العمالة وندرة رأس المال في بداية مشوارها الصناعي، حيث إعتمدت في مراحلها الأولى على إستراتيجية إحلال الواردات، ولتشجيع تلك الإسترتتيجية قامت بفرض رسوم جمركية ونظام الحصص على السلع المستوردة، حيث أنبتت هذه الإستراتيجية عدم جدواها فلتجأت سنغافورة إلى إستراتيجية تشجيع الصادرات من خلال جذب المستثمرين الأجانب وذلك بتقديم الحوافز لإجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء المناطق الحرة، ومن خلال منح إعفاءات ضريبية وحوافز للتصدير، حيث إتجهت سنغافورة إلى التنويع الإقتصادي وتعميق قاعدة التكنولوجيا وإقامة شبكات

[1] سفيان الشارف بن عطية، **الصناعات الصغيرة والمتوسطية أساس التنويع الإقتصادي غرض تجربة سنغافورة وإمكانية إستفادة الجزائر منها**، مجلة الإستيراتيجية والتنمية، جامعة أحمد زبانة، غليزان ، 2021/06/24 ص ص 196-197.

الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات وإنتهاج سياسة تجارية أكثر إنفتاحا من خلال توسيع العلاقات الخارجية وتوسيع القاعدة الإقتصادية للإستفادة من أسواق التصدير الجديدة، وتحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الإنتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارات، مما جعل سنغافورة اليوم تتميز بمعدلات نمو مستقرة في إقتصادها.[1]

الفرع الثاني : التجربة السعودية:

شهد الإقتصاد السعودي تطورات كبيرة على مدى العقد الماضي، ولكن من الضروري زيادة تنويع القاعدة الإقتصادية، ووفقا لما ورد في خطة التنمية التاسعة في المملكة العربية السعودية في ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد السعودي هدفا رئيسيا للتنمية الإقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية بالمملكة حيث أدركت خطط التنمية المتعاقبة المخاطر الكاملة في الإعتماد الأحادي والكثيف على إنتاج النفط الخام وتصديره، وإستخدمت الحكومة العائدات النفطية المتنامية لزيادة إستثماراتها في تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية العامة، وزادت حصة الناتج الغير النفطي في إجمالي الناتج المحلي زيادة مطردة، يبدو أن تنويع الصادرات كان بدرجة أقل، وعلى الرغم من قوة نمو الصادرات الغير النفطية، فقد ظلت تمثل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات ويرتكز معظمها في منتجات وثيقة الإرتباط بالنفط، ويتضح من تجارب البلدان الأخرى المصدرة للنفط أن تنويع النشاط الإقتصادي عملية طويلة ومعقدة، ولاتوجد أي مؤشرات على أن المملكة تعاني من مشكلات الصرف الهولندي المعتادة التي تعوق وجود قطاع تجاري غير نفطي منافس، وإن كانت الإيرادات النفطية قد تزاحم إنتاج السلع التجارية بطرق أخرى، وغالبا ما يمثل القطاع العام خيارا وظيفيا أكثر جديا للعاملين مقارنة بالقطاع الخاص بما يقدمه من أجور أعلى نسبيا لاسيما للعاملين الأقل مهارة وبالنسبة للشركات، فإن إنتاج السلع والخدمات لتلبية الإحتياجات الإستهلاكية والإستثمارية للسوق المحلية يمثل مصدر للربح أكثر موثوقية من وضع خطط الأعمال للدخول في أنشطة تصديرية تنطوي على قدر أكبر من المخاطر، ولذلك فإن تحقيق هدف الحكومة في زيادة تنويع القاعدة الإقتصادية سيقضي

[1] سفيان الشارف بن عطية.الصناعات الصغيرة والمتوسطة اساس التنويع الاقتصادي، عرض التجربة سنغافورة وامكانية استفادة الجزائر منها ،مجلة الاستراتجية والتنمية ،جامعة احمد زبانة غليزان ،2021/06/24،ص ص 196-197.

التصدي لهذه الحوافز والعمل في الوقت نفسه على تنفيذ مزيد من الإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال ورفع مستوى التعليم والمهارات لدى القوة العاملة.[1]

الفرع الثالث: تجربة دولة قطر

يعد الاقتصاد القطري اليوم أحد أقوى الاقتصادات الاقليمية ومن بين أكثر الاقتصادات الواعدة على الصعيد العالمي، حافظت دولة قطر على معدلات نمو متوازية على الرغم من مختلف التحديات العالمية.

استراتيجية التوزيع الاقتصادي في دولة قطر:

حرصت دولة قطر على التطوير المستمر لاقتصادها من خلال اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على النمو الاقتصادي باعتمادها على:

1- إطار تسريحي ملائم لتنمية الأعمار وجذب الاستثمارات: اتخذت دولة قطر عدة اجراءات في سبيل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فدخلت دولة قطر بمزايا تنافسية، بما في ذلك بيئة قانونية تستند إلى القانون العام الإنجليزي، و الحق في التداول بأي عملة وملكية أجنبية بنسبة 100.

2-بيئة أعمال متطورة:

وفقا لتقرير التنافسية العالمية لعام 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل قطر المرتبة الثانية على المستوى الاقليمي والثالث على المستوى العالمي، من حيث القدرة التنافسية الشاملة، والأول على المستوى الاقليمي في مؤشر زيادة الأعمار العالمي للتقرير ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سياستها التي أوجدت بيئة أعمال متقدمة وتشمل هذه السياسات الالزام بجميع الاتفاقيات التجارية، وتنفيذ سياسة اقتصادية مرنة لتسهيل الأعمال والاستثمار، وإعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين الأجانب، غير القطريين مما يسمح لهم بتوفير ما يصل إلى 100 من رأس المال لأي مشروع، و إعفائهم من ضريبة الدخل حتى 10 سنوات.

3- فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات: ساهم توجه الدولة نحو تبقي سياسات اقتصادية منفتحة وإرساء اقتصاد متنوع في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية من خلال تجسيد مشاريع هامة تجسد قيم النزاعة بين

[1] مجموعة من الباحثين، المملكة العربية السعودية، **معالجة التحديات الإقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، طبعة 1 المملكةالعربية السعودية سنة 2015، ص ص 71.

القطاعين[1] العام والخاص وتوفير فرص استثمارية واعدة في القطاع اللوجستي والأمن الغذائي والتعليم والصحة والسياحة والرياضة.

4- بنية تحتية متطورة:

سعت دولة قطر إلى تعزيز الإتفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية بهدف تنافسية الاقتصاد القطري وتعزيز مكانته على المستويين العالمي والاقليمي، ونجحت الدولة بتنفيذ عدد من المشاريع الضخمة في المجال ومن بينها ميناء حمد والذي يعد أحد واكبر الموانئ في منطقة الشرق الأوسط ومطار حمد الدولي ومشروع ميترو الدوحة ومشاريع شركة السكك الحديد القطرية، وشبكة طرق حيوية ومتطورة تربط بين مختلف المناطق الرئيسية بالدولة، ومناطق اقتصادية ولوجستية ذات جودة عالية ومراكز مالية وتكنولوجية مساندة للمستثمر[2].

لقد سجلت دولة قطر تطورا ملحوظا في أدائها الاقتصادي مما جعل منها الوجهة الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس التعاون الخليجي ضف إلى ذلك تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019 قطر كأحد الاقتصاديات الأكثر تنافسية في الدول العربية حيث حصلت على المرتبة الثانية عربيا و29 عالميا

خلاصة:

[1] علي عماد محمد ازهر ، **دور الاتفاق العام في التوزيع الاقتصادي لدراسة تحليلية عن دولة قطر** ، المجل الدولية للأداء الاقتصادي ، جامعة شرق الأوكرانية فلادير دال، اوكرانيا، العدد01، 2021/06/30/ ص ص33.35 .

[2] علي عماد محمد ازهر، نفس المرجع السابق، ص35.

من خلال الفصل الأول توصلنا إلى أن إستراتيجية التنويع تعتبر من الخيارات الإستراتيجية التي تساعد الدولة على نمو إقتصادها وتوسيعه ومن جهة أخرى فإن التنويع يعمل على التقليل من المخاطر من خلال توزيعها على عدة أنشطة ذات طبيعة مختلفة فيعتبر النموذج الصناعي الأنسب، بالاضافة إلى مساهمته بدعم العديد من الاستثمارات ، إذ يساعد على النمو الاقتصادي بشكل كبير، وتحقيق استدامة اقتصادية للصناعات المتنوعة.

الفصل الثاني

السياحة رهان للتنويع الاقتصادي

تمهيد:

عرفت ظاهرة السياحة تطورا سريعا خلال النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إذ انعكست التطورات التي شملت العديد من المجالات قطاع الخدمات ايجابا على قطاع السياحة ما ساعدها على النمو الكبير الذي شهدته، لتحتل بذلك مكانة هامة عند أغلب دول العالم، نظرا لانعكاساتها الايجابية والمختلفة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم فقد اصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاع انتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا هاما للعملات الصعبة، فرصا لتشغيل اليد العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

ومن منظور اجتماعي وحضاري، فإن السياحة هي الحركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الانسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشية الفرد.

ومن خلال هذا العمل الذي يتكون من ثلاثة مباحث هي :

المبحث الاولى: عموميات حول السياحة.

المبحث الثاني: انواع ودوافع السياحة وتطويرها

المبحث الثالث:تجارب دول رائدة في القطاع السياحي

المبحث الأول: عموميات حول السياحة

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياحة والسائح كما سنتطرق إلى خصائصها وأهميتها.

المطلب الأول: تعريف السياحة والسائح

لا تنحصر السياحة في مفهوم واحد، بل تتعدد مفاهيمها كونها ترتبط بعدة ظواهر أخرى من خلال هذا المطلب سنحاول إلقاء الضوء على بعض التعاريف الخاصة بالسياحة وكذا السائح.

1. مفهوم السياحة في الإسلام:

تميز الإسلام بالشمول والكمال والإحتواء لكافة ظروف الحياة، وتعد السياحة بكافة أنواعها وصورها نشاطا من أنشطة الحياة الهامة التي راعاها الإسلام وإهتم بها، فبالرغم من كون كلمة السياحة تعد حديثة في اللغات اللاتينية إلا أنها كانت معروفة في قواميس اللغة العربية منذ مئات السنين، بل إن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة قد سبقت تلك العلوم بذكر السياحة والسفر وجوازها وضرورتها في مواضيع عديدة منها:

- قوله تعالى: ﴿ **فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ**﴾[1].
- وقوله تعالى: ﴿ **التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآَمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[2].

والسياحة لغة تعني الجريان، يقال ساح الماء أي جرى على وجه الأرض، ويقال أساح النهر أي أجراه، وتعني أيضا الذهاب في الأرض للعبادة والترهيب، وساح في الأرض بسيح سباحة وسبحا وسبحانا أي ذهب.[3]

---

[1] سورة **التوبة** آية 2.

[2] سورة **التوبة** آية 2 11.

[3] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل " **لسان العرب** "، دار بيروت للطباعة والنشر ط 3- بيروت ص 2 49 .

إصطلاحا: السياحة ظاهرة إنتقال الأفراد بطريقة مشروعة إلى أماكن غير موطن إقامتهم الدائمة، لفترة لا تقل عن أربع وعشرون ساعة ولا تزيد عن سنة، ولأي قصد كان، وما يترتب عن ذلك من آثار إقتصادية وإجتماعية وثقافية وحضارية وإعلامية.[1]

- وحسب المنظمة العالمية للسياحة تعرف السياحة بأنها: نشاط الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة ويقيمون هناك لمدة لا تزيد عن سنة واحدة بغير إنقطاع طلبا للراحة أو أغراض أخرى.[2]
- تعاريف مختلفة للسياحة:

بذل الكثيرون من الفقهاء جهودهم لتعريف السياحة تعريفا منضبطا، وكانت أول هذه المحاولات هي التي كتب عليها " جوبير فرولر GOYER FREULER حيث يعرفها :

(السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، و الأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الإستجمام، وتغيير الجو والوعي الثقافي لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الإستمتاع بجمال الطبيعة).[3]

- أما الإقتصادي النمساوي "هيرمان فوشوليرون HERMAN VON SCHLLERON عرف السياحة على أنها الإصلاح الذي يطلق على أي عملية من العمليات الإقتصادية التي تتعلق بإنتقال وإقامة وإنتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، وأية بلدة ترتبط بهم إرتباطا مباشرا.[4]
- كما نشر " إيدموند بيكارد EDMOND PICARD وهو أستاذ بجامعة بروكسل سنة 1910 مقالا تحت عنوان "صناعة المسافر"، وصف فيه مهمة السياحة ودورها كصناعة بقوله: (أن المهمة التي تقوم بها السياحة والمدى الواسع التي تعمل فيه كل فروعها لا يتضح فقط من وجهة نظر أولئك السائحين ولكن من الوجه المالية، أي من جهة الأموال الوفيرة التي ينفقها السائح وينتفع بها أولئك

[1] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، **مبادئ السفر والسياحة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن 2001 ص 49.

[2] فضيل حضري وهيبة بوربعين، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 10، جوان 2014، ص 139.

[3] د. أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر- 2007، ب. ط، ص 23.

[4] ريان درويش، **الإستثمارات السياحية في الأردن، رسالة ماجيستير**,جامعة الجزائر، 1997، ص 11.

الذين ينتقل إليهم السائح ويتجول في بلدانهم وتكون الفائدة مباشرة لصناعة الفنادق والغير مباشرة عن طريق المصاريف التي ينفقها السائح لإشباع رغباته سواء من أجل التعليم أو المتعة.

- أما السياحة حسب تعريف "جون ميشو" وهو مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي، عرفها كما يلي:

السياحة هي نشاط يحتوي على عملتي إنتاج وإستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، الإجتماعات، زيارة المقدسات الدينية، تجمعات رياضية .... إلخ.[1]

- تعريف السياحة حسب المجلس الإقتصادي والإجتماعي الفرنسي في قراره الصادر في 1972، يعرفها على أنها " فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي ".[2]

من التعاريف السابقة تبدو أهمية السياحة في كونها نشاطا إقتصاديا وصناعة قائمة، تؤدي دورا رياديا في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات من خلال ما تساهم به من إيرادات سياحية بالنقد الأجنبي، وتعتبر السياحة أيضا نشاطا إجتماعيا وثقافيا لإرتباطها بالجوانب السلوكية والحضارية للإنسان أي أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، وما من شك أن تطور المجتمعات وإرتفاع المستوى المعيشي للفرد ساهم في إستغلال الإجازات وأوقات الفراغ في رحلات سياحية لتحقيق الإشباع النفسي والروحي للأفراد.

- تعريف المنظمة العالمية للسياحية { OMT } :

بهدف توحيد أسس الإحصائيات السياحية قامت المنظمة العالمية للسياحة بتحديد تعريف لهذه الظاهرة كالآتي السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة ويقيمون

[1] محمد مرسي الحريري، "**جغرافية السياحة**"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1991 ص 18.

[2] أحمد لشهيب ، **السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 1987 ص 14.

فيها لمدة لا تزيد عن سنة، يعتبر إنقطاع للراحة أو لأعراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليه كافة الأماكن الى بروزها بصورة مستمرة متكررة.[1]

- تعريف السائح:

لقد ورد في تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMT للسائح بأنه كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلي لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده " السائح الوطني " أو بلد آخر " السائح الأجنبي " لفترة لا تزيد عن 24 ساعة، وحسب ما أقرته منظمة السياحة العالمية فإن مواطني أي دولة الذين يعملون خارجها ويتقاضون رواتب في تلك الدولة التي يعملون بها، والذين يحضرون بصفة مؤقتة لزيادة أوطانهم والعودة مرة أخرى، يعدون في عداد السائحين حيث أن إنفاقهم أثناء زيارتهم يعد دخلا إضافيا للإقتصاد القومي من العملات الأجنبية التي يجلبونها معهم نتيجة لعملهم بالخارج كما قامت وفي عام 1937 لجنة خبراء السياحة بهيئة الأمم المتحدة بتعريف السائح على الوجه التالي:[2]

1– الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو لأسباب خاصة.

2– الأشخاص الذين يسافرون من أجل حضور إجتماعات أو يمثلون نواحي مختلفة مثل (النواحي العلمية والإدارية والسياسية والدينية والرياضية .... إلخ .

3–المسافرون في رحلات بحرية حتى ولو قضو إقامة أكثر من 24 ساعة وتقيد هذه الجماعة على أنها جماعة خاصة بصرف النظر عن مكان إقامتهم المعتاد إذ كان ذلك ضروريا أما الجماعات الآتية ذكرهم فهم لا ينطبق عليهم التعريف بالسائحين وهم:

1. الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة بالدولة.

2. كل الأشخاص الذين يغدون إلى البلاد بقصد الحصول لهم على مهنة أو القيام ببعض أعمال النشاط التجاري دون الحصول لهم على عقد عمل.

3. الطلبة والدارسون الذين يلتحقون بالمعاهد العلمية والأقسام الداخلية.

4. سكان الحدود والأشخاص الذين يقيمون في الدولة ولكنهم يؤدون أعمالهم في دول أخرى.

---

[1] المنظمة العالمية للسياحة، **مفاهيم، تعاريف وتصنيف لإحصاءات السياحة**، دليل فني رقم 01، سنة 1995 ص 10.

[2] أحمد فوزي ملوخبة، المرجع السابق، ص 38.

5. المسافرون العابرون transite الذين يعبرون البلاد حتو لو كانت مدة عبورهم تستغرق أكثر من 24 ساعة.

" السائح هو من يقوم بزيارة مؤقتة لدولة أجنبية في مدة 24 ساعة ولا تزيد عن 3 أشهر إلا أن تكون هذه الزيارة لأغراض غير سياحية مثل العمالة ".

ولقد أنهى المؤتمر العالمي للسياحة إلى تعريف الزائر على الوجه التالي:

" يقصد بكلمة زائر أي شخص يزور بلد غير البلد الذي يقيم فيها على وجه الإعتياد لأي سبب من الأسباب غير قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها ".[1]

المطلب الثاني: خصائص السياحة.

لقد تميز النشاط السياحي بجملة من الخصائص التي تجعله كصناعة يختلف عن باقي الأنشطة الإقتصادية الأخرى ويمكن حصرها في الآتي:

1- المنتج السياحي المركب:

فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها لتشكيل أو تقدم منتجا سياحيا فالمنتج السياحي عبارة عن عوامل جذب طبيعية، (ظروف مناخية جغرافية وبيئية) وعوامل جذب تاريخية، حضارية، دينية، وثقافية إلى بنى أساسية عامة مثل الطرقات، المطارات وأماكن الإقامة كالفنادق والقرى السياحية ومن خدمات كالمطاعم وأماكن الترفيه وأيضا منشآت لخدمة السائحين من مكاتب سياحية وبنوك.

- كما يضمن المنتج السياحي درجة من الوعي السياحي لدى مواطني المقصد السياحي لدى مواطني المقصد السياحي متمثلا في حسن المعاملة والنقص في أي من هذه العناصر السابقة يؤثر على الصورة النهائية للمنتج السياحي مما يؤدي إلى إنخفاض التدفق السياحي إلى البلد المضيف.[2]

2- السياحة صادرات غير متطورة:

[1] أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص 38.

[2] نبيل الروبي، **إقتصاديات السياحية، المؤسسة الثقافية الجامعية**، إسكندرية، مصر ، 1985ص 9.

فالسياحة تمثل عرضا للخدمات بصفة أساسية وليست منتجا ماديا يمكن نقله من مكان إلى آخر، والمستهلك يأتي بنفسه إلى مكان المنتج السياحي للحصول عليه ومن ثم فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي أي الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى.[1]

3- كيفية بيع المنتج السياحي:

إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي (الطبيعية، التاريخية، والأثرية ... إلخ) لايباع إلا من خلال السياحة فهذه المغريات لا تدر عائدا بطبيعتها يبعث على شكل منتج سياحي وهذا الأخير لا يباع إلا بوجود سلع وخدمات مساعدة وهي تسهيلات يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع المغريات السياحية وتتمثل هذه التسهيلات في أربع مجموعات هي: [2]

- مشروعات البنية الأساسية: كشبكات الطرق والخدمات المرفقة (مياه، كهرباء، صرف صحي ... إلخ) ووسائل الإتصال وتوفير الأمن السياحي وغيرها.
- منشآت الإقامة كالفنادق وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية كالمخيمات والقرى السياحية.
- مشروعات النقل السياحي البري و البحري والجوي.
- منشآت السياحية الترويجية وغيرها كدور اللهو والتسلية ومجال بيع التذكارات والهدايا والسلع السياحية وغيرها.

4- السياحة الدولية منتج تصديري:

يتعرض في بعض الأحوال إلى درجة من عدم الإستقرار، لأنه يتعلق بتأشيرات من القوى الخارجية ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى مشكلة الموسمية:

أ) تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية: فقد تتعرض السياحية الدولية لتأثيرات من خارج الدولة كوجود إضطربات سياسية أو تغيرات في أسعار صرف العملات والتغيرات المناخية غير

[1] صلاح عبد الوهاب، **السياسة القومية للتسويق السياحي**، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ص 18.

[2] نبيل الروبي، **التخطيط السياحي**، المؤسسة الثقافية الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة ، مصر، ص 12.

المنتظرة بالإضافة إلى قرارات الدول بالرقابة على النقد وتحديد حجم النقد الذي يسمح للسائحين بالخروج به.

ب) تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر والدخل وهذا يعني أن القرارات السياحية يمكن أن تتأثر كثيرا بالتغيرات القليلة في الأسعار والدخول وتقاس المرونة السعرية بالتغير النسبي في الطلب السياحي على دولة ما نتيجة التغير النسبي في سعر المنتج السياحي لهذه الدولة.

أما مرونة الطلب الداخلية للسياحة فهي تنتج عن التغيير النسبي في دخل السائح على التغيير النسبي في الطلب السياحي.

ج) موسمية النشاط: إن النشاط السياحي في غالبيته موسمي، فهناك عوامل أدت إلى الموسمية أهمية تركز العطل المدرسية وعطل المؤسسات الإقتصادية وغيرها في موسم معين، كما أن العوامل المناخية والجغرافية في كل من الدول المصدرة والمستقبلية للسائحين تدعو إلى هذه الظاهرة، أما الأشكال الأخرى من النشاط السياحي (سياحة الأعمال، المؤتمرات ... إلخ) فلا تكون لها علاقة بالموسمية.

5- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل:

من مكان إلى آخر كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها للتخزين لفترات زمنية معينة وبما يتفق وحجم العرض والأسعار، وبخاصة أن الطلب السياحي يتصف بالموسمية، مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في الصناعية السياحية، لهذه السبب تسعى المؤسسات السياحية إلى ضرورية تحقيق أرباح كافية خلال فترة (موسم الذروة) وإدخار جزء من العائد لمواجهة التراجع خلال باقي السنة، وقد بذلت محاولات عديدة للتخفيف من مشكلة الموسمية في قطاع السياحة نذكر منها:[1]

- إطالة موسم الإجازات توسيعا لفترة النشاط الموسمي السياحي من خلال تعديل التوزيع الزمني للطلب السياحي كأن توزيع مواعيد العطل بحيث تكون متعاقبة.
- برمجة عطل مدفوعة الأجر مرتين أو أكثر في السنة وهو إتجاه قوي في الدول المتقدمة ذات الدخل الفردي المرتفع ويسود فيها شتاء قاس مثل الدول الإسكندنافية وكندا وشمال الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] نبيل الروبي، **التخطيط السياحي**، المؤسسة الثقافية الجامعية، الإسكندرية،بدون سنة ، مصر ص 13-15.

المطلب الثالث: أهمية السياحة .

1- الاهمية الاقتصادية:

- أنها مصدر للدخل حيث تتوزع على جميع القطاعات المتعلقة بالنشاط السياحي من نقل و مرافق و خدمات وغيرها.
- السياحة سوق قابل للتوسيع نتيجة للزيادة المطردة في دخل الأفراد خاصة في الدول المتقدمة.

تتطلب السياحة استثمارات مالية منخفضة نسبيا إذ ما قرنت بغيرها من القطاعات الانتاجية الأخرى.

- يقوم المنتج السياحي أساسا على خدمات وثروات غير مادية لا تدر عائدا بغير الإستخدامات السياحية مثل المناخ والمعالم الأثرية وغيرها.
- تعد السياحة أداة فعالة ومؤثرة في قيام وتنمية صناعات أخرى، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.
- تزيد من نمو المناطق السياحية وتطورها وانتعاشها الاقتصادي نتيجة لما فيه من منفعة للزوار.
- ايجاد فرص عمل مختلفة مما يخفف من أزمة البطالة وبرفع مستويات المعيشة.
- رفع معدلات الأشغال لمراكز الايواء المختلفة على مدار العام[1].

2- الاهمية الاجتماعية و الثقافية و السياسية :

-أن السياحة تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي والثقافي لدى المواطنين وزيادة ارتباطهم وشعورهم بالانتماء لأوطانهم والمحافظة على تراثه.

- تزيد من اهتمام المستثمر بصيانة المرافق والعمل على تحسين الخدمات بالمناطق السياحية المختلفة والمحافظة على الحرف اليدوية وتطويرها.

-تؤدي إلى النهوض بالمستوى الاجتماعي والسلوكي لدى أفراد الدول تجاه السياح، وتأثير المضيفين عليهم من خلال اهتمام السياح بمظاهر سلوك المضيفين، مما يؤدي إلى النهوض بالأنماط الاجتماعية السائدة الايجابية لديهم.

[1] د. هباس رجاء الحربي، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية** ، طبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع الاردن-عمان- 2012، ص21.

– أن النشاط السياحي يعمل على زيادة محصلة المعارف الخاصة والعامة لدى الأفراد، إلا أن التوسع السياحي لابد ان يصحبه عملية تعميق للروح الوطنية وتنمية القيم الحضارية وهذا يبدو دائما في عمل الدولة المستقبلة للسياح على احياء تقاليدها وتراثها المعماري والصناعات والحرف اليدوية والانشطة والفنون وتنظيم النشاط السياحي فيها[1].

–أن النشاط السياحي يعزز فرص التفاهم الانساني وتعميق أواصر التبادل الثقافي و التفكير بين الشعوب.

3– الأهمية البيئية:

–أن النشاط السياحي يؤدي إلى زيادة الاهتمام والحفاظ على البيئة، لأنها مورد من موارد السياحة.

–يعمق الوعي البيئي لدى الانسان في الحفاظ على البيئة.

–يزيد الاهتمام بالبيئة و المحافظة عليها من التلوث الهوائي والمائي والبصري.

– يزيد من الحفاظ على التراث والتقاليد: لأن التمسك بالتقاليد يزيد من اقبال السياح على البلد، مما يعطيه زيادة في التمييز عن الدول الاخرى.[2]

[1] د. هباس رجاء الحربي، نفس المرجع السابق، ص28.

[2] د. هباس رجاء الحربي، نفس المرجع السابق، ص28.

المبحث الثاني: أنواع السياحة ودوافها وتطورها.

تعتبر السياحة من ضمن المتطلبات النفسية للإنسان والتي أساسها الحاجة إلى الراحة والاستجمام والترويح عن النفس.

المطلب الأول: أنواع السياحة

أ- وفقا لمعيار الحدود السياسية:

يعتمد هذا المعيار على حركة السياح فيما إذا كانت داخل حدود البلد السياسية أم تتعداها، وبموجب ذلك نميز شكلين من السياحة[1]:

السياحة الداخلية (السياحة المحلية)

وتشمل حركة السياح المواطنين من حملة جنسية البلد داخل حدود البلد السياسية، وتشير تقديرات منظمة السياحة العالمية على أن ما ينفق على السياحة الداخلية يتراوح ما بين (70-80%) من إجمالي الانفاق السياحي العالمي، ويختلف هذا المعدل من بلد لآخر ففي الولايات المتحدة الامريكية يصل إلى اكثر من 90% وفي المملكة المتحدة بحدود 70% وايطاليا 46% و سويسرا 44%

هناك احصائية تشير إلى ان حجم السياحة المحلية يعادل تسعة أضعاف حجم السياحة الخارجية، ويمكن تحديد العوامل التي ساعدت على تحقيق النمو السريع للسياحة المحلية فيما يلي: الرغبة في الاستمتاع واستثمار أوقات الفراغ في أنشطة ترفيهية.

تشجيع الحكومات للسياحة الداخلية.

تعد السياحة الداخلية أقل تأثيرا من السياحة الخارجية بالظروف السياسية والاقتصادية التي تؤثر على السياحة الدولية.

انخفاض تكاليف الرحلات السياحية الداخلية مقارنة بالرحلات السياحية الخارجية وارتفاع أسعار النقل الجوي في العالم، مؤخرا أدى إلى اكتفاء الكثير من الافراد بإشباع رغباتهم من خلال السياحة الداخلية مستخدمين وسائل نقل داخلية أقل تكلفة.

[1] أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى عالم السياحة** ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2007، ص61.

اجراءات الرحلة السياحية الداخلية أقل تعقيدا من إجراءات الرحلة الخارجية وكنتيجة لهذه العوامل لاقت السياحة الداخلية اهتماما كبيرا من الحكومات بالذات المخطط السياحي على اعتبار أنها تمثل قاعدة واسعة للسياحة الدولية ومنشط هام للدولة الاقتصادية داخل البلد وبديلا عن السياحة الدولية بالإضافة إلى أنها تشبع حاجيات كامنة في نفس المواطن وترفه عن كاهله.

السياحة الخارجية (السياحة الدولية والعالمية)

وتشمل حركة السياح من جنسيات مختلفة عبر الحدود السياسية الدولية، وفيها يجد السائح تغير في أمور متعددة كالتقاليد والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالاضافة إلى أن هذا النمط من السياحة يتطلب مجموعة من الاجراءات الأخرى.

ب- وفقا لمعيار العدد:

ويتم تقسيم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى نصفين:

السياحة الفردية:- أي قيام السائح بمفرده أو بصحبة العائلة تنفيذ رحلة على حسابه الخاص[1] والاتصال المباشر بالمشروعات السياحية المختلفة وتتميز الرحلات الفردية بكبر تكلفتها مقارنة بالرحلات الجماعية وبذلك فهي تمارس من طرف السواح الذين يمتلكون امكانيات مادية عالية.

السياحة الجماعية:

يقوم بها مجموعة من الاشخاص بالسفر مع بعضهم البعض مرتبطين برابطة معينة، مثل كونهم زملاء أصدقاء، أصحاب أعضاء في ناد او مدرسة أو رابطة طلابية أو عمالية [2]، فهي تشمل السواح الذين لا يميلون إلى تحمل مخاطر السفر، لذلك يفضلون الرحلات المنظمة من قبل وكلات السفر والشركات السياحية المختصة ويقوم السائح بدفع تكلفة الرحلات مسبقا للشركة، وفي هذا النمط من السياحة غالبا ما يحصل السائح على الخدمات السياحية بشكل غير مباشر بحيث تكون الشركة المنظمة للرحلة هي الوسيط بينه وبين المشروعات السياحية ويتميز هذا النوع من الرحلات بانخفاض أسعاره بالمقارنة بالسياحة الفردية.

[1] مصطفى عبد القادر : **دور الاعلان في التسويق السياحي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 2003، ص39.

[2] مصطفى عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص64.

ج- وفقا لمعيار الغرض من السياحة:

يمكن تقسيم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى الأقسام التالية:

-السياحة الثقافية:

تتم عبر زيارة السائح لبلد أجنبي لدراسة أو معرفة شعوبها وخصائصها التي تميزها عن غيرها وزيارة المعالم الأثرية والحضارية لذلك البلد[1]، حيث تعمل هذه السياحة على زيادة معلومات السائح واشباع حاجته من الناحية الثقافية، عبر اقامة الندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة والمسابقات الفنية مثل تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية لسنة2007.

السياحة الرياضية:

وتنقسم إلى نوعين سالبة وموجبة، والسياحة الرياضية الموجبة في السفر والاقامة للمشاركة في المباريات الرياضية ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضة المعروفة وتمثل السياحة الرياضية السالبة بالسفر والاقامة من أجل مشاهدة المباريات والاحتفالات الرياضية[2]

السياحة العلاجية: الاستشفائية أو الصحية.

حيث يقوم المرضى بالسفر إلى أماكن معينة توفر لهم العلاج من الامراض التي يعانون منها وتتميز هذه الاماكن أو المناطق بمناخها الصحي وغناها بالمياه والينابيع المعدنية الأعشاب الطبيعية والعيون الطبيعية الساخنة وحمامات الرمل (الدفن في الرمل والعلاج بمياه البحر)[3].

السياحة الدينية:

تعتبرمن أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية، ومن أشهر المواقع الدينية التي شهدت زيارات الدينية منقطعة النظير مكة المكرمة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية وكذلك دولة الفاتيكان في روما للمؤمنين بالعقيدة المسيحية.

سياحة الاعمال:

[1] مصطفى عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص53.

[2] مروان السكر ، **من الاقتصاد السياحي** ، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن-1999، ص17.

[3] أحم الجلاد، **البيئة المعربة وقضايا التنمية**، عالم الكتاب، ط1، مصر1998، ص167.

هي الزيارات التي يقوم بها أصحاب الاعمال وممثلي الشركات إلى دول خارجية بهدف متابعة أشغالهم، ويلجأ معظم رجال الأعمال إلى الاستجمام في البلد الذي يزورونه[1] .

كما يعني هذا النوع من السياحة أن ينتقل السائح إلى مكان آخر أو دولة أخرى بغرض العمل المؤقت ولفترة زمنية محددة ويكون العمل محدودا أو مواردة محدودة أيضا [2]، ويعود السبب في ازدهار هذه السياحة إلى التقدم النفعي والتكنولوجي كما يعود إلى ظروف الركود والكساد الذي يصيب بعض الدول وازدهار بعض الاعمال في دول أخرى.

سياحة المعارض:

تشمل الرحلات لحضور المعارض الدولية سواء المتعلقة بمواد البناء أو الطائرات المدنية او الحربية أو السيارات أو بالكتاب والباحثين[3]، بالمعارض الدولية تستقطب بالاضافة إلى رجال الاعمال عددا كبيرا من السياح بهدف المشاهدة والتمتع وغالبا التسوق.

سياحة المؤتمرات:

هي استضافة المؤتمرات على اختلاف أنواعها وتنظيمها من الانشطة السياحية المتطورة، وهي تتطلب إمكانيات سياحية كبيرة من حيث توفير أماكن الايواء ووسائل النقل السياحي والتسجيلات السياحية الاخرى، بالاضافة إلى توفير مستوى رفيع من حيث إعداد خبراء ومنظمي مدن المؤتمرات، وتعتبر سياحة المؤتمرات ذات مغزى إعلامي كبير وتتناسق الدول المختلفة على اضافة وتنظيم المؤتمرات لتحقيق من ورائها مكاسب سياسية واقتصادية واعلامية كبيرة[4].

السياحة الترفيهية:

في السياحة الترفيهية أو كما تسمى بسياحة الاستجمام يكون الهدف الأساسي وراء الرحلة هو تحقيق الترفيه، ولذلك يسمى هذا النمط من السياحة بالسياحة الأصلية، ويقصد بالترفيه إن تحقق في

[1] محمد خميس الزوكة ، **صناعة السياحة** ، دار المعرفة الجامعية ، ط02، مصر، 1998، ص40.

[2] ماهير عبد العزيز توفيق: **صناعة السياحة** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1997،ص22.

[3] مصطفى عبد القادر، مرجع سابق، ص57.

[4] أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص84.

الرحلة السياحية والاستجمام والراحة للسياح وبتحقيق ذلك من خلال الموقع السياحي الذي يوفر هذه الراحة من خلال مجموعة من الظروف والعوامل التي تحقق للجسم والذهن الراحة المفقودة.

وتعتبر السياحة الصيفية والشتوية من اهم حركات السياحة الترفيهية وتستحوذ على أهمية كبرى في السياحة العالمية، وبشكل عام تمتاز السياحة الترفيهية بطول فترة بقاء السائح الذي يصل في العادة ما بين 10-20 يوم

السياحة التاريخية:

تعتبر الآثار التاريخية من المواضع السياحية المهمة عند السياح لذلك يعتمد الكثير منهم زيارتها ليقف أمام ما تركته الاجيال السابقة من فن معماري ينجلي بأيديهم واجمل صورة في واجهة الزائر.

ويستقطب هذا النوع من السياحة أفواجا من السياح وخاصة من كبار السن والعلماء والمثقفين والباحثين، لذلك تعتبر من أرقى السياحة لكنها تتطلب اهتمام الدولة ومؤسساتها الرسمية للمحافظة على المناطق الأثرية .

د-وفقا لمعيار الاقامة:

ويعتمد هذا المعيار على مدة الرحلة السياحية ويمكن التمييز فيه بين نوعين من السياحة.

-السياحة الموسمية:

وسميت بالموسمية لأن الطلب السياحي يتحقق في موسم معين من السنة يسمى موسم الذروة السياحي حيث تتدفق الافواج السياحية بارقام كبيرة جدا على موقع السياحة، ويمكن ان تنقسم السياحة الموسمية إلى:

-السياحة الصيفية.

-السياحة الشتوية.

-سياحة المناسبات.

المطلب الثاني: الدوافع نحو التوجه للقطاع السياحي.

تلعب السياحة دورا مهما وفعالا في التنمية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الاجمالي، وجلب وتدفق العملة الصعبة بالإضافة إلى توفير مناصب شغل.

1-مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات المكونة للناتج في كثير من الدول البترولية، كما في بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية كبرى كقطاع رئيسي في الاقتصاد.[1]

2- دور السياحة في التوظيف:

مما لا شك فيه أن القطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية الوطنية خاصة في مساهمته في خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات وله علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب الشغل المرتبطة بها ويذهب الاقتصادي الانجليزي روب دافستون إلى اعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف:

-العمالة المباشرة: وتشمل جميع الوظائف ذات الصلة بالسائح مثل عمال الفنادق والمطاعم والمكاتب السياحية.

العمالة الغير مباشرة: وتشمل الأنشطة التي تخدم السائح مباشرة مثل الصناعات الحرفية والمزارع و الصناعات الغذائية.[2]

3-دور السياحة في ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات ومصدر هام من مصادر الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها،

[1] عوبنات محمد، **السياحة في الجزائر**، الامكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013، ص64.

[2] شعوبي محمود فوزي ، **السياحة والفندقة دراسة قياسية، 1974-2002**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص23.

فالسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال إتفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف وبأخذ عدة أشكال منها الاقامة في الفنادق و استخدام وسائل النقل[1]

السياحة والمستوى العام للأسعار:

إن تطور السياحة في منطقة معينة يؤدي إلى تزايد معدلات الانفاق السياحي فيها، مما ينتج في النهاية إلى ارتفاع متباين المستوى في أسعار السلع والخدمات المتاحة في المنطقة فالمنتجات والسلع المعروضة في أسواق المنطقة السياحية تميل أسعارها إلى الارتفاع مع تزايد اقبال السياح عليها. وخاصة أن تجار التجزئة يسعون إلى تحقيق هامش ربح كبير أثناء فترات الذروة التي تتخلل الموسم السياحي لتعويض انخفاض حصيلة المبيعات خلال باقي أشهر السنة، ويعاني من هذه الأسعار المرتفعة السكان المحليين للمنطقة السياحية، حيث يمس ارتفاع الاسعار خدمات النقل ايجار المساكن والمحلات ذات الموقع المتميز خاصة، وكذلك أسعار الأراضي الخاصة بإقامة المشاريع السياحية[2]

أثر السياحة على الانفاق:

يمكن تعريف الانفاق السياحي بانه التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السائحين، بمعنى أن كل انفاق من جانب السائح إنما هو المقابل خدمة سياحية يحصل عليها كالإنفاق على الخدمات الفندقية والتي تشمل الايواء والاطعمة وعلى مختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته بالفندق، هذا الانفاق يمثل انتقال الاموال من السائح إلى أصحاب المؤسسات الفندقية فيما يخص الاطعمة المختلفة[3].

أثر السياحة على تمويل الموازنة العامة:

يوفر قطاع السياحة مصدرا هامنا لتمويل الحكومات ويتمثل في عائدات الضرائب على الأنشطة الرئيسية للضرائب على المطاعم، أماكن الاقامة، ضرائب على المبيعات، رسوم دخول المتاحف، الحدائق والمتنزهات العامة.

دور السياحة في اعادة توزيع الدخل:

---

[1] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص18.

[2] محمد صبحي عبد الحكيم وحمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة** ، مكتبة الانجلو المصرية، 2016، ص156-157.

[3] عماد عزازي ونسيمة بن يحيى، **دور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام**، مداخلة مقدمة ضمن الماتقى الوطنيالرابع حول القطاع الخاص ودورة في تنمية السياحة ، جامعة أكلي محمد او الحاج البويرة، الجزائر، يومي 27-28 ديسمبر 2015، ص11.

غالبا ما تكون المواقع ذات الاهمية السياحية والتي تمتاز بتوافر عوامل الجذب السياحي الطبيعية فيها، بعيدا عن المدن الكبرى المزدحمة بالسكان وعادة ما تكون في الاقاليم الريفية والأماكن التائبة في الجبال على شواطئ البحار والبحيرات، أو على جوانب الأنهار في الغابات...إلخ، لابد ان اقامة المنشآت السياحية تضم الأخذ بأذواق السياح، والذين هم في الغالب من سكان المدن الكبرى المزدحمة بالسكان، والذين يفضلون الابتعاد عن أجواء المدن والازدحام والصخب الموجودة فيها إلى الاماكن أكثر هدوء وجمالا ومليئة بالطبيعة التي هي عادة ما تكون في الاقاليم الريفية والنائية البعيدة عن المدن.

تعتبر هذه الميزة للمواقع السياحية، لابد من إذن من إقامة المنشآت السياحية في الاقاليم الريفية والتائبة التي تمتاز بجاذبية سياحية طبيعية ولابد أيضا من توفير كل الخدمات التي تحتاجها السياح والذين هم بالغالب من سكان المدن ويمتازون بالتحضر وارتفاع المستوى الثقافي عندهم فالأمر إذن يستوجب توفير كل الخدمات التي يحتاجها السياح، وبنفس المستوى إن لم يكن أفضل عما هو موجود في المدن[1].

ومما لا شك فيه أن السياحة بامتدادها إلى تلك المناطق البعيدة تعيد التوازن لإليها بالاستثمارات التي تزيد من دخول المنشآت والأفراد في هذه المناطق نتيجة نشوء نشاطات فرعية تقوم على السياحة فيها، ويترتب على ذلك إعادة التوزيع الدخول بين المدن ومراكز العمران، وهكذا تعمل على جلب المشاريع التنموية إلى الاقاليم الريفية والنائية[2].

نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة:

نتيجة التسارع وتزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الميادين والانشطة، تحتم على الدول والمجتمعات استحداث المعلومات والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها وتستخدم كامل الامكانيات للنهوض بالتنمية المستدامة، ولذلك تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على الاستخدام ونقل التقنيات الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها وخدماتها السياحية، باستطاعة الاستثمارات السياحية في عديد من الدول من نقل تلك التكنولوجيا من البلد الام إلى البلد

[1] مغنى طه الحوري واسماعيل محمد الدباغ، **اقتصاديات السفر والسياحة** ، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن،2016، ص150-151.

[2] هدى حفصى ، **العلاقات العامة بين المبادئ والتطبيقات في المجال السياحي** ، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، مصر 2016، ص29.

المضيف، كما يلعب السائح أو المسافر أيضا الدور من خلال جلبه لأجهزة ومعدات جديدة للدولة المضيفة للسياح أيضا تجد نفسها مجبرة على مسايرة التطور التكنولوجي[1]

المطلب الثالث: تطور القطاع السياحي عالميا

يمكن ان نميز مرحلتين مهمتين في تاريخ السياحة هما:

1- المرحلة الاولى: 1840-1914:

عرفت هذه المرحلة زيادة انتقال البشر من مكان لآخر وهذا مراده إلى الاختراعات والتطورات التكنولوجية الحاصلة في هذه الفترة، وذلك باختراع القطار والسيارة والسفن المريحة والسريعة في نفس الوقت، كل هذا جعل من الانسان يهتم فعلا بالسياحة والتنقل[2].

وعموما تعد هذه المرحلة هي بداية الفعلية للنشاط السياحي عبر العالم، وقد ظفر "توماس سكيد" وهو بريطاني بتنظيم أول سياحة جماعية عن طريق القطار داخل انجلترا، ثم قادها إلى دول اوروبا ثم أمريكا ومن أهم واطول هذه الرحلات التي سميت" grand Tour" حيث تم فيها اختبار وسائل النقل وأماكن الاقامة وكذا الاماكن التي يتم زيارتها، فكانت لبنة لظهور النشاط السياحي.

2- المرحلة الثانية بعد 1914:

تميزت هذه الفترة باعظم اختراع عرفتها البشرية وهو الطائرة الحربية والذي تزامن مع الحرب العالمية الأولى، بعد ذلك دخلت الطائرة مجال الطيران المدني وتميزت بادخال وسائل الامان وسرعة الانتقال، حيث طغت هذه الاخيرة على الوسائل الأخرى، كما ظهرت السياحة البحرية والتي تعد أقل تكلفة.

إن التكامل في وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وزيادة تنقل الأفواج البشرية من مكان لأخر، كل هذا بعد البداية الحقيقة للسياحة بمفهومها الحديث والتي اصبحت تسمى بالصناعة السياحية، وحديثا ظهر الاسم الجديد"Courisme "وهو وليد القرن العشرين وبدأ الاهتمام بالسياحة من طرف المنظمات العالمية خاصة الامم المتحدة.

---

[1] عبد الرزاق حميدى وامال ريحاني ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة** ، جامعة ؟أكل محمد ؟أولحاج البويرة، الجزائر يومي 27-28 سبتمبر 2015، ص08.

[2] فؤاد بن عثمان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص51.

وعليه فقد أولى الباحثون اهتماما بليغا بهذا النشاط وأنشأوا أول معاهد متخصصة ووضعوا له إطارا خاصا منفصلا عن التجارة والنقل والانشطة الأخرى، وصارت السياحة علما مستقلا. وعموما تعد فترة ما بعد الخمسينيات انطلاق الشرارة الحقيقية للنشاط السياحي والذي تزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية عمد الاوروبيون إلى[1] الاشتراك في السياحة الدولية وهذا لإعادة الثقة في النفوس بعد الحربين العالميتين، حيث قامت الفترة شركات سياحية تتنظم رحلات سياحية أوروبية ودولية، وتعد اسبانيا أول الدول الاوروبية التي حظيت باستقبال السياح الوافدين إلى أوروبا مقارنة بجيرانها، وهذا يرجع لاعتدال مناخها من جهة ولانخفاض الأسعار من جهة أخرى.

كما شهدت ايطاليا زيادة في السياح الوافدين إليها بفضل تنوع منتوجها السياحي من جزر وجبال وسياحة ثقافية وعلاجية، دون أن ننسى فرنسا وسويسرا التان كانتا من أهم الدول المستقبلة للسياحة الثقافية والصحية، أما الدول النامية فلم تعرف نشاطا سياحيا بالمعنى المعروف، سوى السياحة الدينية والسبب تاريخي يرجع إلى فترات الاستعمار التي عرفتها هذه الدول.

وقد أصبحت السياحة خلال الستينيات ظاهرة عالمية وبدأت الدول الاوروبية تخطط لها خلال المخطط الاسباني لتنمية السياحة وهذا بتطوير شواطئها، كما عرفت هذه الفترة دخول الدول النامية للمنافسة الدولية لجذب السياح بعدما عرفت نوعا من الاستقرار، كمصدر والجزائر والمغرب وتونس وتايلند واندونيسيا وكوبا، حيث تعتبر هذه الدول لبنة للتنمية السياحية في العالم النامي والانفتاح على الدول الغربية وهذا في ما يخص الدول المستقبلة للسياحة.

أما على مستوى الدول المصدرة للسياحة، فقد ظهرت شركات كبرى لتنظيم البرامج السياحية وقد سميت عشرية الستينات بعصر السياحة الاجتماعية، إذ لم تقتصر هذه الظاهرة على الأغنياء فقط، بل شملت الطبقات الاجتماعية الاخرى وأصبحت في متناول الجميع، وظهور السياحة بالتقسيط وتخفيض العملات للدول المستوردة للسياحة كإسبانيا وايطاليا وفرنسا.

كما أصبح للسياحة بتطوريها آثار سلبية، عن طريق التوسع غير المنتظم والمدروس الذي أضحى يؤثر مستقبلا على الأصول الطبيعية والحضارية للدول المستقبلة للنشاط السياحي، وكذا الآثار الاجتماعية

[1] فؤاد بن عثمان، نفس المرجع السابق، ص52

على السلو البشري[1] والقيم، حيث يؤدي آثار المشاهدة إلى تقليد سلوك السائحين وعاداتهم في الأكل والمشرب والملبس، وهذا الأخير قد يؤدي إلى ظهور عادات سيئة، أما الآثار البيئية تمثلت في تلوث الماء والهواء في الدول المستقبلة للسياح بالإضافة إلى الاعتراف والانحلال الخلقي، وظهرت العديد من الأمراض القاتلة نتيجة الاختلاط، فأولى العديد من الباحثين الألمان والنمساويين خاصة عناية كبيرة بدراسة السياحة كمنتجات المجتمع الصناعي وتحليل المنافع والتكاليف التي تعود على البيئة والاقتصاد الوطني ككل، وقد أعطوا البيئة أهمية بالغة فأصبحت الاهتمام العديد الباحثين والدراسين الآن.[2]

ويمكن القول أن كل مرحلة من مراحل التطور البشري السياحي تميزت بسمات خاصة بها، فقد عرفت المرحلة الاولى تطورا ملحوظا في وسائل النقل البري والبحري كالسيارات والقطارات والسفن الكبيرة، ودخول متوسطي الدخل في النادي السياحي الذي صاحب ظهور شركات سياحية لتنظيم عملية التنقل، أما المرحلة الثانية فحدثت فيها طفرة هائلة في وسائل النقل المختلفة، وهذا ما أدى إلى زيادة النشاط السياحي ودفع عجلة التنمية به.[3]

[1] فؤاد بن عثمان، نفس المرجع السابق، ص53.

[2] فؤاد بن عثمان، نفس المرجع السابق، ص54.

[3] فؤاد بن عثمان، نفس لمرجع السابق، ص54.

المبحث الثالث: تجارب دول رائدة في القطاع السياحي.

يعتبر القطاع السياحي الشريان الاقتصادي لبعض الدول، وأهم مموليها بالعملة الصعبة، وفيما يلي دراسة لثلاث دول حول القطاع السياحي لها.

المطلب الأول: التجربة التونسية.

يساعد موقع تونس ذو الطبيعة المتنوعة بين شواطئ وجبال وصحاري على جعلها نقطة جذب رئيسية يقصدها أكثر من خمسة ملايين سائح سنويا أكثرهم الاوروبيين وباقي من السياح العرب الآسيويين والافارقة.

-التجربة التونسية

مهما كانت الفترة التى يختارها السائح لقضائها في تونس فمن المؤكد انه سيكون لزائرها الخيار بين أيام تونس النشيطة ولياليها العذبة، فخلال النهار بإمكانه زيارة متحف او قاعة عرض أو القيام برحلة، وأثناء الليل سمحوا له التنقل بين النوادي والملاهي او حضور سهرة شعبية أو فضاء بعض الشرقية او الغربية بالفضاءات الترفيهية والكازينوهات والملاهي الليلية .

يمكن كذلك للسائح التجول بشوارع المدن واحيائها التجارية العصرية المدن العتيقة لاقتناء ما يحلو له من مواد ومنتوجات، ويلقى السائح الشاب من ناحية أيضا ما يشفي غليله من حيث الفضاءات الخاصة به من المدن الالعاب على غرار"Tunisia bark" وحدائق للألعاب وأخرى للحيوانات[1]

- تونس السياحية
- هي العاصمة التي تجمع بين الماضي العريق والحاضر المتجدد ولذلك ففيها المشهد الشعبي والشرقي العتيق بما يعرضه دكاكينها من منتوجات وصناعات شعبية تقليدية و فيها إلى جانب ذلك الطابع الغربي وخاصة في احيائها التي أنشأت خلال القرن العشرين على غرار بعض المدن الداخلية الفرنسية.

أما في وسط المدينة السوق المركزية تعج بالحركة والحيوية وتبهرك معروضاتها من الخضروات والفواكه الطازجة والاسماك وأنواع الحبوب والاسماك وحتى الورود والطيور.

[1] مرزوق عابد العقيد وآخرين، **مبادئ السياحة** ، الطبعة الأولى ، ثراء للنشر والتوزيع2011، الاردن ، ص238

وهذا المشهد الشعبي التجاري الزاخر أعيد تأهيل شارع الحبيب بورقيبة وتم تجديد واجهات الاسواق الكبرى والمحلات التجارية الفسيحة لتتضاعف متعة الفسحة والتسوق تحت أشجار الساج وغير بعيد عن ذلك شيدت الاحياء السكنية العصرية والمباني الكبرى لتأوي النشاطات المتعددة التجارية والبنكية والإدارية، بحيث أصبحت مدينة تونس الكبرى تعد أكثر من مليوني ساكن.

وعلى بعد 15 كيلو متر من المدينة تمتد ضفاف قرطاج بدءا بالعالم الفينيقي والآثار الرومانية مرورا بمدينة سيدي بوسعيد المعروفة بطابعها المعماري الفريد لتنتهي بالمنطقة الساحلية السياحية الجديدة بالضاحية الشمالية[1]

- منطقة توزر:

تبدو كلمة الصحراء قاسية بحق توزر فهي منطقة تضج بالحياة والحركة والخضرة وفيها واحدة من أجمل ملاعب للغولف في تونس إن لم يكن في حوض المتوسط وفي توزر يغمرك إحساس أنك مقبل على المتنبي أو الشابي وعلى عالم من الشعر والجمال فواحاتها وبيوتها المصنوعة من الصخر الصحراوي وأجوائها الهادئة عالم يداعب المخيّلة ويستقر في الذاكرة.

وقد اصبحت توزر اليوم قبلة المشاهير وتزخر على فصول السنة مقاهيها ومطاعمها واسواقها بكبار المخرجين والفنانين العرب والاجانب والصحفيين والسياسيين ونجوم الموضة وغيرهم من رموز المجتمعات الراقية أو المخملة.

أما الرحلات السياحية هناك الواحات العديدة في المنطقة بين جبلية وصحراوية أو الرحلات التي يتم تنظيمها على متن القطار الملكي السابق الذي يعود إلى القرن التاسع عشر فمن أهم الفقرات السياحية الناجحة والمطلوبة جدا.

وتشتهر المناطق الصحراوية بصناعة المنسوجات ذات الجودة العالية والرموز خاصة وتعتبر المرقوم والكاليم من أشهر أنواع السجاد في المنطقة إلى جانب عدد من المنتجات التقليدية الاخرى في توزر أو المدن الغربية مثل قبطى أو دوز كالجلود والملابس الصحراوية والحلي والمصاغات والسعف وغيرها من المنتوجات الصحراوية المميزة.

[1] مرزوق عابد العقيد وآخرون، نفس المرجع السابق، ص239.

منطقة جربة:

الجزيرة الاسطورة تقع على مسافة 400 كلم جنوب شرق تونس العاصمة وهي جزيرة تواجه رمال الصحراء وتعد زيارتها أشبه بحلم أو خيال شاعري جعل منها عنوان[1] السياحة الراقية بفنادقها الفاخرة ومطاعمها وأنشطتها الترفيهية، إلا أن ميزتها الحقيقية تبدو في عمارتها الفاخرة الفريدة ومساجدها المتميزة

وقد اصبحت هذه الجزيرة قبلة متميزة للسياح بفضل جمال محيطها وهوائها الطلق وما توفره من راحة وطمأنينة لزائرها وكذلك بفضل بنيتها الاساسية المتطورة حيث يوجد لمنازلها التقليدية إلى جانب أحد عشر منتجا استشفائيا أنشئت خلال السنوات الماضية إلى جانب العروض الفنية والسهرات الكبرى في جربة يوجد العديد من الصناعات التقليدية مثل الخزف والمنسوجات، ما يميزها أكثر هو المشغولات الفضية الجميلة والنادرة بزينتها ورموزها الفلكلورية[2]

منطقة المنستبر:

تعرف المنستبر بقلعتها الكبيرة وسورها الشامخ الذي يعود إلى الفتح العربي الافريقي شهرتها السياحية فتعود إلى الفنادق الممتازة التي تزخر بها، وهي على عكس من سوسة الصاخبة تتميز المنستبر بهوائها وبساطتها، وبمساحتها الخضراء وحدائقها التي صنعت شهرتها بين المدن التونسية الأخرى.

إذا ما اتجهت إلى الجنوب الشرقي تطالعك المهدية العاصمة الاولى للخلافة الفاطمية التي اشتهرت على كامل العالم العربي والاسلامي من إفريقيا إلى بغداد والشام مرورا بمصر وبأجزاء هامة من جنوب أوروبا، والمهدبة فريدة العمارة وهي محصلة مركزية في حركة التواصل بين الشرق والغرب وهو ما تؤكد الشواهد التاريخية بالمنطقة مثل الميناء الفينيقي والمواقع الرومانية المختلفة.[3]

[1] مرزوق عابد العقيد وآخرون، نفس المرجع السابق، ص240.

[2] مرزوق عابد العقيد وآخرون، نفس المرجع السابق، ص241.

[3] مرزاق عابد العقيد وآخرون، ص241

منطقة القيروان:

لمدينة القيروان أهمية خاصة في التاريخ العربي والاسلامي ولها الفضل في انتشار الدين الاسلامي واللغة العربية وثقافتهما في المنطقة و كل انحاء أوروبا القديمة.

وزيارة القيروان لامفر منه من أن تشمل زيارة جامعها الشهير وسورها القديم وأسواقها الزاخرة بأجود المعروضات خاصة السجاد وكذلك زيارة فساقيتها الاغلبية العجيبة.

وتقع القيروان على مفترق اهم الطرق بين الشمال والجنوب وتمتاز بالحفاظ على طابعها الاصلي القديم والقيروان كلمة فارسية تعني استراحة القوافل ومن معالمها بعد جامعتها مقام أبي زمعة البلوى حلاق الرسول صلى الله عليه وسلم وتروي الروايات انه يرقد في قبره محتضنا شعرات من لحية وراس الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

وإذا نسيت فلا تنس العلوسة وهي من أرقى أنواع السجاد القيرواني المتميز بدرجة عالية من الاتقان والجودة مما يجعله من المكونات الأساسية لجهاز العروس ولا يكاد يخلو منه بين تونسي

منطقة سوسة:

تعرف سوسة باسم الجوهرة، وهي المدينة السياحية الاشهر بفضل عشرات الفنادق والمطاعم والمحلات الترفيهية التي يتواصل نشاطها ليلا نهارا، فهي المدينة التي لا تنام وهي قبلة العائلات والمجموعات من تونس ومن الخارج.

وتشتهر سوسة بقلعتها المطلة على البحر وبصفتها الذي يشهد عددا من المهرجانات المنظمة والتلقائية حيث تعيش أجواء أفراح متواصلة، ومن اهمها مهرجان أوسو الشهير الذي يقام حسب ما تشير الدراسات والبحوث التاريخية منذ لا يقل عن2000 سنة.

منطقة الحمامات:

تقع منطقة نابل الحمامات الشهيرة على بعد 60 كلم شرق العاصمة، وتقترن المنطقة منذ أقدم العصور بزهرتي الفل و الياسمين علامة الصيف في تونس، تمتاز نابل بفنادقها ومطاعمها وسهراتها الرائعة التي جعلت منها المزار السياحي الابرز، حتى إنها تعرف أحيانا باسم ريفير شمال افريقيا فهي مقصد كبار النجوم والمشاهير في الفن والسينما والاعلام والسياسة الذين يتنافسون على الاقامة بها لفترات طويلة.

وتزخر المنطقة بالشواطئ الساحرة والفنادق والمطاعم الفخمة والمتاحف وبعدد من المغريات السياحية الاخرى مثل الرياضة الغولف والكازينو ومنتجات المياه المعدنية الحارة والاستشفاء بمياه البحر إلى جانب عدد من المواقع التاريخية والحضارية الهامة.

وتتميز المنطقة أيضا بالمناطق الاثرية والثقافية والخصائص المعمارية الفريدة والعادات العريقة التي تستهوي الزائر والمقيم مثل مدينة فليبية أو مبانيها القديمة حيث يجد هواة صيد السمك خاصة سمك التونة في موسم الصيف ومعهم هواة الصيد بالصقور والبزدرة موسما رائجا هناك في يونيو حزيران يجري سنويا بحضور عشرات المولعين بهذه الرياضة النيلة[1]

ياسمين الحمامات:

أما واسطة العقد في منطقة الحمامات فهي المحطة السياحية التي توصف بأنها درة المتوسط وأميرة المنتجات وهي ياسمين الحمامات التي تقع على مسافة خمسة كيلومترات فقط من الحمامات، وتتميز بمنشآت ومرافق سياحية راقية ومتطورة وفنادق فخمة ومارينا ومجمعات سكنية مستوحاة من العمارة الاندلسية كل ذلك في محيط زاخر بأنشطة الترويح عن النفس والترفيه مثل الأكواريوم العملاق والمطاعم والملاهي والكازينوهات والصناعات التقليدية التراثية والحرف الفنية الشعبية .

منطقة طبرقة:

تقع مدينة طبرقة بالشمال الغربي للبلاد التونسية وعلى مسافة 170 كلم من تونس العاصمة على الواجهة الغربية للبحر الابيض المتوسط.

ويحدها من الناحية الخلفية جبال متنوعة بغاباتها الكثيفة الاشجار وبنابلتها المتنوعة، وللمدينة طابع معماري مميز ببيوتها ذات السقوف القرمدية الحمراء، ويجد هواة الغوص في اعماق البحر خير ميدان لممارسة هواياتهم.

ومن مرافق المدينة السياحية الاخرى منطقة شمتو ومتحفها الأثري والمهرجان الدولي للجاز الذي يقام كل صيف[2]

[1] مرزوق عابد العقيد وآخرون، ص243.

[2] مرزوق عابد العقيد وآخرون، ص244.

المطلب الثاني: التجربة التركية .

تمتلك تركيا مجموعة من المؤهلات السياحية، مما يؤهلها لانشاء وتطوير مناخات سياحية كبيرة ومزدهرة.

منطقة تركيا:

تقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط بمحاذاة كل من ايران، سوريا، والعراق واليونان وبلغاريا وبحدود بحرية مع البحر الابيض المتوسط وبحر ايجيه، والمميز في تركيا أنها تصل بين القارة الآسيوية والقارة الاوروبية، ذلك أكسبها مناخا وجغرافيا متنوعة بكل منطقة فيها، كما أن للحركات الارضية التي حصلت منذ آلاف السنين في المنطقة دورا هاما في تشكيل المناظر الطبيعية فيها.

تعد تركيا من أكثر البلدان التي تحتوي على طبيعة خلابة ومن هذه المناطق:

شلال هودوشان: هو شلال مرتفع يقع في مدينة يالوفيا، ويتميز بمظهره الرائع حيث يحيط بأعلى الشلال الكثير من الاشجار الكثيفة، ويزوره السياح والسكان المحليون باستمرار بسبب سهولة الوصول إليه.

أنطاليا: وهي مدينة كبيرة تقع بين جبال طوروس والبحر الابيض المتوسط، لذلك اكتسبت طابعين ممزوجين مع بعضهما، وهما الطبيعة الجبلية والساحلية، وأنشئ في المدينة العديد من المطاعم والمقاهي والمنتجات الشاطئية، يزيد بذلك جمالها وتجذب عددا اكبر من الزوار إليها.

جبل بولو كوب أوغلو: وهو من الجبال الخضراء الجميلة والمبهرة للأنظار، لذلك أطلق على الجبل المسمى جنة الله على الارض.

المقومات التاريخية والحضارية:

تعتبر مدينة إسطنبول التي كانت عاصمة لثلاث امبراطوريات كبرى حكمت العالم احدى مناطق جذب الرئيسية التي تستقطب السياح، لما تملكه من زخم تاريخي وثقافي، كما تمتلك المدينة آثار تاريخية مهمة يرجع تاريخها إلى فترات مختلفة لتقف أسوارها القديمة وما تحويه من قصور ومساجد وكنائس ومعابد يهودية ونوافير شاهدا على الفن الثقافي والحضاري الذي عاشته المدينة في مختلف العصور.

ومن بين المعالم التاريخية والحضارية الموجودة في تركيا نجد:

-متحف آيا صوفيا: بعد متحف آيا صوفيا باللغة التركية"hagia sophia" واحدة من المعابد المعمارية التاريخية، حيث عرف بنائه من قبل الامبراطورية الرومانية الشرقية في اسطنبول، وتم تشييده ثلاث مرات في نفس الموقع، فكان يشار إليها باسم آيا صوفيا أي الحكمة المقدسة[1].

-قصر يلدز ساراي: يعرف يلدز سراي" yildiz palace"جامع القصر العثماني الرابع في اسطنبول بعد الفتح، ويعد قصر يلدز سراي واحد من المساكن الاخيرة الذي تم بناؤه من قبل عبد الحميد الثاني في نهاية القرن التاسع عشر.

تل العرائس: تقع تل العرائس" çamlica hill "في منطقة أسكادور، ومن بين لعديد من المناطق كانت تعد جزر الامير سلطان احمد، ويمكن من خلالها مشاهدة أجمل منظر غروب للشمس لهذا السبب أصبحت منطقة سياحية غنية حيث يستطيع أن يرى السائح المدينة من هذا التل كاملة.

أنواع السياحة في تركيا:

تعتبر تركيا نقطة تلاحم آسيا وأوروبا، فالجزء الأكبر منها يقع في آسيا ويسمى الأناضول والجزء المتبقي في أوروبا المتمثل في إسطنبول وتطل تركيا على كل من البحر الاسود في الشمال والبحر الأبيض المتوسط في الجنوب، بحر ايجيه في الغرب، من خلال تنوعها واحتوائها على عدة أشكال سياحية، فضلا عن السياحة الكلاسيكية(البحر الطبيعة)، ومن بينها ما يلي:

1- السياحة الصحية العلاجية.

2- سياحة شهر العسل.

3- سياحة الإجازة الصحية.

4- السياحة الشتوية.

5- السياحة الثقافية.

6- السياحة الرياضية.

7- سياحة الأعمال والمؤتمرات.

8- سياحة البحوث.

[1] هبة طوال، عبد الغني، **ريادة الأعمال والتنمية الاقليمية المحلية المستدامة**، بدون دار نشر ، وبدون طبعة، جلفة، الجزائر، 2020، ص4-5.

9- السياحة النباتية.

10- سياحة المغارات.

11- سياحة السهول.

12- سياحة تسلق الجبال.

13- سياحة التجديف.

14- سياحة مشاهدة الطيور.

15- سياحة الرياضة الهوائية.[1]

الوضعية السياحية في تركيا:

نظرا لكونها الوجهة السياحية السادسة الاكثر شعبية في العالم وجذب أكثر من 46 مليون سائح في عام 2018، تواصل تقديم فرص استثمارية هائلة في كل من القطاعات الفرعية المنشأة لصناعة السياحة.

كان نمو الصناعة السياحية التركية أعلى من المتوسط العالمي في السنوات الأخيرة، وكانت المساهمة الايجابية المباشرة لهذه الصناعة في عجز الحساب الجاري في عام 2018 نسبة 52%

فيما يتعلق بالسياحة الدينية، تعد تركيا من بين الدول القليلة في العالم التي تضم موطنا لموقع من عدد من الديانات الرئيسية، ومن بين 316 موقع مقدس، 167 منها تنتمي إلى الاسلام و129 للمسيحية، 20 لليهودية.

عدد السلاسل الفنادق التشغيلية في تركيا هو 44.59 منها مملوكة محليا، 15 منها مملوكة للاجانب، يبلغ الاجمالي عدد الفنادق في هذه السلاسل 59 في تركيا 628 بينهما يبلغ إجمالي عدد الغرف149.601.

تركيا لديها 7200 كم من الخط الساحلي وتحتل المرتبة الثالثة بين جميع البلدان بشواطئها ذات العلم الأزرق البالغ عددها 463 شاطئا.

[1] هبة طوال وعبد الغني طيف، نفس المرجع السابق، ض6-8.

من حيث امكانية السياحة الحرارية الجوفية، تعد تركيا من بين أفضل سبع دول في العالم وتحتل المرتبة الأولى في أوروبا من خلال 1500 ينابيع حرارية، وصلت سعة الأسرة في مختلف منتجعات السياحة الحرارية10000 مركب.

تقديم الحكومة التركية حوافز مثل انخفاض أسعار المرافق وانخفاض معدلات الضرائب، مع اتباع سياسات تهدف إلى القضاء على اي حواجز بيروقراطية قد تعيق النمو في قطاع السياحة[1].

المطلب الثالث: التجربة المصرية.

تزخر مصر مجموعة من المقومات السياحية، احتلت وتنوعت بين مقومات طبيعية من موقع جغرافي ومناخ وتضاريس ومقومات مادية متنوعة، حيث شكلت هذه المقومات القاعدة الأساسية للسياحة المصرية.

أولا:

المقومات الطبيعية:

تتمتع مصر بموقع جغرافي هام، فهي تقع في منطقة النقاء ثلاث قارات وهي قارة افريقيا وأوروبا وآسيا، وبذلك تحتل سياسة قوية بين باقي الدول الأخرى في المنطقة، وتعتبر المقومات الجغرافية في مصر من أهم المقومات السياحية التي أعطت لها وزنا سياحيا، فتكثر فيها الجبال في المناطق الشرقية منها على الساحل البحر الأحمر، وبعض التلال المرتفعة في منطقة جنوب شرق القاهرة، وتطل على جهة الشمال على البحر الابيض المتوسط، ومن جهة الشرق على البحر الاحمر، ويمر في وسطها نهر النيل الذي يعتبر شريان الحياة لمصر[2]. حيث تتفرع عند مدينة القاهرة إلى فرعين الرماط والرشيد[3].

[1] هبة طوال وعبد الغني طيف، نفس المرجع السابق، ض 8-9.

[2] ماهر عبد الخالق السبي، **مبادئ السياحة** ، طبعة أولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر 2001، ص ص186-187.

[3] رعد الغاني، **الوجيز في الجغرافية السياحية وسياحة المجمعات**، طبعة أولى، دار الحامد، عمان، الاردن2005،ص89.

ثانيا: المقومات التاريخية.

تعد مصر إحدى أقدم الحضارات في العالم وتعود في تاريخها إلى ما يزيد على 7.000 عام لذا تتميز بتراثها العريق وآثارها التاريخية التي تنتشر في العديد من المدن المصرية، إذا أنها تضم حوالي ثلث آثار العالم، مما يجعلها من أكثر الدول إثارة للاهتمام، أهم المقومات نجد:

منطقة أسوان: تقع على الضفة الشرقية للنيل، حيث يوجد بها العديد من المناطق الاثرية التاريخية.

منطقة الاسكندرية والساحل الشمالي: تعد من اكبر موانئ مصر و العاصمة الثانية للبلاد، سميت بهذا الاسم نسبة إلى الاسكندر الذي أمر بإنشائها عام 332 قبل الميلاد[1].

معالم القاهرة المسيحية:

– الكنيسة المعلقة: تضم كنيسة العذراء الشهيرة بالمعلقة أقدم كنائس حصن باليون وأعظمها.

-كنيسة أبو سرجة: يرجع تاريخ انشاء هذه الكنيسة إلى القرن الرابع الميلادي.

كنيسة القديس مرفو ربوس: يقع هذا الدير في حي مصر القديمة بشارع جامع عمر وخارج حصن نابليون، وكنيسة االست بربارة، وكنيسة مرجرس السيدة العذراء[2]

حضارة ومعالم القاهرة الاسلامية:

-جامع عمرو بن العاص بالقسطاس: أسسها عمرو لنفسه منزلا بالقسطاس عاصمة مصر الاسلامية الاولى.

-مسجد أحمد بن طولون: يعد مسجد بن طولون من اكبر الجوامع الاثرية ومن أفضل المساجد الموجودة بالقاهرة، متحف أندرسون، قلعة ومسجد محمد علي، مسجد محمد علي بقلعة صلاح الدين، مسجد الناصر محمد بن قلاوون، مسجد مدرسة السلطان حسن، كرسي المصحف، الساقية...إلخ.

أهم المتاحف:

-المتحف الاسلامي يعتبر الفن الاسلامي الذي يقع في ميدان باب الخلق بالقاهرة

-متحف قصر الجوهرة، متحف قصر المنيل...إلخ.

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سابق، ص186.

[2] أنعام عبد المنعم ناجي، **هدى عبد المنعم ناجي، المعالم الأثرية والسياحة**، طبعة01، مصر، دار نهضة الشرق، مصر2002، صص39-115.

آثار الخبرة القاهرة الفرعونية:

الجيزة معهد الحضارة، أرض الاسلام، اسم خالد على مر العصور والاجيال، تتميز بوفرة آثار فرعونية واهم آثارها منطقة آثار الاهرامات.[1]

أهم انواع السياحة في مصر:

- السياحة الدينية
- السياحة الترفيهية.
- السياحة الثقافية.
- السياحة الرياضية .
- السياحة العلاجية.
- سياحة المؤتمرات.
- سياحة المهرجانات والفعاليات الفنية والثقافية.
- سياحة السفاري.
- سياحة البحوث.[2]

[1] أنعام عبد المنعم، هدى عبد المنعم، نفس المرجع السابق، صص39-115.

[2] موقع الالكتروني .https :www.sa2eh.com تم مشاهدتهافي 2022/05/25س 20د40.

الخلاصة:

بعد التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالسياحة، يتضح بانها اصبحت صناعة قائمة ومتكاملة، تتضمن التخطيط والاستثمار في المرافق التي لها علاقة بالنشاط السياحي، واتساع في مجالها، وتنوع أنماطها تبعا لتعدد ميولات ورغبات السائحين، وأيضا بحسب المستويات الاقتصادية والتكنولوجية التي وصلت إليها الدول والمناطق السياحية.

ومن خلال تناول نماذج عن بعض الدول تونس، تركيا، مصر ،أستنتج أن نجاح السياحة في اي بلد ولو لم يحتوي على مقومات طبيعية سياحية متعددة يمكن في مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع هذا الاهتمام الذي يجب أن يتجسد في الواقع عن طريق وضع مصالح متخصصة تعنى بتطويرها ووضع قوانين تساهم في تنظيم وتطوير القطاع بالإضافة إلى تهيئة الظروف المناسبة للاستثمار الداخلي والأجنبي مع السعي وراء تحسين صورة البلد بشتى الطرق.

الفصل الثالث

التشخيص لواقع القطاع السياحي في الجزائر.

تمهيد:

يستدعي القيام بالترقية السياحية في أي بلد توفر مجموعة من المقومات والتي تتمثل عموما في المعطيات الجغرافية والتاريخية والاثرية، وتلك المعطيات المتصلة بالإنتاج البشري المعاصر من النقل و المواصلات والإيواء والبنية التحتية والتسهيلات المختلفة ، والجزائر تعد من البلدان التي تتميز بطبيعة خاصة جعلتها محل اهتمام الباحثين والرحالة العرب والغرب، ولكن توفر البلد عن هذه المقومات السياحية لا تعني أنه بلد سياحي إذ لم يتوافد إليه السياح على المستوى المحلي والدولي، وباعتبار الجزائر تتجه في الوقت الراهن بكل عزم وثبات نحو تنمية سياحتها نحو تنمية سياحتها من خلال استراتيجية الترقية وتنمية القطاع السياحي من خلال عديد من مخططات التوجيه للتهيئة السياحية، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي يحتوي على المباحث التالية:

المبحث الأول: المقومات السياحية.

المبحث الثاني: القطاع السياحي كاستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر.

تمهيد:

تتوفر الجزائر كغيرها من الدول الأخرى على مقومات سياحية طبيعية على درجة الاهمية في الموقع الجغرافي، الثروات الحموية الهائلة، المناخ المتعدد، وغيرها من الامكانيات السياحية الطبيعية التي سنتناولها في النقاط التالية:

المطلب الاول: المقومات السياحية الطبيعية.

الفرع الاول: الموقع الجغرافي:

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية للبحر الابيض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب وأفريقيا والبحر الابيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية وسمات مورفولوجيتها الخاصة ووضع طبيعتها الاصلية ومواردها المتعددة ونظرا لهذا الموقع، جعلت الطبيعة من الجزائر ملتقى للتيارات الحضارية القوية والمتنوعة والتي شكلت تاريخ مجموعة من أشهر المجموعات في العالم.

وأن الجزائر زاخرة بثرواتها ومناظرها المتنوعة، فنجد فيها الجبال الشاهقة والهضاب العليا الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل الممتدة على ضفاف البحر الابيض المتوسط وهي سواحل ساحرة الحسن والجمال[1]، كما بلغ عدد سكانها سنة 2022 حوالي44.6 مليون نسمة .

الفرع الثاني: المناخ.

تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ.

مناخ متوسطي ممتد من الشرق إلى الغرب، بدرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من أكتوبر إلى أفريل وتقارب18 درجة، أما في جويلية و أوت تصل إلى اكثر من 30درجة حيث يكون الجو حارا ورطبا.

مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب: يتميز بموسم طويل بارد ورطب من اكتوبر إلى ماي، تصل الحرارة فيه أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق، أما أشهر السنة فيتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30 درجة.

[1] خالد عواش، **مقومات والمؤشرات السياحية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات إفريقيا، جامعة الجزائر، الجزائر،العدد1، بدون سنة ، ص215-216.

مناخ صحراوي في الجنوب والواحات: يتميز بموسم طويل جاف من ماي إلى سبتمبر حيث تصل الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة، أما في باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ.

المناخ الجزائري: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، وهو يتميز بارتفاعها وتكونه الصخري، توجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد القالة، سيدي فرج، تنس، بني صاف...إلخ[1].

الفرع الثالث: المناطق الجبلية

أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الاطلس التلي والاطلس الصحراوي، والتي تعطي فرص الاكتشاف والصيد، ونجد أهم المرتفعات السياحية محطة الشريعة التي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج بالاضافة إلى محطة تيكجدة، كما فيها بالاضافة إلى المرتفعات والكهوف والمغارات ثروات أخرى لها أهمية سياحية مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة.

الفرع الرابع:المناطق الصحراوية

حيث تبلغ مساحة الصحراء الجزائر حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على 5 مناطق كبرى هي أدرار إليزي و وادي ميزاب و تمنراست وتندوف.

الفرع الخامس: المحطات المعدنية

يوجد بالجزائر العديد من الينابيع المعدنية التي تمتاز بخصائص علاجية مؤكدة، فقد تبين من خلال دراسة قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبيتها شمال البلاد ومن أهمها:

حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بقالمة، حمام زلفانة بغرداية.[2]

[1] السعيد بن لحضر شنبي صورية، **مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها**، تونس والمغرب التنمية والاقتصاد الطبيعي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد03، مارس 2018، صص25-26.

[2] جغرافيا الجزائر، على لموقع WWW.AR.WIKIPDIA.OG/WIKI ، تاريخ اطلاع:2022/04/16، الساعة 17ساو32د

الفرع الخامس :التضاريس

تمتلك الجزائر عدة أنواع من التضاريس المتباينة، حيث نجد في الشمال سهول التل الجزائري سهل متيجة، وهران وعنابة، ثم نجد حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية، حيث نجد جبال شيبليا بالأوراس في الناحية الشرقية، إذ يبلغ ارتفاعها حوالي 2328 متر، ونجد كذلك قمة لالا خديجة بجبال جرجرة حيث يبلغ ارتفاعها حوالي2308 متر، إذ يمكن انتقال هذه التضاريس في تطوير السياحة الجبلية، حيث تملك خاصية الجذب السياحي من روعة الطبيعة وكثافة غاباتها وسقوط الثلوج الذي يميز هذه التضاريس، خاصة في منطقة الشريعة بولاية البليدة تيكجدة بولاية البويرة ونجد كذلك منطقة ثاغيلان بولاية تيزي وزو، وتحتوي هذه الجبال على ثروة حيوانية وطيور متنوعة.

ونجد الجنوب الأطلس يحتوي على عدة واحات تتميز بغابات النخيل وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ونجد كذلك منطقة الاهقار بولاية تمنراست والتي تحظى بأهمية كبيرة في التراث الطبيعي الجزائري، حيث تتميز بجبالها الشاهقة إذ يوجد بها قمة تاهات بارتفاع قدره حوالي2918 متر.

بالاضافة إلى وجود بهذه المنطقة بقايا حيوانية ونباتية شاهدة على وجود الحياة في هذه المنطقة منذ العصور القديمة تعود إلى حوالي أكثر من 10 آلاف سنة، وتتمتع السياحة الجزائرية بمجموعة من الحظائر الوطنية حيث نجد الحظيرة الوطنية للقالة التي تتربع على مساحة 78 ألف هكتار، وتقع في أقصى الساحل الشمال الشرقي للبلاد، وتضم ثلاث محميات تحتوي على 50 نوعا من الطيور، إضافة إلى أخرى من الحيوانية النادرة.

حظيرة جرجرة ومساحتها 518 هكتار، وتقع في قلب أطلس التل، وتبعد حوالي 50 كلم عن العاصمة، وتستقر بها الثلوج لمة ثلاث اشهر ديسمبر جانفي، فيفيري.

حظيرة الطاسيلي ومساحتها 100 الف هكتار، وتقع في اقصى الجنوب للوطن، ويميزها الطابع الاثري وتحوي الكثير من النقوش والرسومات الصخرية، وهي مصنفة كتراث عالمي.

حظيرة بلزمت في باتنة مساحتها 600 هكتار، وحظيرة تازا في جبجل مساحتها 300 هكتار بالإضافة إلى حظيرة قورارة في بجاية مساحتها 100 هكتار[1].

تزخر الجزائر بمعالم تاريخية وثقافية ثرية نتيجة لتعاقب حضرات متنوعة.

[1] الديوان الوطني للسياحة ، **الحمامات المعدنية منتوج خاص**، مجلة الجزائر سياحية، العدد33، دون سنة نشر، ص14.

المطلب الثاني: المقومات التاريخية السياحية

الحضارة النوميدية التي امتدت إلى كامل القوة الافريقية تليها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة 5 قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز الحركة العمرانية قوية توجد آثارها حتى في المناطق الداخلية كمدينة تيمقاد بالإضافة إلى آثار موجودة بتيبازة وشرشال وغيرها، ثم جاءت الحضارة الوندالية والبيزنطية وأخيرا الحضارة الاسلامية من خلال خلافات عديدة كالخلافة الفاطمية، الحمادية وخلافة المرابطين الذين نقلوا الحضارة الاندلسية والفن المعماري الاسلامي إلى بلادنا و كذلك الخلافة العثمانية.

وتتميز مدينة الجزائر العميقة بتصميمها الاسلامي والأوروبي الحديث، يعرف القديم منها باسم القصبة التي توجد في أعلى العاصمة على ارتفاع 118 متر، وتعد من أكبر أحيائها القديمة بشوارعها الضيقة، ومساحتها الضيقة، ومساجدها العتيقة التي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر ميلادي على أنقاض جزيرة صغيرة كانت موقفا لمرفأ تجاري قرطاجي خلال القرن الرابع قبل الميلاد وبالتالي هي تمثل إحدى النصب والمعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وشكلا مميزا للمدينة الاسلامية موقعا سياحيا هاما لما تحويه من آثار عريقة.

كما يوجد بالعاصمة قصور ومنازل فاخرة ذات الطراز العربي الاسلامي مثل دار عزيزة، دار خداوج العمياء، التي وصفها بعض المهتمين بالتراث الثقافي بمرقد كنوز الفن الشعبي الجزائري، وثمة مساجد العاصمة منها مسجد كتشاوة بني في العهد العثماني سنة 1792 الذي يعتبر من أشهر المساجد لتاريخية بالجزائر والجامع الكبير الذي يعتبر من أكبر مساجد العاصمة، وتم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر[1]

تيمقاد: تقع على بعد 37 كلم من مدينة باتنة، تم انشائها من طرف الامبراطور ترجان عام 100 م على طريق روماني يصل بين مدينتي لاماز وتبسة.

جميلة: تقع بسطيف وهي أقدم المدن الرومانية بالجزائر، تتشابه في تصميمها مع تصميم تيمقاد.

[1] عبد القادر دحمان، **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة** ، دراسة حالة الجزائر ، جامعة الجزائر03 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، مذكرة ماستر، صص101-103.

قلعة بني حماد: تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار اسلامية للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة.

الطاسيلي: يعتبر من اهم واروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من حفريات التي اكتشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات والإنسان التي عاشت بالمنطقة.

قصر ميزاب: بغرداية يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في المنطقة.

تيبازة: وهي من المدن الرومانية العريقة.

المتحف الوطني سيرتا: بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، أنشأ لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بالمدينة خاصة، وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل.

متحف باردو الوطني: يوجد بالجزائر العاصمة، تعرض به حفريات من أصل الشعوب، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية افريقية.

المتحف الوطني زبانة: يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات من عصور ما قبل التاريخ عن علوم الطبيعة وعن أصل الشعوب.

المتحف الوطني للمجاهد: يوجد بالجزائر العاصمة، تتمثل معروضاته في آثار عن الثورة الجزائرية.

المتحف الوطني للفنون الجميلة :يوجد بالحامة الجزائر العاصمة، تعرض به ألوانا من الفن العصري كالرسم التصوير، النحت والنفس[1].

المتحف الوطني للفنون الشعبية: يوجد بالقصبة الجزائر العاصمة، يضم هذا المتحف معروضات عن الوان الصناعة التقليدية والفنون الشعبية.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة**، مجلة اتحاد للجامعات العربية للسياحة والضيفة، جامعة مسيلة ، الجزائر ، العدد03، سنة 2019، ص127.

متحف تيمقاد: يوجد بمدينة باتنة، يضم قطعا من الفسيفساء وأثار قديمة منها نقود واسلحة قديمة وتماثيل.

متحف الهيبون: يوجد بمدينة عنابة، يحتوي على آثار تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف جزءا هاما من الثقافة المادية للتراث الشعبي الجزائري، حيث تأتي أهميتها من علاقاتها بكل ما له بأوجه حب الجزائريين على مر العصور لتكون همزة وصل حضارية تنقل من خلالها المعالم الثقافية للجزائر، بالاضافة إلى دورها في إلهام تنمية السياحة في البلاد، فالصناعة التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى في الجزائر لاعتمادها على المواد، الابداعات والابتكارات المحلية والتراث كصناعة الفخار، وصناعة الحلي، ارتفاع القفزة و النوعية في سنة 2011 نتج عنها ما يقارب 32717 نشاطا جديدا في نفس السنة.

تعتبر التظاهرات الثقافية من الموروثات الحضارية التي يتمسك بها الجزائريون وحافظوا عليها طيلة حقب زمنية متعاقبة، ويواظبون على اقامتها فلا يكاد يمر أسبوع أو أشهر إلا وتحتفل مدينة من مدن الجزائر بعيدها، وقصد الوصول الى انجاز إحصاء شامل ودقيق لمختلف الاعياد والتظاهرات الثقافية عبر 48 ولاية، وقد شرعت مصالح وزارة السياح منذ فترة في إعداد أجندة وطنية لتلك الاعياد المحلية، هذه العملية ستمكن من ادراج تلك التظاهرات وادماجها ضمن استراتيجية تنمية القطاع السياحي لاعتبارها رائد السياحة الثقافية التي تلقى رواجا وتدفقا سياحيا اهتمام على المستوى الدولي[1]

المطلب الثالث: مقومات السياحة المالية.

تعتبر الامكانيات المادية الركيزة الأساسية لقطاع السياحة في أي بلد، وتتمثل في مدى توفر البنى التحتية الأساسية والبنى الفوقية.

البنى التحتية: ومن أهمها نجد وسائل النقل، طاقات الايواء والاطعام، والطرق وغيره.

الطرق البرية: يقدر طولها بنحو 104.72 ألف كلم منها 67000 كلم طرق وطنية 38100 كلم ولائية وبلدية صالحة للسير والحركة إضافة إلى الطريق السيار شرق غرب.

شبكات النقل: تعتبر هذه الشبكة عاملا مهما لتطوير السياحة وتتوزع كما يلي:

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة**، مجلة اتحاد للجامعات العربية للسياحة والضيفة، جامعة مسيلة ، الجزائر ، العدد03، سنة 2019، ص128.

السكك الحديدية: بلغ طولها 4500 كلم وحيد منها 215 كلم مكهرب ومزودة بحوالي 200 محطة تغطي الشمال بنسبة 17 من حركة النقل البري، ومزودة ب 10300 عربة أي ما يعادل 157 قطار يربط 17 مدينة.

النقل الجوي: عرف النقل الجوي في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا حيث تقدر قدرة استيعاب الخطوط الداخلية 3.6 مليون مسار ونحو 30000 طن من البضائع.

النقل البحري: تتوفر الجزائر على 13 ميناء متعدد الاختصاصات بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الموانئ الصغيرة للصيد البحري والاستجمام.

الإتصالات: تمتلك الجزائر عدة محطات أرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية تدعمت بخدمات المعلومات والربط التكنولوجي بشبكة الأنترنت الدولية، وتغطي الشبكة الهاتفية أغلب التراب الوطني، ويعرف القطاع توسعا وتحديثا للشبكة من خلال تعميم الهاتف الرقمي والنقال.

قدرات الاستقبال: تمتلك الجزائر طاقات ايواء مختلفة ومتنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص إضافة إلى المركبات الساحلية والمخيمات الموزعة في المناطق الساحلية بصفة خاصة إلا انها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية وتنمية السياحة الصحراوية في الجنوب.[1]

مقومات الفندقة: طاقات الايواء أو القدرة الاستيعابية للفنادق قبل أن تكون مورد من موارد الربح والحصول على العملات الأجنبية، وتعتبر أحد المقومات والامكانيات التي تساعد على جذب السياح وايوائهم وتقديم العديد من الخدمات لراحتهم، وتعتبر أحد المؤشرات التي تمكننا من قياس مدى تقدم القطاع السياحي للبلد، فقد عرفت طاقات الايواء تطورا ملحوظا وهذا ما نبينه في الجدول التالي:

[1] لطفي مخزومي، فيروز زروقي وآخرون، **السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، عدد1، 2020/12/21، صص59-60.

الجدول (1-3): توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب الفئة.

الفئة /الصنف	2016		2017		2018	
	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة
فندق 5 نجوم	13	6734	13	6734	13	6734
فندق4 نجوم	12	2810	23	4508	24	4746
فندق3 نجوم	51	7045	59	5678	60	5886
فندق2 نجوم	46	4425	48	4565	50	5185
فندق نجمة واحدة	158	11295	159	11335	162	11684
فندق بدون نجوم	160	8533	160	8533	161	8590
اقمة السياحة 2 نجوم	02	384	02	384	02	384
اقامة السياحة نجمة واحدة	01	313	01	313	01	313
نزل 2 نجوم	02	93	02	93	02	93
نزل نجمة واحدة	01	30	01	30	01	30
بيت الشباب 2 نجوم	01	16	01	16	01	16
بيت الشباب نجمة واحدة	01	20	01	20	01	20
قرية عطلة 3 نجوم	01	274	01	274	01	274
الشقق المفروشة للسياح(فئة واحدة)	05	91	05	91	05	91
اقامة فئة واحدة	10	426	10	426	10	426
نزل جبلي فئة واحدة	06	170	06	170	06	170
فن طريق التصنيف	566	55380	601	59713	601	64727
هياكل أخربمخصصة للفندقة	195	9381	196	9381	197	9786
المجموع العام	1231	107420	1289	112264	1298	119155

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية مديرية الاعلام والاحصاء، الجزائر الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

المبحث الثاني: القطاع السياحي كاستراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

ركزت و إهتمت الدراسات السياحية منذ الثلاثنيات من القرن الماضي حول الاشارة إلى أهمية السياحة كمصدر للنقد الاجنبي، أما مساهمة السياحة واثرها على التنمية والمتغيرات الاقتصادية الكلية فلم تتناقش إلا مؤخرا ولم يكن هناك أدنى شك من كون السياحة هي محرك أساسي لاقتصاديات الدول.

المطلب الاول: أثر السياحة على الناتج المحلي الاجمالي.

قطاع السياحة العالمي والمساهمة في التاريخ المحلي العالمي:

فيما يخص مكونات قطاع السياحة يعتبر نشاط السياحة الداخلية أحد اهم عناصر الجذب السياحي في العديد من الدول وهو ماترتب عليه من ارتفاع حصة السياحة الداخلية لتأشير بنحو 71.2 في المائة من اجمالي الانفاق السياحي العالمي، تمثل نسبة الانفاق على السياحة الداخلية إلى الناتج المحلي الاجمالي حصة ملموسة في بعض الاقتصادات العالمية مثل فرنسا وايطاليا، حيث ساهمت بحوالي2.6 و2.5% في الناتج المحلي الاجمالي في كل منهما على التوالي خلال عام 2002، ولقد اقترن هذا بحدوث نمو كبير في الانفاق على السياحة الداخلية في كل من الدولتين، حيث ارتفع معدل النمو اجمالي الانفاق على السياحة الداخلية في كل من فرنسا وايطاليا بنحو... في المائة على التوالي خلال عام 2020.

من جهة أخرى، شهدت السياحة الداخلية نموا في بعض دول العالم، حيث ارتفعت على سبيل المثال في الولايات المتحدة الامريكية بنحو 02 % عام 2020، إضافة إلى ذلك فقد بلغت نسبة الانفاق على السياحة الداخلية في الصين والبرازيل حوالي0.3 % عام 2020.

أما فيما يتعلق بالسياحة الخارجية، تعتبر ألمانيا من اكثر الدول جذبا للسياحة الخارجية حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي حوالي2.6 في المائة خلال عام 2020.

كما سجلت السياحة الخارجية بالمملكة المتحدة وفرنسا نسب قدرها حوالي 2.4 و2.1 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي[1]

مساهمة قطاع السياحة في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر:

يعكس هذا المؤشر أهمية قطاع السياحة كمحرك

[1] محمد اسماعيل، جمال قاسم، **أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية** ، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة، العدد07، 2020، صص6-7.

لتطوير الاقتصاد مقارنة بالقطاعات الاخرى كالصناعة والفلاحية والمحروقات وغيرها، وعلى المستوى العالمي بلغ اجمالي مساهمة السفر والسياحة في الناتج المحلي الاجمالي 76133 مليار دولار أمريكي في عام 2016 10.2 % من الناتج المحلي الاجمالي[1].

تعتبر مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة مقارنة ببقية الدول العربية، حيث لا تتعدى هذه النسبة قيمة 1.65% في مجمل الفترة ما بين (2016 -2017)حيث حققت أعلى قيمة في سنة 1920 ب 1.8 في المئة والجدول أدناه يوضح تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي[2].

الجدول (2-3): تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2016-2021.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة السياحة في PIB%	1.4	1.6	1.7	1.8	1.1	1.65 الثلاثي الاول

المصدر: احصائيات وزارة السياحة من الموقع:2022-05-14:المقومات الاساسية للسياحة- وزارة السياحة والصناعة التقليدية **mta.gov.dz**

[1] نوفل بعلول، سماح طلحي، **مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، ام البواقي، الجزائر، العدد31، 2020/12/01،صص46-56.

[2] مليحة عماري، واخرون، آسيا سعدان، **دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر**، مجل حديد الاقتصاد، العدد01، 2020/12/31، ص88.

المبحث الثاني: القطاع السياحي كاستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي.

يؤدي قطاع السياحة دورا مهما ورئيسيا في دعم حركية النشاط الاقتصادي باعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام وميزان المدفوعات والتشغيل.

المطلب الثاني: أثر السياحة على ميزان المدفوعات.

تظهر مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات ضمن بنود ميزان الخدمات ،إذ يتضح حجم مساهمة السياحة في هذا الأخير من خلال الايرادات السياحية والتي تتمثل في الانفاق او الدخل السياحي وهو ما يمثل الأثر الايجابي للنشاط السياحي، كما تؤثر الحركة السياحية على جانب المدفوعات والتي تمثل الانفاق السياحي في الخارج، ونجد الاشارة أن النشاط السياحي لا يقتصر على حركة انتقال السياح دوليا وما يرافقها من انفاق مباشر بواسطة السياح على السلع والخدمات السياحية، بل يتعدى ذلك إلى نشاط المنتجين لأصحاب المشاريع السياحية وما يتطلبه نشاطهم من انتقال للسلع الاستهلاكية والانتاجية والقوى العاملة بالإضافة إلى انتقال رؤوس الاموال عبر الحدود[1].

من حيث المساهمة في ميزان المدفوعات:

ترتبط الايرادات السياحية الطلب السياحي خصوصا من الاجانب الذين يدفعون بالعملات الصعبة، حيث تقدم السياحة منتجا سياحيا يساهم في تنويع الصادرات ودعمها وبأسعار تحدد داخليا وتهيمن عليها الدولة المستقبلة بمفردها، أي لا ينبغي أن تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستقبلية وتدعم قيمة عملتها المحلية خاصة إذ حقق الميزان السياحي فائضا، كما يمكن أن تساهم السياحة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق جذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في المجال السياحي، بالتالي دعم حساب رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار في المجال السياحي، بالتالي دعم حساب رؤوس الاموال كمكون فرعي من ميزان المدفوعات، لذا تعتبر السياحة مصدر للعملة الصعبة وبالتالي داعما أساسيا في حساب النقد الاجنبي والذهب، بينما تعتبر النفقات السياحية المدفوعة من طرف المواطنين في

[1] فؤاد كرياش، **اقتصاديات السياحة في الاردن**، دراسة احصائية للفترة 1990-2011، جامعة الحسن بن طلال، الاردن، بدون عدد، سنة 2014، ص.9

الخارج كواردات خروج العملة الصعبة وفي حالة تسجيل فائض في الميزان السياحي فإن هذا الفائض بالنقد الاجنبي يساهم في رفع قيمة العملة المحلية أمام العملات الاجنبية[1]

وفي ما يلي جدول يوضح تطور حصة قطاع السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات.

الجدول (3-3): تطور حصة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات للفترة 2014-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
ايرادات	304	209	141	169	165
نفقات	677	475	580	494	500

المصدر: احصائيات وزارة السياحة من الموقع:mta.gov.dz

0514/2022: المقومات الاساسية للسياحة والصناعة التقليدية.

المطلب الثاني: أثر السياحة على التشغيل.

تعد السياحة أحد القطاعات التي تتوفر على امكانيات هائلة لخلق فرص العمل، إذ أن قطاع السياحة والسفر يوفر فرص عمل أكثر ب7 مرات من الصناعات الاخرى كصناعة السيارات، حيث تتوقع المنظمة العالمية للسياحة بأنه مع افاق سنة 2027 سيحصي قطاع السفر والسياحة 138.086.000 فرصة عمل مباشرة 11% من اجمالي العمالة أي بزيادة قدرها 2.2% سنويا على مدى السنوات العشر القادمة.

تخلق السياحة نوعين من العمالة عمالة مباشرة وغير مباشرة: وتشمل العمالة المباشرة أنشطة الوحدات السياحية نفسها كالفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر وغيرها، أما العمالة الغير المباشرة فتشمل فرص العمل التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحية كالزراعة والصناعة وتوريد الطعام والمباني والملابس والاثاث وغيرها، ومنه تصل السياحة إلى العديد من القطاعات الاخرى بالاضافة إلى تأثير المباشر مما يؤثر تاثيرا مضاعفا على امتداد سلسلة القيمة وتشير التقديرات إلى أن كل وظيفة في قطاع السياحة الاساسية تخلق نحو 1.5 وظيفة إضافة أو غير مباشرة في الاقتصاد المتصل بالسياحة، وحسب المجلس العالمي للسياحة في عام 2016 ولد قطاع السياحة 292.896.000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، بنسبة مساهمة 9.6% من اجمالي العمالة عالميا، منها 108.741.000 وظيفة مباشرة من

[1] صليحة عماري، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص87.

اجمالي العمالة، وتشمل هذه الوظائف أنشطة المطاعم والترفيه التي ترتبط مباشرة بالسياح، ومنه فإن نسبة المساهمة غير المباشرة 6% وهي تفوق نسبة المساهمة المباشرة[1].

أثر السياحة على التشغيل في الجزائر:

يساهم قطاع السياحة في توفير مناصب شغل في الدولة، حتى إن كانت موسمية من خلال تنشيط السياحة الفردية ومراكز الاطعام والترفيه ووكالات السفر إلى جانب توفير مناصب شغل غير مباشرة يمس القطاعات الموازية للسياحة كقطاع النقل الحضري، الصناعات التقليدية فتنمية هذا القطاع تؤدي دورا هاما في الحد من تنامي نسبة البطالة[2].

وتندرج فيما يلي جدول يوضح مناصب العمل التي يوفرها قطاع السياحة في الجزائر.

الجدول (4-3): التوظيف في قطاع السياحة 2014-2021.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العمال	261289	265803	270317	300000	308027	320000

المصدر: احصائيات وزارة السياحة من الموقع:mta.gov.dz

14/05/2022: المقومات الاساسية للسياحة-وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر لعدد العمال ضمن القطاع السياحي حيث ارتفع عدد مناصب العمل ضمن هذا القطاع من 261289 عاملا سنة 2014 إلى 320000 عاملا سنة 2019، وهذا ما يدل على المردود الجيد للاستثمار في هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري.

[1] نوفل بعلول، سماح طلحى، **مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 200 -2017**، مع الاشارة لآفاق 2027، مجلة جديد الاقتصاد، العدد01، سنة 2020، ص44-45.

[2] نوات عثمان، طرقاية كمال، **دراسة تحليلية قياسية لاثر السياحة على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة1995-2018**، ملتقى العلمي الدولي الأول افتراضي سبل بناء وتعزيز الاقتصاد السياحي في الجزائر كبديل استراتيجي من البدائل التنمية المستدامة ، عدد4، جامعة تيسمسيلت يومي 18/17 أكتوبر 2020، ص6.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.

إن السياحة أصبحت أحد أكبر وأهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وبذلك بدأ الجزائر كدولة على ترقية وتنمية القطاع السياحي تكون بديلة ومدعمة للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: استراتيجية ترقية القطاع السياحي في الجزائر.

1- مجالات وآليات تنمية القطاع السياحي ضمن استراتيجية السياحية في الجزائر.

أ-المنتوجات السياحية الواجب تنميتها للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر: إن تطوير وتنويع المعروض السياحي وتمنية نشاطات سياحية جديدة يمثلان اختيارات استراتيجية من أجل

- ادماج الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة.

-تلبية حاجيات الموطنين في مجال السياحة والاستجمام والترفيه والتي تعرف سنويا ارتفاعا متزايدا بسبب تحسين المستوى المعيشي والنمو الديموغرافي.

- التطوير المنسجم والمستدام والمتوازن للنشاطات السياحية.

-تثمين التراث السياحي الوطني.

وعلى هذا الاساس فإن تلبية الطلب السياحي يستلزم تنمية جادة للمنتوجات السياحية التالية:

-السياحة الصحراوية، السياحة الشاطئية.

- سياحة الأعمال والمؤتمرات: إن هذا النوع من السياحة يعرف نمو على المستوى الدولي ويشكل جزءا معتبرا من ايرادات البلدان السياحية وهذا المنتوج يتعين تنمية في بلادنا نظرا لتزايد كثافة النشاط الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ونمو العلاقات مع الخارج من جهة أخرى، وتبقى القدرات الحالية والمحدودة والمتمركزة على مستوى العاصمة، بعيدة عن الاستجابة للطلب السياحي الحالي والمستقبلي، مما يعتبر فرصة للاستثمار الوطني والشراكة الاجنبية، بغرض جعله أكثر جذبا واهتماما من طرف المستثمرين الفاعلين وأيضا ضمان انطلاقة حقيقية له خلال السنوات القادمة.

-السياحة الحموية و المعالجة بمياه البحر: رغم توفر طاقة معتبرة من أكثر من 200 منبع حموي، إلا أن طاقة الاستقبال لهذا النوع من السياحة تبقى ضعيفة جدا، ولهذا فإن تنمية الحمامات المعدنية والمعالجة بمياه

البحر والاستحمام البحري، تعد ضرورة لما لها من لآثار سوسيو– اقتصادية فإنها تسهم أيضا في تحسين صحة المواطن وبالتالي تخفيض نفقات الصحة العمومية.

السياحة الثقافية: إن الاتجاهات الحديثة للسياحة حسب الدراسات الاستراتيجية المنجزة من طرف المنظمة العالمية للسياحة تؤكد أن السياحة الثقافية ستشغل في العشريات القادمة مكانة هامة في العرض السياحي العالمي ،حيث أن امكانيات الجزائر في هذا الميدان تؤهلها لتطوير عرض سياحي ثري ومتنوع وتنافسي ومطلوب جدا يندمج بين:

-التراث الأثري.

-المعالم والبنيات الثقافية والدينية المدن الرومانية، و الزوايا.

-الأعياد المحلية والتقليدية والفنون الشعبية والألعاب التقليدية

-أقطاب الانتاج الحرفي.

السياحة الرياضية والترفيهية ولاستجمامية:

هذا النوع من السياحة يشكل وسيلة لتطوير السياحة الموجهة بالخصوص إلى الشباب المولعين بالتبادلات والنشاطات الرياضية والاستكشافية و الترفيهية، وإلى السياح الذين يبحثون عن الراحة والرفاهية.

2– آليات ومتطلبات تنمية المنتوجات السياحية في الجزائر:

1–دعم مختلف الاستثمارات السياحية: وتتمثل جوانب هذا الدعم في:

-التهيئة والتحكم في العقار السياحي: إن التدابير الموصي بها في هذا الشأن في إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية الذي يشكل الأساس في تنفيذ الاستراتيجية القطاعية عن طريق:

-الشروع في دراسة التحديد والتخريج وإعادة التشكيل لمناطق التوسع السياحي.

-مواصلة دراسات التهيئة لمائة منطقة توسع ومواقع سياحية ...إلخ.

تأطير وتمويل المشاريع السياحية: ويتعلق الأمر هنا بتكييف طريقة التمويل وفقا للخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي، وعلى الأساس لابد من:

-ابتكار منتوجات مالية ذات خصوصية قروض فندقية مثلا: تشجيع انشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي.

-دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الاستثمارات عن طرق تخفيض نسب الفائدة على العروض الموجهة للاستثمارات السياحية.

2- دعم التدريب والتكوين: يعد تكوين وتدريب الموارد البشرية عنصرا محوريا في العملية السياحية ويتم هذا من خلال:

- إعادة النظر في البرامج التكوينية بغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط ولخدمة السياحية باقتناء دعامات بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.

3- دعم نوعية: إن تدهور الخدمات السياحية المقدمة، تشكل اليوم إحدى جوانب الضعف الكبيرة للقطاع السياحي لهذا وجب الاهتمام به ومنحه عناية خاصة من طرف السلطات العمومية، وإن أهم الأعمال المقترحة لتحسين النوعية في هذا الجانب تتمحور حول:

-مواصلة عملية تنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة.

- دعم الترويج السياحي: إن هذه الوظيفة الاستراتيجية يجب أن تسخر لها كل الامكانيات المبذولة، وعلى جميع مستويات الانتاج السياحي كما يجب أن تتدعم وتتواصل من خلال المبادرة بالأعمال التالية:

-إعادة تنظيم وتقوية أداء الترويج السياحي من خلال تدعيم الديوان الوطني للسياحة، بما يسمح له القيام بصفة فعالة بالمهام الموكلة إليه.

-إعداد مخططات متعددة السنوات للاتصال المؤسساتي، إذ أن مخططات الاتصال التي ينبغي أن تكون في المستقبل قوية وحتى هجومية ترمي إلى سد العجز في مجال الترويج للمنتوج السياحي في الجزائر عن طريق:

-اعتماد نقابات الاعلام والاتصال الحديثة وتعميمها.

- إعداد دعائم مكتوبة سمعية و بصرية.

- انجاز ونشر تحقيقات في المنشورات وقنوات التلفزيون المتخصصة.

- تنظيم رحلات استكشافية واعلامية على مستوى الاقطاب السياحية لفائدة الصحافة المتخصصة وصانعي الأسفار.

- إعداد دراسات حول التسوق: هذه المهمة يجب أن تأخذ مكانتها الطبيعية في البرامج المقبلة للترويج والتسويق السياحي، ويتبقى أن تعتمد أيضا لتشمل ترقية الاستثمار والشراكة، لتحقيق توقعات التدفقات والايرادات ومناصب العمل بالقطاع السياحي.

اشراك الحركة الجمعوية ومنظمات المجتمع المدني في العملية الترويجية للمنتوج السياحي الجزائري، وتوعية السكان بالفعل السياحي وانعكاساته الإيجابية.

- تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة بالداخل والخارج[1].

آليات انعاش السوق السياحية في الجزائر:

تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الاولويات الوطنية وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي بالدرجة الاولى، ولتحقيق وتفعيل وترقية هذا القطاع قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لآفاق عام 2025.

1- المخطط التوجيهي للهيئة السياحية STAT 2025.

يعتبر المخطط التوجيهي للهيئة السياحية STAT 2025 جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني للهيئة الاقليمية SDA 2025 وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر من خلالها تقوم الدولة بـ:[2]

- عرض رؤياها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل2025 في اطار التنمية المستدامة.
- تحديد وسائل وضعية حيز التنفيذ وتحديد قابلية تجسيده.
- الضمان في اطار التنمية المستدامة توازن الانصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر قصد الارتقاء بها لدرجة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية.

يتركز المخطط الوطني التوجيهي للهيئة السياحية ويعالج الديناميكيات أو الحركيات الخمس التالية[3]:

- الحركة الاولى: مخطط الجزائر لوجهة سياحية.
- الحركة الثانية: الاقطاب السياحية ذات الامتياز والتي تعتبر الواجهة للجزائر.
- الحركة الثالثة: مخطط الجودة السياحية.

---

[1] لحسين عبد القادر، **استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر**، على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2012، صص176-179.

[2] **المخطط التوجيهي للتنمية السياحية** ، الكتاب1 تشخيص والسياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الاقاليم البيئية والسياحية، جانفي2008، ص4

[3] عبد القادر حسن،: **استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2013، ص193.

- الحركة الرابعة: مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الحركة الخامسة: مخطط التمويل السياحية.

مخططات تطوير السياحة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025[1]:

تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصوتها من بعض الذهنيات السلبية، وأيضا من غياب الصورة والاستثمار السياحي لذا عليها تحسين وتقوية صورتها حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة تنافسية.

الاقطاب السياحية للامتياز:

القطب السياحي هو تركيبة من الغرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الاقامة التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية.

وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في هذا الاطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:

-القطب السياحي للامتياز شمال شرق: عنابة، طارف، سكيكدة،...إلخ.

- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة الشلف،...إلخ.

- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، غليزان.

القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: طرق قصور أدرار، تيميمون، بشار.

القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات غرداية، بسكرة، الوادي المنيعة.

القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: طاسيلي، ايليزي، جانت.

القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: أدرار تمنراست.

مخطط التوعية السياحية:

-تحسين التوعية وتطوير العرض السياحي.

- منح رؤية جديدة للمحترفين.

- حث المتعاملين في السياحة على العمل بايرادات النوعية.

- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية

[1] عامر عباني، **أهمية الاقتصادية لتنمية السياحة** ، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لخضر، باتنة2009-2010، صص109-110.

مخطط الشراكة عمومية خاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والقطاع الخاص ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة طلب الجماعي للمنتجات السياحية.

- مخطط التمويل السياحي: يهدف هذا المخطط إلى تسهيل عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وفي هذا الصدد تم اتخاذ العديد من الاجراءات سوف تسمح بمرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع في اتخاذ القرار وتقليل المخاطر بالاضافة إلى تسهيل منح العروض والخصومات وتمديد عدة عروض وأهدف من هذه الاجراءات[1]

[1] لحسين عبد القادر، **استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائرعلى ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2012، صص181-182.

المطلب الثاني: تحليل واقع المؤشرات السياحية في الجزائر.

وهي دراسة تهدف إلى تحليل المؤشرات السياحية بالجزائر من خلال تشخيص المقومات السياحية وذلك في اطار السعي لمعرفة مدى تنفيذ السلطات الجزائرية لمتطلبات التنمية السياحية

المؤشرات السياحية الجزئية:

يمكن عرض اهم المؤشرات على المستوى الجزئي للمعطيات السياحية الداخلية والخارجية من خلال النقاط التالية:

1- دخول السواح عبر الحدود الجزائرية:

يمثل دخول الاجانب والجزائريين المقيمين بالخارج عبر الحدود البرية البحرية والجوية كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول (5-3): تطور عدد السياح في الجزائر للفترة 2005-2017: الوحدة 1000 سائح.

السنة	السياح الأجانب	الجزائريين المقيمين بالخارج	المجموع	نسبة التغيير
2005	441	101	1442	/
2006	478	1159	1637	13.52
2007	511	1234	1745	6.60
2008	556	1215	1771	1.49
2009	655	1255	1910	7.91
2010	654	1415	2069	8.32
2011	901	1493	2394	15.62
2012	981	1652	2634	10.03
2013	964	1768	2732	3.72
2014	940	1361	2301	15.72-
2015	975	1697	2672	16.12
2017	742	1708	2450	8.30-

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات: sonce : ministére du tourisme 2020

4- عدد الوكالات السياحية الناشطة بالجزائر:

شهدت الوكالات السياحية في السنوات الاخيرة تطورا ملحوظا في أعدادها قدرت اللجنة الوطنية لاعتماد الوكالات السياحية ATV، وهي هيئة وطنية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية والمكلفة بدراسة الملفات الخاصة بطلبات الاعتماد للوكالات الجديدة، حيث تقوم بمنح الاعتماد للوكالة التي تتوفر فيها الشروط أو سحبها في حالة اخلالها، عدد الوكالات الناشطة سنة 2018 ب2942 وكالة على المستوى الوطني.

الجدول (6-3): تطور عدد الوكالات السياحية على المستوى الوطني من 2015 إلى 2018.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الوكالات السياحية الناشطة	1643	2041	2220	2942	/	3546

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات ministère du tourisme 2020

نلاحظ من خلال الجدول زيادات معتبرة في تعداد الوكالات السياحية الناشطة بالوطن، حيث بلغ سنة 2015 تعدادها 1643 وكالة سياحية ليقفز إلى 2942 سنة 2018 بفارق 1299 وكالة في ظرف 3 سنوات، وهذا راجع إلى مرونة معالجة الملفات الخاصة بطلبات الاعتماد والشروط سهلة وميسرة لفتح الوكالة السياحية.

5- وضعية ميزان المدفوعات بعد السفر:

يمثل ميزان المدفوعات بند السفر من المعاملات المنظورة التي تحظى باهتمام بالغ لدى الدول التي تعتمد على السياحة كمصدر أساسي لمداخيلها من العملة الصعبة، ويمكن تقديم ايضاحات حول تطوير ميزان المدفوعات الجزائرية من خلال الفرق او الرصيد بين الايرادات والنفقات السياحية كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول (7-3): تطور ميزان المدفوعات- بند السفر للفترة 2005-2017.

السنة	الايرادات	النفقات	الرصيد
2005	184	370	186-
2006	215	380	165-
2007	218	376	158-
2008	300	394	94-
2009	330	470	140-
2010	400	500	100-
2011	430	490	60-
2012	370	520	50-
2013	495	545	50-
2014	510	580	70-
2015	304	677	373-
2016	209	475	266-
2017	140.5	580	439.5-

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات Ministére de Tourisme 2020

إن وظيفة بند السفر في الميزان المدفوعات لا تعكس كفاءة التطور السياحي في الجزائر بدليل وجود عجز فيه من 2005 إلى غاية 2017، ولا توجد مؤشرات لتحسين وضعية ميزان المدفوعات بل يزداد تعقيدا في سنة 2017 حيث بلغ رصيد 439.5 بالسالب، وهذا راجع إلى توجه الجزائريين من أجل السياحة نحو الخارج وفشل الدولة في استقطاب السياح الاجانب وجمود المشاريع الاستثمارية الناتجة عن انخفاض اسعار المحروقات التي تقتصر عليها كلية في تمويل استثماراتها.

6- التوظيف في قطاع السياحة فرع فنادق، مقاهي و مطاعم:

نظرا لعدم وجود احصائيات دقيقة في تعداد العمال بالقطاع السياحي بسبب تضارب المعلومات وتداخلها بين مختلف الهيئات الرسمية، وبالرغم من أهميتها في تحديد مدى نجاح السياسات السياحية الجزائرية في ضمان مناصب عمل بالقطاع إلا أن التقديرات الاولية والاقرب إلى الواقع تشير إلى وجود ما يقارب 300 ألف عامل رسمي بفرع الفنادق، المقاهي، المطاعم بالإضافة إلى حوالي مليون حرفي فرع الصناعات التقليدية وذلك حسب معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي.

2- المؤشرات السياحية الكلية:

وذلك من خلال المؤشرات العالمية للمنظمة العالمية للسياحة والسفر، وهذه المعطيات تستخدمها الحكومات والهيئات الرسمية السياحية كمرجع أساسي لقياس تطور الوضعية السياحية لكل دولة وتصدر تقريرها كل سنتين أو كل 03 سنوات لأهم المؤشرات السياحية لكل دولة عضوة في الامم المتحدة ويبلغ عددها 254 دولة بالاضافة إلى 07 أقاليم لا تتمتع بالسيادة في علاقاتها الخارجية[1].

.

[1] عامر هوام، عيسى بن شوري، المرجع السابق، صص394-397.

المطلب الثالث: تنافسية القطاع السياحي الجزائري.

تنافسية السياحة والسفر من المؤشرات التي تبين القوة الاقتصادية التي يمثلها قطاع السياحة في الوقت الحاضر حيث أصبح صناعة قائمة بذاتها واعتمدت عليها اقتصاديات الكثير من دول العالم حيث تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها.

فتعتمد قوة أي بلد في قطاع أو الصناعة السياحية من قوة وقدرة السياحة على التأثير على اقتصاديته وقدرته على المنافسة إقليميا وعلميا، مما يحتم على الدول الاهتمام بموضوع التنافسية في الصناعة السياحية والسفر والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو والاستفادة من هذه الصناعة لما لها من آثار على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات والدول والقدرة على التحفيز الايجابي لقطاعات أخرى لتحقيق أغراض التنمية المستدامة.

الجدول (8-3): ترتيب شمال إفريقيا وفقا لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة حسب تقرير 2011 إ- 2019.

	2011		2013		2015		2017		2019	
الدول	الترتيب العالمي	التنقيط العام	الترتيب العالمي	التنقيط العام	الترتيب العالمي	التنقيط العام	الترتيب العالمي	التنقيط العام	الترتيب العالمي	التنقيط العام
تونس	47	3.39	/	/	79	3.54	87	3.50	85	3.6
مصر	75	3.96	85	3.88	83	3.49	74	3.64	65	3.9
المغرب	78	3.93	71	4.03	62	3.81	65	3.81	66	3.9
الجزائر	113	3.37	132	3.07	123	2.29	118	3.07	116	3.1

Source /the travel: tourism competitiveneess report 2011 world economic forump p 19.

Source /the travel: tourism competitiveneess report 2015 world economic forump p 18.

Source /the travel: tourism competitiveneess report 2017 world economic forump p 08.

Source /the travel: tourism competitiveneess report 2019 world economic forump pxiii 24.

الجدول (9–3): ترتيب الدول العربية من حيث السياحة 2022.

الوحدة:1000 سائح

الرقم	الدول	عدد سياح
01	**السعودية**	18.044.000
02	**الامارات**	14.870.000
03	**المغرب**	10.332.000
04	**سوريا**	8.546.000
05	**تونس**	5.724.000
06	**مصر**	5.258.000
07	**البحرين**	4.372.000
08	**الاردن**	3.567.000
09	**قطر**	2.938.000
10	**عمان**	2.292.000
11	**الجزائر**	2.039.000
12	**لبنان**	1688.000
13	**العراق**	1518.000
14	**اليمن**	1.025.000
15	**السودان**	800.000
16	**فلسطين**	400.000
17	**الكويت**	203.000

المصدر: **worldpopalationreview.com**

من خلال الجدول نلاحظ أن السعودية تحتل المرتبة أولى عربيا من حيث عدد السياح بما يقدر بـ18.044.000سائح أما الكويت فهي آخر دولة عربيا بما يقدر ب 203.000 والجزائر 2.093.000

الجدول رقم (10-3): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة من 2015-2018.

السنة	المرتبة	الدرجة
2016-2015	140/87	7/3.97
2017-2016	138/87	7/3.98
2018-2017	137/86	7/4.07

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي للسنوات 2018/2017/2016/2015، ص 45-46.

إن القراءة الأولية للجدول السابق: تشير إلى انه بالرغم من التحلحل الطفيف جدا في الترتيب العالمي من المرتبة 87 سنة 2015 إلى المرتبة 86 سنة 2018 في مؤشر التنافسية العالمية، فان العكس هو الحاصل في درجة التنافسية، حيث تقهقرت الجزائر من 3.97 درجة سنة 2015 إلى 4.07 درجة سنة 2018، وهو يتم على أن هناك دولا أخرى تراجعت تنافسيتها وليس الجزائر تحسنت، وبالتالي فإن الحكم على معيار الترتيب فقط يعطي وصفا خاطئا للحالة[1].

[1] فريحة لينذ، خروف منير، **عوامل تعزيز القدرة التنافسية للقطاع السياحي في الجزائر**، دراسة تحليلية ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر ، العدد 02، سنة 2020، صص32-33.

الخلاصة:

يعد النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي هامشا، خاصة بعد دراسة بعض المؤشرات للنمو الاقتصادي كالناتج المحلي، ميزان المدفوعات وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، في الجانب الفندقي، حيث إستخلصنا أن دور السياحة في النمو الاقتصادي يعتبر ضعيف بمقارنة مع القطاعات الأخرى، وذلك نظرا لعدة عوامل ولعل أبرزها هو اعتماد الدولة على قطاع المحروقات كمصدر أساسي لاقتصادها، وبما أن تركيبة اقتصاد الدولة مبني هكذا، فلابد على الدولة الجزائرية العمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك بالاهتمام بقطاع السياحة الداخلية والخارجية، وذلك بزيادة العرض السياحي الذي يعد غير كافي لحد الآن، فما على الدولة إلا التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وتشجيع المستثمرين الاجانب والمحليين لتقوية وتحسين البنى التحتية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح الاجانب.

خـاتمة

خاتمة

السياحة من القطاعات التي توليها الحكومة عناية خاصة، والمساهمة مباشرة في تطوير عائدها الاقتصادي، وتعكس بذلك نجاح أو تطور سياساتها المالية والنقدية والتجارية وكذلك الصناعية، فتركز على توظيف هذه السياسات لخدمة هذا القطاع، وتقوم بوضع بدائل استراتيجية لتفعيل هذه السياسات على صعيد هذا القطاع الاقتصادي، فبعض الدول تؤسس آليات تتكيف مع التغيرات الطارئة في البيئة الاقتصادية الدولية من خلال التنويع في ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية، لكن كثيرا من الدول النامية ومن بينها الجزائر ركزت على قطاع النفط الذي أسفر تباين أسعاره في البورصات العالمية على المداخيل الجزائرية طيلة الفترات الماضية، لذلك فالجزائر تبحث عن قطاعات بديلة عن القطاع الريعي من بينها قطاع السياحة الذي عُنِيَ به هذا البحث وتوصلنا من خلاله إلى نتائج مهمة وهي أن السياحة لها مقومات ومؤشرات تحقيق عوائد نقدية وغير نقدية، كما تساهم في تدعيم قطاع التشغيل وميزان المدفوعات وبقية القطاعات الاقتصادية والفلاحية والصناعية والتجارية وتعتبر آداة للتواصل المعرفي والاجتماعي بين أفراد المجتمعات سواء المحلية أو العالمية، وتصنف ضمن القطاعات الخدماتية ذات البعد الاستراتيجي الذي يمكن أن يخلف قطاع النفط، وبعد الدراسة التي تناولتها فصول عملنا الثلاثة استنبطنا مجموعة من النتائج والقراءات والتحليلات لمؤشرات القطاع السياحي الجزائري إضافة إلى الجانب النظري.

1- نتائج البحث:

- اعتماد كثير من الدول النفطية الريعية على استراتيجية التنويع الاقتصادي لمواجهة أثر نفقات اسعار النفط في الأسواق العالمية.
- لا يزال تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من الاهداف بعيدة المدى، وذلك لاستمرارها في الاعتماد على ايرادات النفط كمورد أساسي للدخل الوطني.
- لا يعد الريع مشكلة بحد ذاتها، وإنما تكمن المشكلة في فشل واخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة في تنمية الأنشطة الغير الريعية، وتوجيه الموارد الريعية نحو التبذير والاسراف الاستهلاكي.
- تعتبر السياحة ثروة دائمة تكاد لا تفنى لأنها ترتكز على اصول انتاجية غير قابلة للاستهلاك عكس النفط.

- يساهم القطاع السياحي في رفع الدخل الوطني للبلاد من خلال عوائد نقدية وغير نقدية تدفق رؤوس الأموال الاجنبية، تشغيل العاملين، مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.
- يتميز القطاع السياحي عن بقية القطاعات كونها نشاط اقتصادي يؤثر على الكثير من قضايا الترقية والتنمية الاقتصادية للدولة.
- للجزائر مقومات سياحية هامة ومتنوعة تؤهلها لتكون أحد الأقطاب السياحية سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي.
- ضعف مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني والاعتماد على جانب النفط، مما يجعلنا نستنتج عدم وجود سياسات تنويع تدعم الاقتصاد الوطني بقوة.
- عجز في الميزان السياحي الجزائري، نفقات السياحة أكبر من ايراداتها.

2- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: -تعتبر السياحة كسياسة تنويع ناجحة في الرفع من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ويرجع ذلك لدورها في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية المحلية وبالتالي زيادة الطلب عليها.

-لقد توصلنا في بحثنا إلى أن المساهمة لقطاع السياحة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني للجزائر تعد ضعيفة جدا، مقارنة مع امكانياتها ومقوماتها الكثيرة والكبيرة.

الفرضية الثانية: السياحة المستقبلية تحفز النشاط الاقتصادي للبلد المستقبل السواح، أما بالنسبة للتنويع يحفز على التصدير للبلد حيث يساهم في الناتج المحلي الاجمالي كما استنتجنا أن السياحة تحقق التنويع الاقتصادي للبلد وتؤدي للخروج من التبعية النفطية

الفرضية الثالثة: تمتلك الجزائر مقومات ضخمة في الجانب السياحي، لكنها لا تستغلها بالشكل المطلوب، حيث انها تعتمد على قطاع نفطي كمصدر أساسي.

- نبين أن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية وتاريخية و ثقافية و مالية، لكن ليس للقطاع السياحي عائدات تؤثر على إقتصاد البلاد وعدم مساهمتها في الناتج النقدي الاجمالي وميزان المدفوعات وذلك لاعتمادها على لجانب النفطي واهمالها لمعضم القطاعات منها قطاع السياحة وهذا رغم البرامج التدعيمية التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع.

3- التوصيات المقترحة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومن استنتاجات فإننا نضع الاستراتيجيات التالية:

- على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في استخدام وتصدر النفط.

- تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية حيث أن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق في العالم المعروضة لأشعة الشمس.

-تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، تسهيل ممارسة المقاولة لدى الشباب، وكذلك انشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق في تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته.

- الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

- إعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية.

- ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي والاعتماد عليه كسياسة تنويع اقتصادي وجعله مصدر للدخل.

- التخطيط الشامل لقطاع السياحة ضمن منظومة التخطيط الاقتصادي الوطني، من اجل تفعيل قطاع السياحة وزيادة مساهمته في فعالية الاقتصاد الوطني.

- إزاحة العراقيل أمام تحويل رؤوس الأموال لتمويل الانشطة السياحية.

- أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر.

- التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط.

آفاق الدراسة: بالرغم من الدراسة التي دارت حول القطاع السياحي، وآثار هذا القطاع على الاقتصاد الوطني فقد كانت هناك قصور في الدراسة ونحن نرى أنها تغطية بداية أعمال علمية في المستقبل ومن أهمها: محددات العرض السياحي في ظل برامج التنمية السياحية SDAT2025.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1) أحمد الجلاد، البيئة المعربة وقضايا التنمية، عالم الكتاب، ط1، مصر1998.

2) أحمد فوزي ملوخبة، مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر- 2007.

3) أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى عالم السياحة ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2007.

4) أنعام عبد المنعم ناجي، هدى عبد المنعم ناجي، المعالم الأثرية والسياحة، طبعة01، مصر، دار نهضة الشرق، مصر، 2002.

5) باسم شمس الدين، إستيراتيجية للنمو والإستقرار والنجاح في العملية الإدارية، طبعة 1 ، دار كتاب الحديث، القاهرة، 2012.

6) حسين عمر، موسوعة الفكر الإقتصادي، جزء أول، دار كتاب الحديث، القاهرة، د.ن.

7) رعد الغاني، الوجيز في الجغرافية السياحية وسياحة المجمعات، طبعة أولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2005.

8) صلاح عبد الوهاب، السياسة القومية للتسويق السياحي، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة.

9) عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، دار نهضة العربية، بيروت 1980.

10) عبد الله جناحى، الإقتصاد الريعي وغياب السيطرة الوطنية على الثروة النفطية، مركز الخليج سياسات التنمية

11) فؤاد بن عثمان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

12) ماهر عبد الخالق السبي، مبادئ السياحة ، طبعة أولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر 2001.

13) ماهير عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1997.

14) مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السفر والسباحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن 2001.

15) مجموعة من الباحثين ، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الإقتصادي في البلدان العربية وسبل إستدامته، طبعة أولى، برلين، ألمانيا، أوت 2020.

16) مجموعة من الباحثين، الأساليب الحديثة للتنويع الإقتصادي في البلدان العربية وسبل إستدامته، طبعة أولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا ، أوت 2020.

17) مجموعة من الباحثين، المملكة العربية السعودية، معالجة التحديات الإقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، طبعة 1 المملكةالعربية السعودية سنة 2015.

18) محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة، دار المعرفة الجامعية، ط02، مصر، 1998.

19) محمد صبحي عبد الحكيم وحمدي أحمد الديب، جغرافية السياحة، مكتبة الانجلو المصرية، 2016.

20) محمد مرسي الحريري، "جغرافية السياحة"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1991.

21) مرزوق عابد العقيد وآخرين، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، ثراء للنشر والتوزيع2011، الأردن.

22) مروان السكر، من الاقتصاد السياحي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن-1999.

23) مصطفى عبد القادر: دور الاعلان في التسويق السياحي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 2003.

24) مغنى طه الحوري واسماعيل محمد الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

25) نبيل الروبي، إقتصاديات السياحية، المؤسسة الثقافية الجامعية، إسكندرية، مصر ، 1985.

26) نبيل الروبي، التخطيط السياحي، المؤسسة الثقافية الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة، مصر.

27) هباس رجاء الحربي، التسويق السياحي في المنشآت السياحية، طبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع الاردن-عمان- 2012.

28) هبة طوال، عبد الغني، زيادة الأعمال والتنمية الاقليمية المحلية المستدامة، بدون دار نشر ، وبدون طبعة، جلفة، الجزائر، 2020.

29) هدى حفصى، العلاقات العامة بين المبادئ والتطبيقات في المجال السياحي، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، مصر 2016.

المعاجم:

1) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل " لسان العرب "، دار بيروت للطباعة والنشر ط 3- بيروت.

الرسائل و المذكرات الجامعية:

1) أحمد لشهيب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 1987.

2) باوي سومية، أثر الإقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة د. مولاي طاهر – سعيدة – الجزائر، 2015/2014.

3) بدا الزهرة، دور إستيراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الإنتاجية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في إدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017/ 2018.

4) بن يوب فاطمة، أبو فلفل سهام، الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي. التدابير الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها وعرض نموذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع. جامعة 08 ماي 1945، قالمة 26-27- جانفي 2016.

5) حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011.

6) خالد روكان عواد، متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الإقتصاد الحر، رسالة ماجيستير الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، بدون سنة.

7) ريان درويش، الإستثمارات السياحية في الأردن، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

8) سفيان الشارف بن عطية، الصناعات الصغيرة والمتوسطية أساس التنويع الإقتصادي غرض تجربة سنغافورة وإمكانية إستفادة الجزائر منها، مجلة الإستيراتيجية والتنمية، جامعة أحمد زبانة، غليزان ، 2021/06/24.

9) شعوبي محمود فوزي، السياحة والفندقة دراسة قياسية، 1974-2002، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

10) عامر عباني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لخضر، باتنة 2009-2010.

11) عبد القادر دحمان، دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر03 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، مذكرة ماستر.

12) علي عماد محمد ازهر ، دور الاتفاق العام في التوزيع الاقتصادي لدراسة تحليلية عن دولة قطر ، المجل الدولية للأداء الاقتصادي ، جامعة شرق الأوكرانية فلادير دال، اوكرانيا، العدد01، 2021/06/30.

13) عماد عزازي ونسيمة بن يحي، دور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودورة في تنمية السياحة، جامعة أكلي محمد او الحاج البويرة، الجزائر، يومي 27-28 ديسمبر 2015.

14) عوبنات محمد، السياحة في الجزائر، الامكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013.

15) فابوش فريال، أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة(1990، 2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم إقتصادية جامعة عرتي بن مهيدي أم بواقي، 2017/ 2018.

16) فايوش فريال، أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة(1999-2015) مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/ 2018.

17) فضيل حضري وهيبة بوربعين، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 10، جوان 2014.

18) نبطوم أيمن وآخرون، إستيراتيجية التنويع الإقتصادي في ظل الأزمة النفطية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

المجلات و الجرائد الرسمية:

19) باهي موسى، روايبية كمال، التنويع الإقتصادي كخيار إستيراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، الجزائر العدد 15 ، ديسمبر 2012.

20) حميف أحمد، وآخرون، واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، مجلة إقتصاديات ضمال إفريقيا، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 19، 2018، 10-29.

21) خالد عواش، مقومات والمؤشرات السياحية في الجزائر، مجلة اقتصاديات إفريقيا، جامعة الجزائر، الجزائر،العدد1، بدون سنة.

22) الديوان الوطني للسياحة ، الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة الجزائر سياحية، العدد33، دون سنة نشر.

23) السعيد بن لحضر شنبي صورية، مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها، تونس والمغرب التنمية والاقتصاد الطبيعي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد03، مارس 2018.

24) صورية شنبي، السعيد بن لخضر، تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة، مجلة اتحاد للجامعات العربية للسياحة والضيفة، جامعة مسيلة ، الجزائر ، العدد03، سنة 2019.

25) صورية شنبي، السعيد بن لخضر، تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة، مجلة اتحاد للجامعات العربية للسياحة والضيفة، جامعة مسيلة ، الجزائر ، العدد03، سنة 2019.

26) عبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين الإشكالية والمفهوم، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، إقليم كوردستان، العراق، العدد02، 2018.

27) عبد الرزاق عزيزحسين، الدولة الريعية والإقتصاد الريعي بين ألإشكالية والمفهوم، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، إقليم كردستان العراق، العدد 2، 2018.

28) عبد القادر حسن: استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2013.

29) فريحة ليند، خروف منير، عوامل تعزيز القدرة التنافسية للقطاع السياحي في الجزائر، دراسة تحليلية ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، العدد 02، سنة 2020.

30) فؤاد كريباش، اقتصاديات السياحة في الاردن، دراسة احصائية للفترة 1990-2011، جامعة الحسن بن طلال، الاردن، بدون عدد، سنة 2014.

31) لحسين عبد القادر، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2012.

32) لحسين عبد القادر، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2012.

33) لطفي مخزومي، فيروز زروقي وآخرون، السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، عدد1، 2020/12/21.

34) محمد اسماعيل، جمال قاسم، أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة، العدد07، 2020.

35) المخطط التوجيهي للتنمية السياحية ، الكتاب1 تشخيص والسياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الاقاليم البيئية والسياحية، جانفي2008.

36) مليحة عماري، واخرون، آسيا سعدان، دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة حديد الاقتصاد، العدد01، 2020/12/31.

37) نوات عثمان، طط كمال، دراسة تحليلية قياسية لأثر السياحة على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1995-2018، ملتقى العلمي الدولي الأول افتراضي سبل بناء وتعزيز الاقتصاد السياحي في الجزائر كبديل استراتيجي من البدائل التنمية المستدامة، عدد4، جامعة تيسمسيلت يومي 18/17 أكتوبر 2020.

38) نوفل بعلول، سماح طلحى، مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة200-2017، مع الاشارة لأفاق 2027، مجلة جديد الاقتصاد، العدد01، سنة 2020.

39) نوفل بعلول، سماح طلحي، مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ام البواقي، الجزائر، العدد 31،2020/12/01.

الملتقيات و المداخلات:

1) عبد الرزاق حميدى وامال ريحاني، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحة، جامعة أكل محمد أولحاج البويرة، الجزائر يومي 27-28 سبتمبر 2015.

2) مرزوق آمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الإقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستيراتيجية التنويع الإقتصادي في إنهيار أسعار المحروقات، يومي 25-26 أفريل 2017، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

3) المنظمة العالمية للسياحة، مفاهيم، تعاريف وتصنيف لإحصاءات السياحة، دليل فني رقم 01، سنة 1995.

المواقع الالكترونية:

1) http//gulfpolicies.org

2) https :www.sa2eh.com.

3) www.fcdrs.com.

4) جغرافيا الجزائر، على الموقع WWW.AR.WIKIPDIA.OG/WIKI .

5) حامد عبد الحسين الحيوي، التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز القرات للتنمية والدراسات الإستيراتيجية

6) حامد عبد حسين الجبوري، التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز القرات للتنمية والدراسات الإستيراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية على الموقع:
http://annabaa.org/arabic/authrrertides/7989.

7) زهير مرابط، www.scudies.aljazeerj.net.

8) منه مصري، مقصود بالإقتصاد الريعي http// wwwalmrsalcam.

الملخص

لقد هدفت الدراسة إلى تقدير التنويع الاقتصادي كسياسة للخروج من التبعية النفطية في الجزائر والتركيز على القطاع السياحي، حيث تم التعرف على المفاهيم الاساسية المتعلقة بالريع الاقتصادي وكذا السياحة وابرازها في الجزائر وعلى هذا الاساس تم معالجة هذه الدراسة باستعمال احصائية خاصة بمقومات السياحة في الجزائر وتأثيرها في اجمالي الناتج المحلي وميزان المدفوعات والتشغيل إضافة إلى تحليل واقع المؤشرات السياحة في الجزائر وتنافسية القطاع السياحي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الريع الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، السياحة.

Summary

The study aimed to estimate economic diversification as a policy to get out of oil dependency in Algeria and focus on the tourism sector, where the basic concepts related to economic rent as well as tourism were identified and highlighted in Algeria. Gross domestic product and the balance of payments and employment in addition to analyzing the reality of tourism indicators in Algeria and the competitiveness of the Algerian tourism sector.

Keywords: economic rent, economic diversification, tourism.